

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين



تقرير

لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

حول

مشروع قانون رقم 24. 70

بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177
الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)
المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين
في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل

رئيس اللجنة
أبوبكر أعبيد

الولاية التشريعية 2021-2027
السنة التشريعية 2025-2026
دورة أكتوبر 2025

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة البرلمانية
قسم اللجان والتشريع والمراقبة
مصلحة لجنة العدل والتشريع
وحقوق الإنسان

محتوى التقرير

- التقديم العام
- مشروع القانون كما أحيل إلى اللجنة
- عرض السيد الوزير
- ملخص المناقشة العامة
- جواب السيد الوزير
- ملخص المناقشة التفصيلية
- تعديلات أعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين
- جدول التصويت
- مشروع القانون كما وافقت عليه اللجنة معدلاً
- الملحق:
- - أوراق إثبات الحضور

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

التقديم العام

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، بمناسبة دراستها لمشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

تدارست اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعاتها المنعقدة على التوالي بتاريخ 9 و22 و23 دجنبر 2025 و5 يناير 2026، وقد ترأسها على التوالي السيد أبو بكر أعبيد رئيس اللجنة، والسيد المصطفى الدحماني الخليفة الأول لرئيس اللجنة، وبحضور السيد عبد اللطيف وهي وزير العدل الذي ألقى عرضا مفصلا أبرز في محتواه، أن مشروع هذا القانون يندرج في إطار إصلاح منظومة العدالة التي وضع معالمها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في العديد من خطبه السامية، كما يروم تنزيل مقتضيات دستور المملكة المتعلقة أساسا بضمان الحقوق الأساسية للمواطنين، وأوضح أنه يندرج أيضا في إطار استراتيجية وزارة العدل الهادفة إلى تحديث وتطوير المنظومة التشريعية، انسجاما مع التطورات المتسارعة التي تشهدها بلادنا في مختلف المجالات، ولاسيما أن الظهير الشريف المذكور لم يعرف أي تعديل، رغم مرور أكثر من 40 سنة على دخوله حيز التنفيذ.

وأبرز السيد الوزير أن وزارة العدل بادرت إلى تشكيل لجنة تقنية متخصصة مكونة من قضاة ممارسين، لإجراء تقييم شامل وموضوعي للظهير الشريف المذكور، ورصد الإشكاليات التي يطرحها على أرض الواقع، وتم إشراك مختلف الفاعلين في هذا المجال، وعدد من

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

القطاعات الحكومية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة، للمساهمة بدورهم في مناقشة المشروع، وإبداء ملاحظاتهم التي تم التجاوب معها، وملاءمتها مع النص، من أجل مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه المغرب خلال الأربعين سنة الماضية، والعمل على سد مكان من الضعف التي تعتريه، ومواجهة معوقات تنزيله، وخاصة في ظل ما تخلفه حوادث السير من آثار مقلقة على أرض الواقع، نتيجة الارتفاع القياسي والمهول في الأرقام المسجلة.

إثر ذلك، استعرض أهم المحطات والمراحل البارزة التي مر منها إعداد مشروع هذا القانون، وبسط مختلف التعديلات والمقتضيات الجديدة التي يتضمنها المشروع، الرامية إلى ضبط المفاهيم القانونية والانسجام التشريعي، وتوسيع نطاق المستفيدين من التعويض، والرفع من قيمة التعويضات المالية، وضبط قواعد احتسابها، وتبسيط الإجراءات وتعزيز فعالية مسطرة الصلح.

وأكد السيد الوزير أن المقتضيات الجديدة التي أتى بها مشروع هذا القانون تعد خطوة إيجابية في سبيل جعل الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، وضمانا لحصول جميع المواطنين على حقوقهم دون تمييز، وإحقاق نوع من التناسب مع الظروف الاقتصادية المتطورة، التي أصبحت تعرفها بلادنا حاليا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أجمعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين خلال المناقشة العامة، على الأهمية الكبيرة التي يكتسبها مشروع هذا القانون، الذي يندرج في إطار الدينامية التشريعية التي يشهدها قطاع العدل خلال هذه الولاية التشريعية، تماشيا مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كما يأتي في سياق تنزيل

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

مقتضيات دستور المملكة المتعلقة بضمان الحقوق الأساسية للمواطنين، ويروم مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته بلادنا خلال الأربعين سنة الماضية.

وفي هذا الإطار، استحضر المتدخلون واقع وحصيلة الأرقام المرتفعة التي تسجلها حوادث السير ببلادنا، وما تخلفه من آثار مقلقة على أرض الواقع، تتجلى في الارتفاع القياسي والمهول في عدد الضحايا والمصابين جراء هذه الحوادث، وتزايد عدد مستعملي الطريق من سيارات ودراجات بمختلف أنواعها، مع تسجيل هزلة مبالغ التعويض التي يحكم بها للضحايا وذويهم في بعض الحالات، كما تم استحضار مختلف الإشكاليات التي يطرحها الإطار القانوني الحالي أمام القضاء، من خلال استجلاء ما أفرزته الممارسة العملية من مظاهر القصور والمحدودية.

واعتبر السيدات والسادة المستشارون أن مستجدات هذا المشروع ستساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية حقوق ضحايا حوادث السير، وكذا ترسيخ ثقة المواطنين في المنظومة القانونية، وفي هذا الصدد، ثمن المتدخلون مستجد ضبط وتدقيق المفاهيم القانونية لتعريف الأجر والكسب المني، على اعتبار أن هذا الأمر سينعكس بشكل إيجابي على دراسة الملفات وقيمة التعويض، مع الإشادة بتوسيع نطاق القانون المنظم ليشمل المركبات المتصلة بالسكك الحديدية.

واستأثرت المادة 7 من مشروع هذا القانون بنقاش قانوني مستفيض، انصب بالخصوص حول محددات ودواعي عدم إخضاع أحكام مشروع هذا القانون على حوادث السير الواقعة قبل تاريخ نشره، وأشار إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الاستثناء، لأنه يمس بمبدأ الوحدة التأسيسية للنص، ويكرس نوعاً من التمايز بين ملفات هي في الأصل جارية، وما يستتبع ذلك من تباين على مستوى التعويضات المستحقة.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

وارتباطا بقواعد احتساب التعويضات وجدول الرسملة، فقد أشادت المداخلات بالتوجه التشريعي المتعلق بالرفع من الحد الأدنى للأجر المعياري، وبالمقتضيات الجديدة التي سطرت قاعدة استثناء مصاريف الجنازة والألم المعنوي من تشطير المسؤولية، وتم اقتراح الزيادة في مبلغ التعويضات المستحقة، لا سيما بالنسبة للمكفولين أو من كان الضحية ينفق عليهم، واعتماد مبدأ المراجعة الدورية لجدول الرسملة، في إطار المواكبة التشريعية الموازية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، إسوة بما هو معمول به في تجارب قانونية مقارنة.

وأشار بعض السيدات والسادة المستشارين، فيما يتعلق بالمقتضى الجديد المتعلق بإلزام شركات التأمين بتقديم عرض داخل آجال محددة، إلى ضرورة ترتيب الجزاء القانوني في حالات التأخير أو المماطلة، والتنصيص على غرامات مالية تصاعدية أو فوائد قانونية لاحترام الآجال القانونية، مع اعتبار عدم جواب شركة التأمين مسوغا قانونيا يؤدي إلى قطع أمد للتقادم.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أكد السيد الوزير أن مشروع هذا القانون يندرج ضمن الإصلاحات التشريعية الكبرى التي طال انتظارها، من أجل تحديث وتطوير الترسنة القانونية المؤطرة للتعويض عن حوادث السير، ومواكبة التحولات القانونية، والمتغيرات السوسيو-اقتصادية الحاصلة وطنيا، في إطار الموازنة بين حقوق ومصالح الضحية وذوي حقوقهم، من أجل الحصول على تعويضات منصفة وعادلة، وبين شركات التأمين، التي تقوم بأدوار إستراتيجية، ويتعين الحفاظ على توازناتها المالية، وذلك في إطار مرجع موحد يتم التعاقد عليه في

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

العقد المبرم بين مختلف الأطراف، مع ضمان عدم المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين، والحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع.

وأبرز أن الوزارة اعتمدت، في سياق إعدادها لأحكام مشروع هذا القانون، على الخبرة التقنية، والتفاوض مع وزارة المالية وشركات التأمين، وعقدت بشأن ذلك سلسلة من الاجتماعات واللقاءات المتوالية مع جميع الفاعلين والمتدخلين، حيث ركزت هذه المقاربة التشاركية على النقاش القانوني البناء، والانفتاح على التجارب المقارنة، والوقوف على التفاصيل التقنية الدقيقة، ابتغاء اعتماد نص قانوني يتجاوب مع حجم التحديات المطروحة، وينسجم مع المستجدات التي تعرفها بلادنا على جميع الأصعدة، ويشكل فقط مقدمة لما قد يعرفه ظهير التعويض عن حوادث السير من تغييرات وتعديلات مستقبلية، لتحقيق مزيد من المكاسب.

وإعمالاً لحق التعديل البرلماني، تقدم أعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين بما مجموعه 95 تعديلاً، وتوزع بحسب مصدرها كآلاتي:

- فرق ومجموعة الأغلبية : 6 تعديلات؛
- الفريق الحركي: 22 تعديلاً؛
- الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية: 34 تعديلاً؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 5 تعديلات؛
- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 10 تعديلات؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 11 تعديلاً؛
- المستشار خالد السطي والمستشارة لبنى علوي: 7 تعديلات.

وفي الختام، وافقت لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان على مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك برمته معدلا وفق نتيجة التصويت التالية:

- الموافقون: 6؛
- المعارضون: لا أحد؛
- الممتنعون: 2.

مقرر اللجنة
عبد القادر الكيحل



تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70. 24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

مشروع القانون كما أُحيل إلى اللجنة

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك



المملكة المغربية
مجلس النواب
٥٠٧٤٤٤ | ٤٤٥٠٥

مشروع قانون رقم 70.24

بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177

الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)

المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين

في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

(كما وافق عليه مجلس النواب في 02 دجنبر 2025)

نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب

راشد الطالب العلي
نائب مجلس النواب

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

مشروع قانون رقم 70.24
بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177
الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)
المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين
في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

«يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب
المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية،
وقسمة الناتج على عدد أيام السنة :

«ب) في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج
عن هذا المعتبر بمثابة قانون.»

«المادة الرابعة - إذا نتج عن الحادثة وفاته.

«ولزوج المصاب من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية
إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم
الحق الحدود التالية :

«- الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى
المشار إليه) :

«- الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف
الذكر لكل واحد منهم.

«وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم
تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.

«يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير
المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذًا
«بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.»

«المادة الخامسة - يشمل التالية :

«1 - رأس المال المعتمد سن المصاب
في تاريخ الحادثة وأجره أو كسبه المهني والذي يشار إليه أدناه
«ب) رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب». وإذا كان الأجر أو الكسب
المهني للمصاب غير وارد في الجدول السالف الذكر، يتم تحديد رأس
المال المعتمد الموافق لهذا الأجر أو الكسب المهني، باعتبار سن المصاب
في تاريخ الحادثة، وفقا للصيغة الحسابية التالية :

«رأس المال المعتمد = رأس المال + 1 [(أجر المصاب - الأجر) /
[(الأجر - 2) - رأس المال] × (رأس المال - 2) رأس المال(1)»

**نسخة مطابقة لأصل النص
كما وافق عليه مجلس النواب**

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة
والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة
والعاشرية والحادية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة
عشرة والسادسة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والحادية
والعشرون والخامسة والعشرون والسادسة والعشرون والسابعة
والعشرون من الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405
(2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في
حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك :

«المادة الأولى - بالرغم من المخالفة لما هو منصوص عليه
في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ومع مراعاة الاتفاقيات
الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة
الرسمية، تعوض فيها للغير
«مركبة برية ذات محرك الإجمالي بموجب القانون
«رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف
«رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما تم
تغييره وتتميمه، أو التي تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.»

«المادة الثانية - يشمل إن اقتضى الحال،
«من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية
«ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات، والمصاريف والنفقات
«التي يستلزمها استعمال جسم المصاب، أو إصلاح
«أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عامة سابقة عن الحادثة
«إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام
«جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك
«حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

(الباقى بدون تغيير).

«المادة الثالثة - زيادة للمصاب :

«أ) في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج
عن العجز.

«لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز
«مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة
«بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة
«لها.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-2-

<p>«المادة العاشرة- تضاف تعويضات تكملية تحدد استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين المعتمد بالنسبة إلى المصاب :</p> <p>«أ) العجز البدني الدائم لسن المصاب وبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المادة الخامسة أعلاه :</p> <p>«ب) :</p> <p>«ج) تشويه الخلقة بدني :</p> <p>«- إذا لم تكن كان مهما جدا :</p> <p>«- إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية : »</p> <p>«يساوي 10 % أو يقل عنها، وإذا تجاوزت نسبة العجز البدني الدائم 10 %، يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتماد النسب المنصوص عليها في هذا المقطع :</p> <p>(الباقى بدون تغيير.)</p> <p>«المادة الحادية عشرة- التعويض إلى المصاب :</p> <p>«1 - الزوج 25 %، وإذا تعددت الأزامل »</p> <p>«التعويضات الممنوحة إلى جميع الأزامل 40 % والذي يقسم عليهم بالتساوي :</p> <p>«2 - الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم :</p> <p>«أ) :</p> <p>«.....»</p> <p>«د) من السنة السابعة عشرة فأكثر 10 % :</p> <p>«هـ) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان حاجتهما وذلك دون اعتبار السن 30 % :</p> <p>«3 - الأصول : 10 % :</p> <p>إذا كان أحد الأصول مصابا بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته 30 %، وإذا كانا مصابين معا 25 % لكل واحد منهما.</p> <p>«4 - المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، الذين كان 10 % :</p>	<p>«بحيث يكون :</p> <p>«الأجر 1: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب.</p> <p>«الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب.</p> <p>«رأس المال 1: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.</p> <p>«رأس المال 2: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 2 وسن المصاب :</p> <p>«2- نسبة عجز المصاب المحددة استنادا إلى، أقل من خمس (1/5) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى »</p> <p>«في البند 1 أعلاه.»</p> <p>«المادة السادسة- يجب يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني، ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه المهني يساوي الخامسة أعلاه.»</p> <p>«المادة السابعة- إذا كان المصاب »</p> <p>«وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك أمواله، وجب تقدير الأجر أو الكسب المهني المعتمد بالنسبة إلى المصاب، باعتبار الأجر أو الكسب المهني يقوم به.»</p> <p>«المادة الثامنة- إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني يدر عليه أجرا أو كسبا مهنيا يفوق المبلغ منح تعويضا وفقا للأسس التالية :</p> <p>«- ثلاثة أضعاف الأجر أو الكسب المهني تأهيلا مهنيا قبل حصوله على شهادة البكالوريا، أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة :</p> <p>«- ضعف المبلغ الأدنى سلك الإجازة من الدراسات العليا أو كان يلحق تأهيلا مهنيا بعد حصوله على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة :</p> <p>«- ثلاثة أمثال المصاب في سلك الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.»</p> <p>«المادة التاسعة- لتحديد رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز البدني الدائم اللاحق به.»</p>
---	--

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-3-

«المادة الثامنة عشرة- فيما عدا طلبات.....
«التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن
«للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء
«أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا
«بالتعويض، من مقالة أو مقاولات التأمين المعنية..... من ضرر.

«ويقدم الطلب الآنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني
«بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل،
«ويجب أن يشفعالتالي بيانها :

«- نسخة القضائية ؛

«- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج
«من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال ؛

«- وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛

«- نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛

«- غير ذلك.....الأضرار.

«إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل
«الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج
«والطبيب المنتدب من قبل المقابلة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير
«الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار
«المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب
«العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه
«خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقابلة
«التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على
«مقابلة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من
«تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.

«وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك، يمكن للمقابلة
«المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب
«المعالج للمصاب داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر
«يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب
«على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه
«خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.

«وإذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل
«خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقابلة التأمين،
«تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي
«الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. وتعين
«على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر

«5- الأشخاص الذين بالنفقة عليهم، والزوج
«العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك : 15 %
«للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد
«بالنسبة إلى المصاب.

«ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في د) من
«البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب
«عليهم. ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله
«الشخصية»

«المادة الثالثة عشرة- إذا لم المعتمد، أجريت
«كل واحد منهم»

«المادة الرابعة عشرة- يجب أن يغير المبلغان
«الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع
«رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون
«رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في 4
«جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)»

«المادة الخامسة عشرة- يدفع غير أنه :

«أ) يدفع المصاب القاصرين إلى
«حين بلوغهم سن الرشد القانوني؛

«ب) ويدفع بدني دائم. ويجب
«أن يساوي قسط التعويض، المدفوع في شكل إيراد، ثلث (1/3) مبلغ
«التعويض المستحق للمصاب، ويرسم رصيد مبلغ التعويض الباقي
«إلى أن يدفع إلى مستحقه عند بلوغ سن الرشد القانوني.

«وتتم الرسملة الوطني للتقاعد
«والتأمين المحدث بالظهير الشريف (27 أكتوبر 1959)،
«كما وقع تغييره وتتميمه، بعد خصم مصاريف إدارة خدمة الإيراد
«المحددة ضمن الأسس المشار إليها في المادة السادسة عشرة بعده.

«وإذا كان مبلغ الإيراد السنوي المحسوب وفقا من ربع (1/4)
«مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى بكامله في شكل رأس مال»

«المادة السادسة عشرة- يجب كلما تعين
«الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الآنف الذكر. ويحتسب الإيراد
«المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي.

«وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر»

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-4-

«ضمان حوادث السير ملزمين بالتعويض؛	«يوما يتبدى من تاريخ تعيينه.
«3 - على تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.» «المادة السابعة والعشرون.- لا تطبق «اللاحقة بالمركبة أو غيرها أو خارجها.»	«وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن على أول «مقاوله رفع إليها بالقسط الذي يتحمله المدينون الآخرون «المعنيون بمن فهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.
المادة الثانية تنسخ أحكام المواد السابعة عشرة والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون والرابعة والعشرون من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر وتعوض كما يلي :	«غير أنه إذا أقيمت حصول اتفاق بين مقاوله التأمين «والمعنيين بالأمر وإما طلب التعويض من مقاوله التأمين «المعنية بهذا الشأن.»
«المادة السابعة عشرة.- يزداد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا «بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات «بنص تنظيبي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط «الاجتماعي.»	«المادة التاسعة عشرة.- يجب على مقاوله التأمين أن تقوم، «..... بإعلام الطالب، بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في «قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه «بمطابقة قانون أو يرفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم مقاوله التأمين «المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض للتعويض.
«وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها «الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها «في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين «تناسب مع حصة كل مقاوله من مجموع الأقساط أو الاشتراكات «الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين «المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1 % من مبلغ الأقساط «أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم.»	«ويجب الطالب مقاوله التأمين خلال التالية «لتوصله بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض المقترح بأي «وسيلة تثبت تاريخ التوصل. «وفي حالة القبول يجب على مقاوله التأمين دفع يوما «التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح. «ويعد هذا التعويض الواردة في المادة الثانية أعلاه «والمادة العشرين بعده.»
«المادة العشرون.- يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر «وفاته، في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا طلبا مرفقا «بشهادة طبية تثبت تفاقم الضرر إلى مقاوله التأمين المعنية من أجل «التعويض عنه. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة عشرة أعلاه «باستثناء الفقرة الأخيرة منها والمادة التاسعة عشرة أعلاه.»	«المادة الحادية والعشرون.- إذا لم تدفع مقاوله التأمين «مصفى، بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي نهائي، استحق «المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30 % ولا يتجاوز 50 % من المبالغ «المحجوزة بغير موجب.»
«المادة الثانية والعشرون.- تطبق أحكام المادة 279-1 من القانون «رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقاوله تأمين لم تقم بدفع «التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد سواء أثبت «ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به هيئة مراقبة التأمينات «والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو المستحقين من «ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة.»	«المادة الخامسة والعشرون.- يوجه ضباط وأعوان «حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية، نسخة بالحادثة إلى «مقاوله التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل «أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، يمكن تمديده لخمس عشرة (15) «يوما إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية. وتسلم أو توجه المسؤول «المدني والمصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.»
«المادة الثالثة والعشرون.- مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض «عن حوادث الشغل، يتقدم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب «أو المستحقين من ذويه إلى مقاوله التأمين المعنية داخل أجل الخمس «سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء «المتبنة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالتسبب في الضرر، وإما تاريخ	«المادة السادسة والعشرون.- تطبق والمستحقين «من ذويههم : «1 - من قبل صندوق ضمان حوادث السير في الحالات المنصوص «عليها في القانون رقم 17.99 السالف الذكر؛ «2 - من قبل المسؤول المدني إذا لم تكن مقاوله التأمين وصندوق

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-5-

«الضريبة، مقابل مزاولته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.

«غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر «أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.

«إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المهني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر «أو الكسب المهني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضى أجره الجديد خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة».

«المادة الأولى مكررة مرتين- يراعى عند تحديد التعويض طبقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن مصاريف الجنائز ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية».

«المادة العشرون مكررة- لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو المستحقين من ذويه دون حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة :

«- المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر القضائي، بأنصبتهم؛

«- الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو المستحقين من ذويه».

«المادة السابعة والعشرون مكررة- يحدد الإيراد، بصفة انتقالية، إلى حين نشر النص التنظيمي المشار إليه في المادة السادسة عشرة «أعلاه بالجريدة الرسمية، بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير «الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد «المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المعتبر بمثابة قانون، كما تم تغييره وتتميمه».

المادة الرابعة

يتمم الباب الثالث من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر بالقسم التمهيدي كما يلي :

«قسم تمهيدي

«الشواهد الطبية

علم «المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.

«وتتقدم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين «من ذويه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام «أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، «أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من «قبل مقابلة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

«يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل، كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان «إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري».

«المادة الرابعة والعشرون- تتقدم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل الخمس «سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة «لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة «لتفاقم الأضرار.

«وتتقدم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا «لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل «المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن «منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب «الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه «التعويض المقترح من قبل المقابلة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما «على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه».

المادة الثالثة

تتمم أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر بالمادة الأولى مكررة والمادة الأولى مكررة مرتين والمادة العشرون مكررة والمادة السابعة والعشرون مكررة كما يلي :

«المادة الأولى مكررة- يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا «المعتبر بمثابة قانون :

«- الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من «مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة «لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى «المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في «مفهوم الأجر معاش التقاعد ؛

«- الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-6-

<p>«4 - شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية. في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة «للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و2 «و3 أعلاه. «تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.» المادة الخامسة ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمطابقة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولحسن المصاب بالنسبة للسنوات الأربع المارئة ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالآتي:</p>	<p>«المادة الرابعة مكررة- يحزر الطبيب المعالج الشواهد الطبية «التالية : 1 - شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج «المرتتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة «المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة ؛ 2 - شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب، «إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية «الأولية ؛ 3 - شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن «الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني «دائم أو بدونه ؛</p>
--	---

الأجر أو الكسب المهني السنوي	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	
ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	10270	157310	155812	154313	152813	151315	149817	148319	146820	145322	143824	142650	141534
ابتداء من فاتح يناير من السنة الأولى الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	11270	169560	167945	166330	164713	163098	161483	159869	158254	156639	155024	153792	152584
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثالثة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	12270	182913	181171	179428	177684	175942	174200	172467	170717	168975	167232	165926	164619
ابتداء من فاتح يناير من السنة الثالثة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	13270	199247	197349	195450	193551	191654	189757	187902	185963	184066	182165	180742	179319

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-7-

الأجراو الكسب المهي السوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
10270	140417	139301	138184	137068	135952	134835	133037	131239	129442	127644	125846	124049
11270	151375	150167	148959	147751	146543	145335	143397	141459	139522	137584	135646	133708
12270	163313	162006	160700	159393	158087	156780	154690	152599	150509	148418	146328	144238
13270	177896	176473	175050	173626	172203	170780	168503	166226	163949	161672	159395	157118

الأجراو الكسب المهي السوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
10270	122250	120453	118597	116857	114610	112363	110115	107868	105621	103374	101126	98879
11270	131770	129833	127871	125957	123535	121113	118690	116268	113846	111424	109001	106579
12270	142147	140057	137966	135876	133263	130650	128037	125424	122811	120198	117585	114972
13270	154841	152563	150286	148009	145163	142317	139470	136624	133778	130931	128085	125239

الأجراو الكسب المهي السوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
10270	96632	94385	92138	89891	87644	85397	83150	80903	78656	76409
11270	104157	101735	99313	96891	94469	92047	89625	87203	84781	82359
12270	112359	109746	107134	104521	101909	99296	96683	94071	91458	88845
13270	122392	119546	116701	113855	111009	108163	105317	102471	99625	96779

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-8-

المادة السادسة

يغير عنوان الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر كما يلي :

«ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك».

المادة السابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن :

- أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية :

- الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.

المادة الثامنة

تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقاعد وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.

بتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

*

* *

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-9-

ملحق

جدول ملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الأجر أو الكسب المبي السني	إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
14270	215580	213527	211473	209417	207365	205314	203337	201210	199158	197099	195559	194019
15000	227504	225336	223169	221000	218835	216670	214605	212340	210175	208000	206375	204750
18000	242945	240631	238316	236000	233670	231340	229010	226680	224350	222020	219690	217360
21000	262505	260004	257503	255000	252500	250000	247500	245000	242500	240000	237500	235000
24000	280005	277337	274670	272000	269330	266660	263990	261320	258650	256000	253350	250700
27000	297505	294671	291836	289000	286170	283340	280510	277680	274850	272000	269175	266350
30000	315005	312004	309003	306000	303000	300000	297000	294000	291000	288000	285000	282000
33000	332506	329338	326170	323000	319835	316670	313505	310340	307175	304000	300825	297650
36000	350006	346671	343337	340000	336670	333340	330010	326680	323350	320020	316690	313360
39000	367506	364005	360504	357000	353500	350000	346500	343000	339500	336000	332500	329000
42000	385007	381339	377671	374000	370335	366670	363005	359340	355675	352000	348325	344650
45000	402507	398672	394837	391000	387170	383340	379510	375680	371850	368000	364175	360350
48000	420007	416006	412004	408000	404000	400000	396000	392000	388000	384000	380000	376000
51000	426570	422506	418442	414375	410315	406255	402195	398135	394075	390000	385935	381870
54000	433132	429006	424879	420750	416625	412500	408375	404250	400125	396000	391875	387750
57000	439695	435506	431317	427125	422935	418745	414555	410365	406175	402000	397825	393650
60000	444945	440706	436467	432225	427985	423745	419505	415265	411025	406785	402545	398305
63000	450195	445906	441617	437325	433035	428745	424455	420165	415875	411585	407295	403005
66000	455445	451106	446767	442425	438085	433745	429405	425065	420725	416385	412045	407705
69000	460695	456306	451917	447525	443135	438745	434355	429965	425575	421185	416795	412405
72000	465946	461506	457067	452625	448185	443745	439305	434865	430425	425985	421545	417105
75000	471196	466706	462217	457725	453235	448745	444255	439765	435275	430785	426295	421805
78000	476446	471907	467367	462825	458285	453745	449205	444665	440125	435585	431045	426505
81000	480821	476240	471659	467075	462495	457915	453335	448755	444175	439595	435015	430435
84000	485196	480573	475951	471325	466705	462085	457465	452845	448225	443605	438985	434365
87000	489571	484907	480243	475575	470915	466255	461595	456935	452275	447615	442955	438295
90000	493946	489240	484534	479825	475120	470415	465710	461005	456300	451595	446890	442185
93000	498321	493574	488826	484075	479330	474585	469840	465095	460350	455605	450860	446115
96000	502696	497907	493118	488325	483525	478725	473925	469125	464325	459525	454725	449925
99000	507071	502240	497409	492575	487927	483097	478267	473437	468607	463777	458947	454117
102000	510571	505707	500843	495975	491115	486255	481395	476535	471675	466815	461955	457095
105000	514071	509174	504276	499375	494480	489585	484690	479795	474900	470005	465105	460205
108000	517571	512640	507710	502775	497845	492915	487985	483055	478125	473195	468265	463335
111000	521071	516107	511143	506175	501215	496255	491295	486335	481375	476415	471455	466495
114000	524572	519574	514576	509575	504580	499585	494590	489595	484600	479605	474610	469615
117000	528072	523041	518010	512975	507945	502915	497885	492855	487825	482795	477765	472735

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-10-

478420	482210	486000	491075	496135	501195	506255	511315	516375	521443	526507	531572	120000
501820	505910	510000	515075	520435	525795	531155	536515	541875	547193	552508	557822	150000
525220	529610	534000	539075	544735	550395	556055	561715	567375	572944	578508	584073	180000
548620	553310	558000	563075	569035	574995	580955	586915	592875	598694	604508	610323	210000
572020	577010	582000	587075	593335	599595	605855	612115	618375	624444	630509	636573	240000
595420	600710	606000	611075	617635	624195	630755	637315	643875	650194	656509	662824	270000
618820	624410	630000	635075	641935	648795	655655	662515	669375	675945	682510	689074	300000
642220	648110	654000	659075	666235	673395	680555	687715	694825	701644	708459	715273	330000
665620	671810	678000	683075	690535	697995	705455	712915	720375	727445	734510	741575	360000
689020	695510	702000	707075	714835	722595	730355	738115	745875	753195	760511	767826	390000
712420	719210	726000	731075	739135	747195	755255	763315	771375	778946	786511	794076	420000
735820	742910	750000	755075	763435	771795	780155	788525	796875	804696	812511	820327	450000
759220	766610	774000	779075	787735	796395	805055	813715	822375	830446	838512	846577	480000
774820	782410	790000	795075	803975	812795	821655	830515	839375	847613	855845	864077	500000
794440	802220	810000	815205	824330	833370	842455	851540	860625	869076	877516	885957	525000
814059	822033	830008	835339	844690	853957	863266	872575	881883	890539	899188	907837	550000
884689	893356	902022	907815	917977	928048	938165	948282	958398	967804	977204	986603	640000
911080	918229	926022	935671	945314	954963	964606	974255	983898	993555	1003204	1012854	670000
934692	942027	950022	959921	969814	979713	989606	999506	1009398	1019305	1029204	1039104	700000
958305	965825	974022	984171	994314	1004463	1014606	1024756	1034898	1045055	1055205	1065355	730000
981918	989624	998022	1008421	1018814	1029214	1039606	1050006	1060398	1070805	1081205	1091605	760000
1005530	1013422	1022022	1032672	1043314	1053964	1064606	1075256	1085898	1096556	1107206	1117855	790000
1029143	1037220	1046022	1056922	1067814	1078714	1089606	1100506	1111398	1122306	1133206	1144106	820000
1052756	1061018	1070022	1081172	1092314	1103464	1114606	1125756	1136898	1148056	1159206	1170356	850000
1076369	1084816	1094022	1105422	1116814	1128214	1139606	1151006	1162398	1173806	1185207	1196607	880000
1099961	1108614	1118022	1129672	1141314	1152964	1164606	1176256	1187898	1199557	1211207	1222857	910000
1123594	1132412	1142022	1153922	1165814	1177714	1189606	1201506	1213398	1225307	1237207	1249108	940000
1147207	1156210	1166022	1178172	1190314	1202464	1214606	1226756	1238898	1251057	1263208	1275358	970000
1170820	1180008	1190022	1202422	1214814	1227214	1239606	1252006	1264398	1276808	1289208	1301609	1000000

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-11-

الأجر أو الكسب المقبى السئوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
14270	192479	190939	189400	187860	186320	184780	182316	179853	177389	174925	172461	169998
15000	203125	201500	199875	198250	196625	195000	192400	189800	187200	184600	182000	179400
18000	218750	217000	215250	213500	211750	210000	207200	204400	201600	198800	196000	193200
21000	234375	232500	230625	228750	226875	225000	222000	219000	216000	213000	210000	207000
24000	250000	248000	246000	244000	242000	240000	236800	233600	230400	227200	224000	220800
27000	265625	263500	261375	259250	257125	255000	251600	248200	244800	241400	238000	234600
30000	281250	279000	276750	274500	272250	270000	266400	262800	259200	255600	252000	248400
33000	296875	294500	292125	289750	287375	285000	281200	277400	273600	269800	266000	262200
36000	312500	310000	307500	305000	302500	300000	296000	292000	288000	284000	280000	276000
39000	328125	325500	322875	320250	317625	315000	310800	306600	302400	298200	294000	289800
42000	343750	341000	338250	335500	332750	330000	325600	321200	316800	312400	308000	303600
45000	359375	356500	353625	350750	347875	345000	340400	335800	331200	326600	322000	317400
48000	375000	372000	369000	366000	363000	360000	355200	350400	345600	340800	336000	331200
51000	380865	377820	374775	371730	368686	365625	360750	355875	351000	346125	341250	336375
54000	386730	383640	380550	377460	374370	371250	366300	361350	356400	351450	346500	341550
57000	392580	389440	386300	383160	380020	376875	371850	366825	361800	356775	351750	346725
60000	397260	394080	390900	387720	384540	381375	376290	371205	366120	361035	355950	350865
63000	401955	398740	395525	392310	389095	385875	380730	375585	370440	365295	360150	355005
66000	406650	403400	400150	396900	393650	390375	385170	379965	374760	369555	364350	359145
69000	411330	408040	404750	401460	398170	394875	389610	384345	379080	373815	368550	363285
72000	416010	412680	409350	406020	402690	399375	394050	388725	383400	378075	372750	367425
75000	420705	417340	413975	410610	407245	403875	398490	393105	387720	382335	376950	371565
78000	425400	422000	418600	415200	411800	408375	402930	397485	392040	386595	381150	375705
81000	429295	425860	422425	418990	415555	412125	406630	401135	395640	390145	384650	379155
84000	433205	429740	426275	422810	419345	415876	410330	404785	399240	393695	388150	382605
87000	437115	433620	430125	426630	423135	419625	414030	408435	402840	397245	391650	386055
90000	441010	437480	433950	430420	426890	423375	417730	412085	406440	400795	395150	389505
93000	444920	441360	437800	434240	430680	427129	421430	415735	410040	404345	398650	392955
96000	448740	445120	441500	437880	434260	430675	425130	419385	413640	407895	402150	396405
99000	452740	449120	445500	441880	438260	434625	428830	423035	417240	411445	405650	399855
102000	455865	452220	448675	444930	441285	437625	431790	425955	420120	414285	408450	402615
105000	458990	455320	451650	447980	444310	440625	434750	428875	423000	417125	411250	405375
108000	462115	458420	454725	451030	447335	443625	437710	431795	425880	419965	414050	408135
111000	465240	461520	457800	454080	450360	446625	440670	434715	428760	422805	416850	410895
114000	468365	464620	460875	457130	453385	449625	443670	437715	431760	425805	419850	413815
117000	471490	467720	463950	460180	456410	452625	446590	440555	434520	428485	422450	416415

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-12-

419175	425250	431325	437400	443475	449550	455625	459470	463260	467050	470840	474630	120000
439875	446250	452625	459000	465375	471750	478125	482120	486060	490000	493940	497880	150000
460575	467250	473925	480600	487275	493950	500625	504770	508860	512950	517040	521130	180000
481275	488250	495225	502200	509175	516150	523125	527420	531660	535900	540140	544380	210000
501975	509250	516525	523800	531075	538350	546625	550070	554460	558850	563240	567630	240000
522675	530250	537825	545400	552975	560550	568125	572720	577260	581800	586340	590880	270000
543375	551250	559125	567000	574875	582750	590625	595370	600060	604750	609440	614130	300000
564075	572250	580425	588600	596775	604950	613125	618020	622860	627700	632540	637380	330000
584775	593250	601725	610200	618675	627150	635625	640670	645660	650650	655640	660630	360000
605475	614250	623025	631800	640575	649350	658125	663320	668460	673600	678740	683880	390000
626175	635250	644325	653400	662475	671550	680625	685970	691260	696550	701840	707130	420000
646875	656250	665625	675000	684375	693750	703125	708620	714060	719500	724940	730380	450000
667575	677250	686925	696600	706275	715950	725625	731270	736860	742450	748040	753630	480000
688375	698250	708125	718000	727875	737750	747625	753370	759060	764750	770440	776130	510000
709075	719250	729425	739600	749775	759950	770125	776020	781960	787900	793840	799780	540000
729775	740250	750625	761000	771375	781750	792125	798220	804360	810500	816640	822780	570000
750475	761250	772025	782800	793575	804350	815125	821420	827760	834100	840440	846780	600000
771175	782250	793425	804600	815775	826950	838125	844520	850960	857400	863840	870280	630000
791875	803250	814625	826000	837375	848750	860125	866720	873360	879900	886440	892980	660000
812575	824250	835925	847600	859275	870950	882625	889320	896060	902750	909440	916130	690000
833275	845250	857225	869200	881175	893150	905125	911820	918560	925300	932040	938780	720000
853975	866250	878525	890800	903075	915350	927625	934420	941260	948000	954740	961480	750000
874675	887250	899825	912400	924975	937550	950125	956920	963760	970500	977240	983980	780000
895375	908250	921125	934000	946875	959750	972625	979520	986460	993400	1000340	1007280	810000
916075	929250	942425	955600	968775	981950	995125	1002120	1009060	1016000	1022940	1029880	840000
936775	950250	963625	977000	990375	1003750	1017125	1024120	1031060	1038000	1044940	1051880	870000
957475	971250	985025	998800	1012575	1026350	1040125	1047120	1054060	1061000	1067940	1074880	900000
978175	992250	1006225	1020200	1034175	1048150	1062125	1069120	1076060	1083000	1089940	1096880	930000
998875	1013250	1027625	1042000	1056375	1070750	1085125	1092120	1100060	1107000	1113940	1120880	960000
1019575	1034250	1048625	1063000	1077375	1091750	1106125	1113120	1121060	1128000	1134940	1141880	990000
1040275	1055250	1069625	1084000	1098375	1112750	1127125	1134120	1142060	1149000	1155940	1162880	1020000
1060975	1076250	1090625	1105000	1119375	1133750	1148125	1155120	1163060	1170000	1176940	1183880	1050000
1081675	1097250	1111625	1126000	1140375	1154750	1169125	1176120	1184060	1191000	1197940	1204880	1080000
1102375	1118250	1133625	1148000	1162375	1176750	1191125	1198120	1206060	1213000	1219940	1226880	1110000
1123075	1139250	1154625	1169000	1183375	1197750	1212125	1219120	1227060	1234000	1240940	1247880	1140000
1143775	1160250	1175625	1190000	1204375	1218750	1233125	1240120	1248060	1255000	1261940	1268880	1170000
1164475	1181250	1197625	1213000	1228375	1243750	1258125	1265120	1273060	1280000	1286940	1293880	1200000

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-13-

الأجر أو الكسب المتوسط السني	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
14270	167534	165070	162606	160143	157063	153983	150904	147824	144744	141665	138585	135505
15000	176800	174200	171600	169000	165750	162500	159250	156000	152750	149500	146250	143000
18000	190400	187600	184800	182000	178500	175000	171500	168000	164500	161000	157500	154000
21000	204000	198000	201000	195000	191250	187500	183750	180000	176250	172500	168750	165000
24000	217600	214400	211200	208000	204000	200000	196000	192000	188000	184000	180000	176000
27000	231200	227800	224400	221000	216750	212500	208250	204000	199750	195500	191250	187000
30000	244800	241200	237600	234000	229500	225000	220500	216000	211500	207000	202500	198000
33000	258400	254600	250800	247000	242250	237500	232750	228000	223250	218500	213750	209000
36000	272000	268000	264000	260000	255000	250000	245000	240000	235000	230000	225000	220000
39000	285600	281400	277200	273000	267750	262500	257250	252000	246750	241500	236250	231000
42000	299200	294800	290400	286000	280500	275000	269500	264000	258500	253000	247500	242000
45000	312800	308200	303600	299000	293250	287500	281750	276000	270250	264500	258750	253000
48000	326400	321600	316800	312000	306000	300000	294000	288000	282000	276000	270000	264000
51000	331500	326625	321750	316875	310785	304695	298605	292515	286425	280335	274245	268155
54000	336600	331650	326700	321750	315565	309380	303195	297010	290725	284440	278155	272270
57000	341700	336675	331650	326625	320345	314065	307785	301505	295225	288945	282665	276385
60000	345780	340695	335610	330525	324170	317815	311460	305105	298750	292395	286040	279685
63000	349860	344715	339570	334425	327995	321565	315135	308705	302275	295845	289415	282985
66000	353940	348735	343530	338325	331820	325315	318810	312305	305800	299295	292790	286285
69000	358020	352755	347490	342225	335645	329065	322485	315905	309325	302745	296165	289585
72000	362100	356775	351450	346125	339470	332815	326160	319505	312850	306195	299540	292885
75000	366180	360795	355410	350025	343295	336565	329835	323105	316375	309645	302915	296185
78000	370260	364815	359370	353925	347120	340315	333510	326705	319900	313095	306290	299485
81000	373660	368165	362670	357175	350310	343445	336580	329715	322850	315985	309120	302255
84000	377000	371515	365970	360425	353495	346565	339635	332705	325775	318845	311915	304985
87000	380460	374865	369270	363675	356685	349695	342705	335715	328725	321735	314745	307755
90000	383860	378215	372570	366925	359870	352815	345760	338705	331650	324595	317540	310485
93000	387260	381665	375870	370175	363060	355945	348830	341715	334600	327485	320370	313255
96000	390660	384915	379170	373425	366245	359065	351885	344705	337525	330345	323165	315985
99000	394060	388265	382470	376675	369435	362195	354955	347715	340475	333235	325995	318755
102000	396780	390945	385110	379275	371935	364695	357405	350115	342825	335535	328245	320955
105000	399500	393625	387750	381875	374535	367195	359855	352515	345175	337835	330495	323155
108000	402220	396305	390390	384475	377085	369695	362305	354915	347525	340135	332745	325355
111000	404940	398985	393030	387075	379635	372195	364755	357315	349875	342435	334995	327555
114000	407780	401745	396710	389675	382185	374695	367205	359715	352225	344735	337245	329755
117000	410380	404345	398310	392275	384735	377195	369655	362115	354575	347035	339695	331925

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-14-

334125	341570	349185	356800	364415	372050	379645	387250	394875	400950	407025	413100	120000
350625	358370	366285	374350	382415	390650	398545	406500	414375	420750	427125	433500	150000
367125	375170	383385	391900	400415	409250	417445	425950	433875	440550	447225	453900	180000
383625	391970	400485	409450	418415	427850	436345	445300	453375	460350	467325	474300	210000
400125	408770	417585	427000	436415	446450	455245	464650	472875	480150	487425	494700	240000
416625	425570	434685	444550	454415	465050	474145	484000	492375	499950	507525	515100	270000
433125	442370	451785	462100	472415	483650	493045	503350	511875	519750	527625	535500	300000
449625	459170	468885	479650	490415	502250	511945	522700	531375	539550	547725	555900	330000
466125	475970	485985	497200	508415	520850	530045	542050	550875	559350	567825	576300	360000
482625	492770	503085	514750	526415	539450	549745	561400	570375	579150	587925	596700	390000
499125	509570	520185	532300	544415	558050	568645	580750	589875	598950	608025	617100	420000
515625	526370	537285	549850	562415	576650	587545	600100	609375	618750	628125	637500	450000
532125	543170	554385	567400	580415	595250	606445	619450	628875	638550	648225	657900	480000
543125	554370	565785	579100	592415	607650	619045	632350	641875	651750	661625	671500	500000
556875	568405	580110	593760	607415	623035	634720	648360	658125	668250	678375	688500	525000
570630	582445	594438	608427	622417	638423	650395	664374	674381	684757	695131	705507	550000
620140	632980	646013	661215	676420	693814	706826	722018	732893	744169	755443	766719	640000
636640	651107	665582	680049	694516	708984	723458	737925	752393	763334	775546	787116	670000
653140	667982	682832	697674	712516	727359	742208	757050	771893	783117	795646	807516	700000
669640	684857	700082	715299	730516	745733	760958	776175	791393	802901	815746	827915	730000
686140	701732	717332	732924	748516	764108	779708	795300	810893	822685	835846	848315	760000
702640	718607	734582	750549	766516	782483	798458	814425	830393	842468	855946	868715	790000
719140	735482	751832	768174	784516	800858	817208	833550	849893	862252	876046	889115	820000
735640	752357	769082	785799	802516	819233	835958	852676	869393	882035	896146	909515	850000
752140	769232	786332	803424	820516	837608	854709	871801	888893	901819	916246	929915	880000
768640	786107	803582	821049	838516	855983	873459	890926	908393	921602	936347	950315	910000
785140	802982	820832	838674	856516	874358	892209	910051	927893	941386	956447	970715	940000
801640	819857	838082	856299	874516	892733	910959	929176	947393	961170	976547	991115	970000
818140	836732	855333	873924	892516	911108	929709	948301	966893	980953	996647	1011515	1000000

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-15-

الأجر أو الكسب المبني السنتوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أكثر
14270	132426	129346	126267	123188	120109	117030	113950	110871	107792	104712
15000	139750	136500	133251	130002	126752	123502	120253	117003	113754	110504
18000	150500	147000	142295	138825	135355	131885	128415	124945	121474	118004
21000	161250	157500	153751	150002	146252	142503	138753	135004	131254	127505
24000	172000	168000	164001	160002	156002	152003	148003	144004	140004	136005
27000	182750	178500	174252	170002	165753	161503	157254	153004	148755	144505
30000	193500	189000	184502	180002	175503	171003	166504	162004	157505	153005
33000	204250	199500	194752	190002	185253	180503	175754	171005	166255	161506
36000	215000	210000	205002	200002	195003	190004	185004	180005	175005	170006
39000	225750	220500	215252	210003	204753	199504	194254	189005	183756	178506
42000	236500	231000	225502	220003	214503	209004	203505	198005	192506	187007
45000	247250	241500	235752	230003	224253	218504	212755	207006	201256	195507
48000	258000	252000	246002	240003	234004	228004	222005	216006	210007	204007
51000	262065	255975	249846	243753	237660	231567	225474	219381	213288	207195
54000	266085	259900	253690	247503	241316	235129	228943	222756	216569	210382
57000	270105	263825	257534	251253	244973	238692	232412	226131	219851	213570
60000	273330	266975	260609	254253	247898	241542	235187	228831	222476	216120
63000	276555	270125	263684	257253	250823	244392	237962	231531	225101	218670
66000	279780	273275	266759	260253	253748	247242	240737	234231	227726	221220
69000	283005	276425	269834	263253	256673	250092	243512	236931	230351	223770
72000	286230	279575	272909	266253	259598	252942	246287	239631	232976	226321
75000	289455	282725	275984	269253	262523	255792	249062	242331	235601	228871
78000	292680	285875	279059	272253	265448	258642	251837	245032	238226	231421
81000	295390	288525	281621	274753	267885	261017	254150	247282	240414	233546
84000	298055	291125	284184	277253	270323	263393	256462	249532	242601	235671
87000	300765	293775	286746	279753	272760	265768	258775	251782	244789	237796
90000	303430	296375	289309	282253	275198	268143	261087	254032	246976	239921
93000	306140	299025	291871	284753	277636	270518	263400	256282	249164	242046
96000	308805	301625	294434	287253	280073	272893	265712	258532	251352	244171
99000	311515	304275	296996	289753	282511	275268	268025	260782	253539	246296
102000	313665	306375	299046	291754	284461	277168	269875	262582	255289	247996
105000	315815	308475	301096	293754	286411	279068	271725	264382	257039	249696
108000	317965	310575	303146	295754	288361	280968	273575	266182	258789	251396
111000	320115	312675	305196	297754	290311	282868	275425	267982	260539	253096
114000	322265	314775	307246	299754	292261	284768	277275	269782	262289	254797
117000	324415	316875	309296	301754	294211	286668	279125	271582	264039	256497

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-16-

258197	265789	273382	280975	288568	296161	303754	311346	318725	326340	120000
270947	278915	286883	294850	302818	310786	318754	326722	334625	342540	150000
283698	292040	300383	308726	317069	325411	333754	342097	350525	358740	180000
296448	305166	313883	322601	331319	340037	348754	357472	366425	374940	210000
309198	318291	327384	336476	345569	354662	363754	372847	382325	391140	240000
321949	331417	340884	350352	359819	369287	378755	388222	398225	407340	270000
334699	344542	354385	364227	374070	383912	393755	403597	414125	423510	300000
347425	357642	367858	378075	388292	398509	408726	418942	430025	439740	330000
360200	370793	381385	391978	402570	413163	423755	434348	445925	455940	360000
372951	383918	394886	405853	416820	427788	438755	449723	461825	472140	390000
385701	397044	408386	419728	431071	442413	453755	465098	477725	488940	420000
398452	410169	421886	433604	445321	457038	468756	480473	493625	504540	450000
411202	423294	435387	447479	459571	471664	483756	495848	509525	520740	480000
419702	432045	444387	456729	469071	481414	493756	506098	520125	531540	500000
430330	442985	455639	468294	480949	493604	506259	518913	533295	545000	525000
440957	453925	466892	479859	492827	505794	518761	531728	546465	558459	550000
479216	493308	507401	521493	535586	549678	563770	577863	593878	606913	640000
491966	506434	520901	535368	549836	564303	578771	593238	607705	622173	670000
504717	519559	534402	549244	564086	578928	593771	608613	623455	638298	700000
517467	532685	547902	563119	578336	593554	608771	623988	639205	654423	730000
530218	545810	561402	576994	592587	608179	623771	639363	654955	670548	760000
542958	558935	574903	590870	606837	622804	638771	654738	670706	686673	790000
555719	572061	588403	604745	621087	637429	653771	670114	686456	702798	820000
568469	585186	601903	618620	635337	652055	668772	685489	702206	718923	850000
581220	598312	615404	632496	649588	666680	683772	700864	717956	735048	880000
593970	611437	628904	646371	663838	681305	698772	716239	733706	751173	910000
606721	624562	642404	660246	678088	695930	713772	731614	749456	767298	940000
619471	637688	655905	674122	692339	710555	728772	746989	765206	783423	970000
632221	650813	669405	687997	706589	725181	743773	762364	780956	799548	1000000

نسخة مطابقة لأصل النص

كما وافق عليه مجلس النواب

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70. 24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

معرض السيد الوزير

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ
ⵜⴰⴳⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵓⵎⵓⵔ
Royaume du Maroc
MINISTÈRE DE LA JUSTICE



المَمْلَكَة المَغْرِبِيَّة
وَزَارَة العَدْل

كلمة السيد وزير العدل الأستاذ "عبد اللطيف وهبي"

بمناسبة تقديم مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك أمام لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين

الثلاثاء 09 دجنبر 2025

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان المحترم؛
السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتشرف اليوم بتقديم مشروع القانون رقم 24.70 المتعلق بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك، والذي يندرج في إطار إصلاح منظومة العدالة التي وضع معالمها صاحب الجلالة أيده الله ونصره في العديد من خطبه السامية في عدة مناسبات. كما يروم هذا المشروع أساسا إلى تنزيل مقتضيات دستور المملكة والتي تتعلق بضمان الحقوق الأساسية للمواطنين؛

كما يندرج مشروع هذا القانون في إطار استراتيجية وزارة العدل الهادفة إلى تحديث وتطوير المنظومة التشريعية انسجاما مع التطورات المتسارعة في المجالات القانونية والاجتماعية والاقتصادية والحقوقية التي تشهدها بلادنا، لاسيما وأن الظهير الشريف المذكور لم يعرف أي تعديل رغم مرور أكثر من أربعين (40) سنة على دخوله حيز التنفيذ؛

لأجل ذلك، كان لابد من وقفة تأمل وتفكير لتقييمه، والوقوف على مكان ضعفه وأهم معوقات تنزيله لأجل سدها ومواجهتها، خاصة في ظل ما تخلفه حوادث السير من آثار مقلقة على أرض الواقع، بحيث بلغ عدد الحوادث المسجلة لدى مقاولات التأمين خلال سنة 2024 ما يناهز 655.360 حادثا، من بينها 143.293 حادثة جسمية والتي خلفت 4.024 قتيلا، في حين بلغت التعويضات والنفقات التي تم أداؤها للمصابين أو ذويهم برسم نفس السنة من طرف مقاولات التأمين ما يقارب 7,9 مليار درهم.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

وأخذا بعين الاعتبار لهذه المعطيات وكذا الارتفاع المهول لعدد حوادث السير ببلادنا وهزالة مبالغ التعويض التي يحكم بها للضحايا وذوهم في بعض الحالات، وما أصبح يطرحه تطبيق ظهير 02 أكتوبر 1984 من مشاكل أمام القضاء، ومواكبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه المغرب خلال الأربعين سنة الماضية، بادرت وزارة العدل إلى تشكيل لجنة تقنية متخصصة مكونة من قضاة ممارسين، أوكلت إليها مهمة إجراء تقييم شامل وموضوعي للظهير الشريف المذكور، مع رصد الإشكاليات التي يطرحها على أرض الواقع. وقد باشرت هذه اللجنة أعمالها من خلال عقد سلسلة من الاجتماعات المكثفة لدراسة ومناقشة مواد هذا الظهير الشريف، مع التركيز على تحليل الإشكالات العملية التي يطرحها القانون الحالي واقتراح التعديلات والحلول اللازمة لمعالجتها بشكل فعال.

وتعزيزا للمقاربة التشاركية مع الجهات التي لها ارتباط وثيق بموضوع تعويض المصابين في حوادث السير أو ذويهم، عقدت اللجنة المذكورة عدة اجتماعات مع هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي وممثلي مقاولات التأمين، حيث تم خلالها تبادل وجهات النظر ومناقشة ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول مقتضيات الظهير الشريف المذكور، الشيء الذي أثمر عن رؤية متكاملة تجمع بين الخبرة القضائية والواقع العملي لقطاع التأمين.

كما تم إشراك عدد من القطاعات الحكومية والمؤسسات القضائية، ويتعلق الأمر بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة النيابة العامة ووزارة الداخلية ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التجهيز والماء، الذين ساهموا بدورهم في مناقشة المشروع وإبداء ملاحظاتهم التي تم التجاوب معها وملاءمتها مع النص المحال عليكم.

وعلى ضوء ما تقدم، وبعد تدارس مخرجات اجتماعات اللجنة ومساهمات مختلف الفاعلين المعنيين، أعدت الوزارة بتنسيق وثيق مع وزارة المالية مشروع القانون رقم 24.70 المذكور، حيث كان الهاجس الأساسي من التعديلات المقترحة هو تحقيق التوازن المطلوب بين ضمان حقوق الضحايا في الحصول على تعويضات منصفة وعادلة تتناسب مع حجم الضرر الذي لحق بهم، والحفاظ على دينامية قطاع التأمين بالمغرب، ودون مساس بالقدرة الشرائية للمواطنين مع الحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع.

وفي إطار المسار التشريعي لهذا المشروع، تمت المصادقة عليه في المجلس الحكومي بتاريخ 04 شتنبر 2025، ليحال بعد ذلك على لجنة العدل والتشريع بمجلس النواب في 16 من أكتوبر

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

2025. وخلال جلسة 11 أكتوبر 2025، تم تقديم المشروع ومناقشته تفصيلياً، حيث حظي بتفاعل إيجابي من قبل السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمين مع جميع مواد ومقتضياته. وقدمت بشأن الفرق النيابية 77 تعديلاً، تجاوبت الحكومة بشكل إيجابي مع عدد مهم منها، مما أفضى إلى المصادقة على المشروع بالأغلبية وإحالة إلى الجلسة العامة بالمجلس ذاته، والتي صادقت عليه بالأغلبية بتاريخ 02 دجنبر 2025.

ويمكن إجمال أبرز التعديلات التي يتضمنها المشروع المحال على أنظاركم الموقرة، فيما يلي:

أولاً: ضبط المفاهيم القانونية والانسجام التشريعي

• من أجل تفادي تضارب التفسيرات والتأويلات، تم وضع تعاريف دقيقة للمصطلحات الأساسية الواردة في ظهير 1984 وهي: الأجر والكسب المهني، وهو ما من شأنه أن يمكن مجموعة من الفئات من الاستفادة من تعويضات مرتفعة في وضعيات خاصة، سيما:

- عندما تقل مدة عمل المصاب عن اثني عشر شهراً؛
- عند حصول المصاب على زيادة في الأجر أو الكسب المهني خلال الاثني عشر شهراً السابقة للحادث.

- التنصيص على أن الأجر سيصبح صافي من الضريبة فقط.

مواءمة آجال التقادم مع القواعد العامة للتقادم، وذلك بتوحيد مدة التقادم لطلبات الصلح وطلبات مراجعة التعويض في حالات تفاقم الضرر لتصبح خمس سنوات، مع تنظيم دقيق لحالات وقف التقادم وانقطاعه وبدء سريانه، مما يضمن حماية فعالة لحقوق المتضررين.

توحيد المصطلحات المستعملة في الظهير الشريف مع باقي القوانين ذات الصلة سيما مدونة التأمينات ومدونة السير على الطرق، كمثال "مقولة التأمين" عوض "شركة التأمين" و"مركبة" عوض "عربة".

ثانياً: توسيع نطاق المستفيدين من التعويض

• تم توسيع دائرة المستفيدين من التعويضات المنصوص عليها في هذا الظهير لتشمل لأول مرة:

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

- الأبناء المكفولين والذين ظلوا خارج الفئات المستحقة للتعويضات الممنوحة بمقتضى الظهير الشريف، رغم كونهم جزءاً لا يتجزأ من النسيج الاجتماعي المغربي؛
- الأباء الكافلين؛ في حالة التعويض عن الألم الناتج عن الوفاة؛
- الزوج العاجز عن الإنفاق الذي كانت تتولى زوجته الإنفاق عليه، انسجاماً مع مقتضيات مدونة الأسرة، ومع التطور الاجتماعي الذي تشهده بلادنا؛
- مراعاة وضعية الفئات التي لا تتوفر على دخل قار أو وثائق تثبته، وفي مقدمتها الطلبة والمتدربون في مؤسسات التكوين المهني أو التعليم العالي، وذلك عبر إعادة تصنيفهم وفق المستجدات التي عرفتها المنظومة التعليمية، ليحصلوا على تعويضات تتناسب مع إمكانياتهم وذلك عبر:
- إضافة الأشخاص الذين أنهوا دراستهم في إحدى المراحل المحددة ولم يحصلوا على عمل بعد؛
- توسيع نطاق الاستفادة ليشمل الأشخاص الذين يتابعون دراستهم في تكوين مهني بعد حصولهم على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها إلى الدراسات العليا.

ثالثاً: الرفع من قيمة التعويضات المالية وضبط قواعد احتسابها

- يهدف تحسين قيمة التعويضات الممنوحة لضحايا حوادث السير، وضبط قواعد احتسابها فقد تم إدخال مجموعة من المستجدات أبرزها:
- تعزيز القيمة المالية للتعويضات المخصصة للمتضررين وذوي حقوقهم، من خلال رفع الحد الأدنى والأقصى للأجر المعتمدين في احتساب التعويضات، لمواكبة التطورات الاقتصادية والمعيشية التي تشهدها المملكة، حيث ستتم زيادة الحد الأدنى بنسبة 54% تدريجياً على خمس مراحل متتالية، ليرتفع من 9270 درهماً حالياً إلى 14270 درهماً في المرحلة النهائية، وهو ما سيمكن ضحايا حوادث السير من الاستفادة من تعويضات تواكب الواقع المعيشي.
 - تبني آلية مرنة لمراجعة الحد الأدنى والأقصى للأجر المعتمد في احتساب التعويض، عبر التخلي عن ربطه بنظام الوظيفة العمومية (150 نقطة) - والذي ظل جامداً لفترات طويلة -

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

- واستبداله بنظام ديناميكي يقوم على تحديث هذه الحدود بموجب نص تنظيمي، مع فرض مراجعة دورية إلزامية كل خمس سنوات، مما يضمن ملائمة مستمرة مع الواقع الاقتصادي؛
- التنصيص على استثناء مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض المعنوي عن الوفاة من جراء حادثة سير من تشطير المسؤولية عن الحادث.
- إقرار مبدأ حرية الإثبات فيما يتعلق بالأجر أو الكسب المهني للمتضرر أو ذوي حقوقه، مما يتيح للحرفيين، والنساء العاملات في القطاع غير المنظم، والعمال الموسمين، وأصحاب المهن الحرة، إثبات دخلهم الفعلي بأي وسيلة متاحة، وهو ما من شأنه أن يمكنهم من الحصول على تعويضات بناء على دخلهم الحقيقي وليس الحد الأدنى للأجر؛
- إضافة أصناف جديدة للمصاريف والنفقات القابلة للاسترجاع ويتعلق الأمر ب:
 - إصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة؛
 - تكاليف التحاليل الطبية المرتبطة بالإصابة.
- تنظيم قانوني لحالات الوفاة الناجمة عن تفاقم الإصابة، عبر التنصيص على حق ذوي الحقوق في التعويض عن هذه الوفاة، مع التأكيد على أن التعويض الذي حصل عليه المتضرر قبل وفاته لا يسقط حق أسرته في المطالبة بالتعويض المستحق عن الوفاة.

رابعاً: تبسيط الإجراءات وتعزيز فعالية مسطرة الصلح

ترسيخ ثقافة التسوية الودية للنزاعات، وتشجيع الضحايا على اعتماد الصلح للحصول على التعويض خصوصاً في ظل ارتفاع اللجوء إلى هذه الوسائل، وذلك عن طريق إعادة تنظيم مسطرته وضبطها من خلال:

- وضع نماذج موحدة للشواهد الطبية بنص تنظيمي خاص؛
- اختصار الأجل الزمنية لتسريع مسطرة الصلح؛
- اعتماد الخبرة الطبية المشتركة بين الطبيب المعالج للمصاب وطبيب شركة التأمين في مرحلة الصلح؛

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

○ التنصيص على اعتماد أي وسيلة تثبت تاريخ التوصل خلال مرحلة الصلح لضمان المرونة والفعالية.

• استثناء البنت من إثبات وجوب الإنفاق عليها ومن شرط السن الذي يسقط فيه هذا الوجوب، باعتبار أن والدها ملزم بالإنفاق عليها إلى حين توفرها على الكسب أو وجوب نفقتها على زوجها (المادة 198 من مدونة الأسرة)؛

• التنصيص صراحة على إمكانية رجوع الغير الثالث المؤدي ضد مقاوله التأمين.

تلكم هي أهم المقتضيات الجديدة التي أتى بها مشروع هذا القانون، والتي تعد خطوة إيجابية في سبيل جعل الحماية الاجتماعية أداة للعدالة وضمانا لحصول جميع المواطنين على حقوقهم دون تمييز، وحتى تتناسب أيضا مع الظروف الاقتصادية المتطورة التي أصبحت تعرفها بلادنا حاليا.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70. 24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ملخص المناقشة العامة

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

أجمعت مداخلات السيدات والسادة المستشارين خلال المناقشة العامة، على الأهمية الكبيرة التي يكتسبها مشروع هذا القانون، الذي يندرج في إطار الدينامية التشريعية التي يشهدها قطاع العدل خلال هذه الولاية التشريعية، تماشياً مع الرؤية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كما يأتي في سياق تنزيل مقتضيات دستور المملكة المتعلقة بضمان الحقوق الأساسية للمواطنين، و يروم مواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته بلادنا خلال الأربعين سنة الماضية.

وفي هذا الإطار، استحضر المتدخلون واقع وحصيلة الأرقام المرتفعة التي تسجلها حوادث السير ببلادنا، وما تخلفه من آثار مقلقة على أرض الواقع، تتجلى في الارتفاع القياسي والمهول في عدد الضحايا والمصابين جراء هذه الحوادث، وتزايد عدد مستعملي الطريق من سيارات ودراجات بمختلف أنواعها، مع تسجيل هزلة مبالغ التعويض التي يحكم بها للضحايا وذوهم في بعض الحالات، كما تم استحضار مختلف الإشكاليات التي يطرحها الإطار القانوني الحالي أمام القضاء، من خلال استجلاء ما أفرزته الممارسة العملية.

واعتبر السيدات والسادة المستشارون أن مستجدات هذا المشروع ستساهم في تعزيز العدالة الاجتماعية وحماية حقوق ضحايا حوادث السير، وترسيخ ثقة المواطنين في المنظومة القانونية، وفي هذا الصدد، ثمن المتدخلون مستجد ضبط وتدقيق المفاهيم القانونية لتعريف الأجر والكسب المهني، والذي سينعكس بشكل إيجابي على دراسة الملفات وقيمة التعويض، مع الإشادة بتوسيع نطاق القانون المنظم ليشمل المركبات المتصلة بالسكك الحديدية.

واستأثرت المادة 7 من مشروع هذا القانون بنقاش قانوني مستفيض، انصب بالخصوص حول محددات ودواعي عدم إخضاع أحكام مشروع هذا القانون على حوادث السير الواقعة قبل تاريخ نشره، وأشار إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الاستثناء، لأنه

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

يمس بمبدأ بالوحدة التأسيسية للنص، ويكرس نوعاً من التمايز بين ملفات هي في الأصل جارية، وما يستتبع ذلك من تباين على مستوى التعويضات المستحقة.

وارتباطاً بقواعد احتساب التعويضات وجدول الرسملة، فقد أشادت المداخلات بالتوجه التشريعي المتعلق بالرفع من الحد الأدنى للأجر المعياري، وتم اقتراح الزيادة في مبلغ التعويضات المستحقة، لا سيما بالنسبة للمكفولين أو من كان الضحية ينفق عليهم، واعتماد مبدأ المراجعة الدورية لجدول الرسملة، في إطار المواكبة التشريعية الموازية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، إسوة بما هو معمول به في تجارب قانونية مقارنة.

وأشار بعض السيدات والسادة المستشارين، فيما يتعلق بالمقتضى الجديد المتعلق بإلزام شركات التأمين بتقديم عرض داخل آجال محددة، إلى ضرورة ترتيب الجزاء القانوني في حالات التأخير أو المماطلة، والتنصيص على غرامات مالية تصاعدية أو فوائد قانونية لاحترام الآجال القانونية، مع اعتبار عدم جواب شركة التأمين مسوغاً قانونياً يؤدي إلى قطع أمد التقادم.

وأشاد المتدخلون بالمقتضيات الجديدة التي تناولت استثناء مصاريف الجنازة والألم المعنوي من تشطير المسؤولية، مع الإشارة إلى أن الممارسة القضائية أظهرت أن بعض شركات التأمين تستعمل هذا المبدأ لتقليص التعويضات بشكل كبير، وتم اقتراح وضع ضوابط أكثر صرامة، والتنصيص على قرينة قانونية لفائدة الضحية في الحالات التي يصعب فيها تحديد نسبة المسؤولية بدقة.

وأشار أحد السادة المستشارين إلى أن إدراج قسم خاص بالشواهد الطبية يعد خطوة مهمة، مع مراعاة الجانب المتعلق بالقدرة على الالتزام بالآجال المحددة (5 أيام

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

للتعيين و15 يوما للخبرة)، وتم في هذا السياق، اقتراح التنصيص على ضرورة احترام رأي وخبرة الطبيب المعالج.

وإلى جانب ذلك، فقد تم الإدلاء بمجموعة من الملاحظات والتساؤلات والاقتراحات، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- الدعوة إلى تعزيز منظومة السير بما يعزز حماية مستعملي الطريق، ومواصلة المجهودات وتنويع المقاربات الرامية إلى الحد من حوادث السير ببلادنا، لاسيما تلك التي تستهدف العنصر البشري الذي يبقى هو السبب الرئيسي في هذه الحوادث؛
- تمت مناقشة طول وتعقد مساطر التعويض في حال الضرر، لاسيما التعويض عن الحوادث التي تتسبب فيها مركبات مسجلة بالخارج، وهو ما يؤدي إلى ضياع حقوق المؤمنين أو ذوي حقوقهم؛
- الدعوة إلى المزيد من الشفافية في تدبير العلاقة بين شركات التأمين والمؤمنين، وإلى تحقيق التوازن في العقد وتخفيف العبء على المؤمنين؛
- المطالبة بمراجعة نسب الاستفادة بين ذوي الحقوق بما يعكس الواقع الاجتماعي المغربي؛
- اقتراح التنصيص على جزاءات مالية عند تأخير شركات التأمين في الأداء؛
- الدعوة إلى اعتماد اللغات الرسمية في صياغة عقود التأمين بدلا من اللغة الفرنسية، وتوضيح المفاهيم التقنية التي تتضمنها هذه العقود.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

جواب السيد الوزير

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

أكد السيد الوزير أن مشروع هذا القانون يندرج ضمن الإصلاحات التشريعية الكبرى التي طال انتظارها، من أجل تحديث وتطوير الترسنة القانونية المؤطرة للتعويض عن حوادث السير، ومواكبة التحولات القانونية، والمتغيرات السوسيو-اقتصادية الحاصلة وطنيا، في إطار الموازنة بين حقوق ومصالح الضحية وذوي حقوقهم، من أجل الحصول على تعويضات منصفة وعادلة، وبين شركات التأمين، التي تقوم بأدوار إستراتيجية، ويتعين الحفاظ على توازنها المالية وديناميتها التنافسية، وذلك في إطار مرجع موحد يتم التعاقد عليه في العقد المبرم بين مختلف الأطراف، مع ضمان عدم بالقدرة الشرائية للمواطنين والحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع.

وأبرز أن الوزارة اعتمدت، في سياق إعدادها لأحكام مشروع هذا القانون، على الخبرة التقنية، والتفاوض مع وزارة المالية وشركات التأمين، وعقدت بشأن ذلك سلسلة من الاجتماعات واللقاءات المتوالية مع جميع الفاعلين والمتدخلين، حيث ركزت هذه المقاربة التشاركية على النقاش القانوني البناء، والانفتاح على التجارب المقارنة، والوقوف على التفاصيل التقنية الدقيقة، ابتغاء اعتماد نص قانوني يتجاوب مع حجم التحديات المطروحة، وينسجم مع المستجدات التي تعرفها بلادنا على جميع الأصعدة، ويشكل فقد مقدمة لما قد يعرفه ظهير التعويض عن حوادث السير من تغييرات وتعديلات مستقبلية، لتحقيق مزيد من المكاسب.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70. 24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ملخص مناقشة المواد

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

المادة الأولى

التقديم

إن مقتضياته هذه المادة استهدفت الإحاطة بجملة من الحثثات، سواء تلك المتعلقة بنطاق التطبيق، أو من حث إعطاء بعض التعررفات لبعض المصطلحات أو استبدالها بأخرى، أو من حث إضافة مقتضيات جديدة على مستوى دائرة المستفردن، أو معاير احتساب التعويز وتشطير المسؤولية، أو من حث الإجراءت المتعلقة بتفعل آليات الصلح ومساطر وإجراءت التقاضي.

المادة الأولى

التقديم

تضمنت الإشارة إلى الأحكام المتعلقة بمراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، مع التنصيص على سريان أحكام هذا القانون على الحوادث التي تسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية

المادة الثانية

التقديم

إضافة عبارة "جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة"، إلى جانب إضافة أصناف جديدة من المصاريف والنفقات القابلة للاسترجاع، ويتعلق الأمر بإصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

للاستعمال بسببها، بالإضافة إلى مصاريف الاستشفاء والتحليلات الطبية، ومصاريف الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

المادة الثالثة

التقديم

التنصيب على اعتماد القوانين المنظمة في القسم الثاني بالنسبة للمهن الحرة في تحديد العجز عن العمل، مراعاة لخصوصية بعض المهن.

المادة الرابعة

التقديم

اعتماد مصطلح الأجر بدل الأجرة، مع إضافة فئة الكافلين والمكفولين إلى فئة الأصول والفروع من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ضمن الفئات الذين لهم الحق في التعويض عن الألم جراء الوفاة، فضلاً عن إضافة مصاريف نقل الجثمان إلى مصاريف الجنازة القابلة للاسترجاع، مع التنصيب على كيفية تقدير الحد الأدنى لتلك المصاريف ومعايير احتسابها بموجب نص تنظيمي.

المادة الخامسة

التقديم

تم اعتماد مصطلح الحادثة بدل الإصابة، واستبدال عبارة "وقت وقوع الحادثة" بعبارة "تاريخ وقوع الحادثة"، مع تنظيم كيفية احتساب الرأسمال المعتمد الذي يقع بين شريحتين.

المادة السادسة

التقديم

التنصيب على حرية إثبات الأجر بأي وسيلة من وسائل الإثبات.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة السابعة

التقديم

توحيد المصطلحات المستعملة في الظهير عن طريق استبدال مصطلح "دخل في كسبه المهني" بالمصطلح المعرف في المادة الأولى مكررة، ونفس الأمر بالنسبة لمصطلح "الأجر".

المادة الثامنة

التقديم

تعويض عبارة "حين إصابته" بعبارة "حين وقوع الحادثة"، بالإضافة إلى حذف شرط أن يكون التأهيل المهني بدون أجر، كما هو منصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الثامنة من الظهير، مع إضافة عبارة أو "أنهى دراسته أو تأهله في هذه المرحلة"، إلى جانب عبارة "أو كان يلحق تأهيلاً مهنيًا بعد حصوله على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة، وكذا إضافة عبارة سلك الإجازة وسلك الماستر أو الدكتوراه.

المادة التاسعة

التقديم

تم حذف عبارة "قسط المسؤولية".

المادة العاشرة

التقديم

التنصيب بالاستناد على جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة، مع إعادة الصياغة للمزيد من الوضوح بخصوص الرأسمال المعتمد، إلى جانب توضيح حالة التعويض عن تشويه الخلقة إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية، كما هو منصوص عليه في البند (د) من نفس المادة، وذلك في حالة تجاوز نسبة العجز 10%.

المادة الحادية عشرة

التقديم

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

التنصيب على كيفية تقسيم التعويض بالتساوي في حالة تعدد الأراذل، مع إضافة الأطفال المكفولين إلى فئة الفروع، أو الفروع المصابين بعاهات بدنية أو ذهنية، إلى جانب الزوج العاجز عن الإنفاق، مع التأكيد على أن استحقاقهم للتعويض مرتبط بإثبات الإنفاق عليهم، ما لم يكن المصاب ملزماً بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.

المادة الثالثة عشرة

التقديم

إلغاء الحد الأقصى للاستفادة الذي كان مقرراً بنسبة 50% في الحالات التي لا يستغرق فيها مجموع مبالغ التعويضات الممنوحة لذوي المصاب مجموع الرأسمال المعتمد، بحيث جرى زيادة نسبية على التعويض الذي ينوبه كل واحد منهم.

مع إضافة عبارة " إذا كان أحد الأصول مصاباً بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته 30 في المائة، وإذا كان مصابين معاً 25 في المائة لكل واحد منهما.

المادة الرابعة عشرة

التقديم

التخلي عن ربط مراجعة الحدين الأدنى والأقصى بنظام الوظيفة العمومية واستبدال الآلية بالإحالة على نص تنظيمي.

المادة الخامسة عشرة

التقديم

التنصيب بالنسبة للفئة الأولى من ذوي حقوق المصاب التي تستفيد من مبلغ التعويض بالكامل في شكل إيراد على حد الاستفادة إلى حين بلوغهم سن الرشد القانوني.

أما بالنسبة لفئة القاصرين المصابين بعجز بدني دائم، فقد تم الإبقاء بالنسبة للمبلغ الذي يُدفع على شكل إيراد على الثلث (3/1) مع حذف نصف مبلغ التعويض المستحق لهم، بغض النظر عن أعمارهم، على أن تتم رسمة الباقي إلى أن يدفع لهم عند بلوغهم سن الرشد القانوني.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

بالإضافة إلى التنصيص على الإحالة على نص تنظيمي يحدد مصاريف إدارة خدمة الإيراد التي ستقتطع من مبلغ التعويض بعد أن كانت محددة في نص المادة، مع الإشارة إلى أن مبلغ الإيراد المقصود في هذه المادة هو مبلغ الإيراد السنوي.

المادة السادسة عشرة

التقديم

تم في هذه المادة نقل الفقرة الثانية التي تحيل على التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح التقاعد إلى المقتضيات الانتقالية والإحالة على نص تنظيمي يحدد أسس احتساب الإيراد.

المادة الثامنة عشرة

التقديم

تم التنصيص في إطار هذه المادة على مجموعة من المقتضيات يمكن إجمالها في الآتي:

- التنصيص على وجوب تقديم المصاب أو ذوي حقوقه بمجرد استقرار جراحه المثبت بموجب شهادة طبية للشفاء بطلب تعويض ما لحق بهم من ضرر إلى مقابلة أو مقاولات التأمين، وقبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض على أن يتضمن الطلب عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني ويبلغ بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل.
- التنصيص على الإدلاء بالشواهد الطبية أو تقارير الخبرة ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية وشهادة الميلاد وجميع وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني.
- وضع مسطرة خاصة لإجراء الخبرة الطبية المشتركة خلال مرحلة الصلح بين الطبيب المعالج للمصاب وطبيب شركة التأمين.
- اختصار الآجال الزمنية لتسريع مسطرة الصلح عن طريق وضع آجال مضبوطة لكل مرحلة من مراحل التسوية الودية:

*آجال الطلب؛

*الخبرة الطبية المشتركة؛

*تقديم العرض؛

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-استبدال عبارة شركة التأمين بعبارة مقاولات التأمين في جميع مواد الظهير.

المادة التاسعة عشرة

التقديم

الإحالة على وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، إلى جانب تنظيم حالة سكوت مقاولات التأمين عند تقديم طلب الصلح إليها، بحيث يتعين عليها دفع التعويض المستحق للطالب الذي يتعين عليه قبوله أو رفضه داخل أجل 30 يوما من تاريخ تقديم المقترح.

المادة الحادية والعشرون

التقديم

تم فيها استبدال عبارة " بمقتضى أحكام ظهيرنا الشريف هذا " بعبارة " بمقتضى الصلح بين الطرفين أو بمقرر قضائي نهائي."، من أجل استحقاق تعويض لا يقل عن 30 في المائة ولا يتجاوز 50 في المائة من المبالغ المحجوزة بغير موجب.

المادة الخامسة والعشرون

التقديم

نصت على جعل أجل إحالة محضر الحادثة على مقاولات التأمين هو 15 يوما من تاريخ وقوع الحادثة.

المادة السادسة والعشرون

التقديم

تم حذف البند الثاني الذي ينص على الأشخاص غير الخاضعين للتأمين الإلزامي.

المادة السابعة والعشرون

التقديم

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

تم فيها تعويض مصطلح "عربة" بمصطلح "مركبة".

ملخص المناقشة

اقترح بعض السيدات والسادة المستشارون الرفع من الحد الأدنى للأجر المعتمد بشكل فوري في الاحتساب، وليس على أساس أربع سنوات، وتمت الدعوة إلى المزيد من الشفافية في تدبير العلاقة بين شركات التأمين والمؤمنين، وإلى حماية الطرف الضعيف في العقد وتخفيف العبء على المؤمنين.

كما تم التساؤل عن كيفية التحقق من الوضعية المهنية للمصاب، واحترام مسطرة التوقف عن العمل المؤقت.

وطالب أحد السادة المستشارين بالعمل على مراجعة نسب الاستفادة بين ذوي الحقوق، بما يساير الواقع الاجتماعي المغربي، وجاء في اقتراح آخر، الدعوة إلى التنصيص على جزاءات مالية، عند تأخر شركات التأمين عن الأداء.

الجواب

جدد السيد الوزير التأكيد على أن المقتضيات الجديدة التي أتى بها مشروع هذا القانون، تعد خطوة إيجابية في سبيل جعل الحماية الاجتماعية أداة للعدالة، وضمانا لحصول جميع المواطنين على حقوقهم دون تمييز، وحتى تتناسب أيضا مع الظروف الاقتصادية المتطورة التي أصبحت تعرفها بلادنا حاليا.

كما أوضح بخصوص موضوع احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها، أن المؤسسة المشغلة هي المعنية بتقديم ما يلزم من معطيات وما يفيد بخصوص وضعية المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة الثانية:

المادة السابعة عشرة

التقديم

أشار السيد الوزير في هذه المادة إلى التخلي عن ربط مراجعة الإيرادات بنظام الوظيفة العمومية (150 نقطة) واستبدال هذه الآلية بالإحالة على نص تنظيمي، والتي يزداد مرة واحدة كل خمس سنوات.

المادة العشرون

التقديم

تم فيها إضافة حالة الوفاة بعد الحادث إثر تفاقم الضرر، المثبت بشهادة طبية، من أجل تقديم طلب التعويض.

المادة الثانية والعشرون

التقديم

تمت فيها الإحالة على مدونة التأمينات، ولاسيما المادة 1-279 منها كما تم تعديلها بمقتضى المادة 132 من القانون رقم 64- 12 القاضي بإحداث هيئات مراقبة التأمينات و الاحتياط الاجتماعي.

المادة الثالثة والعشرون

التقديم

التنصيص على مراعاة التشريع المتعلق بحوادث الشغل، عند إقرار أمد تقادم طلب التعويض المحدد في خمس سنوات، والتنصيص على المستحقين من ذوي المصاب، واستبدال تقرير الخبرة بشهادة الشفاء.

المادة الرابعة والعشرون

التقديم

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الإحالة على الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الضرر، بالإضافة إلى جعل أجل التقادم يسري من تاريخ علم المصاب بالضرر الذي أصيب به، وكذا استقرار جراحه، إلى جانب توحيد مدة التقادم لطلبات الصلح وطلبات مراجعة التعويض في حال تفاقم الضرر، والذي هو خمس سنوات مع تنظيم دقيق لحالات وقف التقادم أو انقطاعه وبدء سريانه.

المادة الثالثة:

التقديم:

تم في المادة الأولى مكررة والمادة الأولى مكررة مرتين، تبيان مدلول الأجر، والكسب المهني، وعدم إخضاع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن الوفاة، لتشطير المسؤولية، واستبدال مصطلح "عربة" بمصطلح "مركبة" في جميع مواد الظهير، والتنصيص على المستحقين وذويهم، مع تحيين القوانين المحالة عليها من قبل الظهير الحالي.

أما بالنسبة للمادة السابعة والعشرين مكررة، فيتعلق بمقتضى انتقالي، وذلك في انتظار صدور نص تنظيمي يحدد أسس احتساب الإيراد.

المادة الرابعة:

التقديم:

تحدد هذه المادة شكل ونماذج الشواهد الطبية والتي ستتم بموجب نص تنظيمي.

المادة الخامسة:

التقديم:

أكد السيد الوزير على أن الزيادة في الأجر ستتم بشكل سنوي، لمدة أربع سنوات، وبمقدار 1000 درهم، وذلك وفق ما هو آت في الجداول المحينة:

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

29	28	27	26	25	24	23	22	21	20	19	إلى غاية 18 سنة	الأجرو الكسب المهني السنتوي	
141534	142650	143824	145322	146820	148319	149817	151315	152813	154313	155812	157310	10270	ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيد
152584	153792	155024	156639	158254	159869	161483	163098	164713	166330	167945	169560	11270	ابتداء من فاتح يناير من السنة الأولى الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيد
164619	165926	167232	168975	170717	172467	174200	175942	177684	179428	181171	182913	12270	ابتداء من فاتح يناير من السنة الثانية الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيد
179319	180742	182165	184066	185963	187902	189757	191654	193551	195450	197349	199247	13270	ابتداء من فاتح يناير من السنة الثالثة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيد

41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30	الأجرو أو الكسب المهني السنوي
124049	125846	127644	129442	131239	133037	134835	135952	137068	138184	139301	140417	10270
133708	135646	137584	139522	141459	143397	145335	146543	147751	148959	150167	151375	11270
144238	146328	148418	150509	152599	154690	156780	158087	159393	160700	162006	163313	12270

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

157118	159395	161672	163949	166226	168503	170780	172203	173626	175050	176473	177896	13270
--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	-------

53	52	51	50	49	48	47	46	45	44	43	42	الأجر أو الكسب المهني السنوي
98879	101126	103374	105621	107868	110115	112363	114610	116857	118597	120453	122250	10270
106579	109001	111424	113846	116268	118690	121113	123535	125957	127871	129833	131770	11270
114972	117585	120198	122811	125424	128037	130650	133263	135876	137966	140057	142147	12270
125239	128085	130931	133778	136624	139470	142317	145163	148009	150286	152563	154841	13270

63 أو أكثر	62	61	60	59	58	57	56	55	54	الأجر أو الكسب المهني السنوي
76409	78656	80903	83150	85397	87644	89891	92138	94385	96632	10270
82359	84781	87203	89625	92047	94469	96891	99313	101735	104157	11270
88845	91458	94071	96683	99296	101909	104521	107134	109746	112359	12270
96779	99625	102471	105317	108163	111009	113855	116701	119546	122392	13270

المادة السادسة:

التقديم:

تم في هذه المادة تغيير مصطلح "عربات" بمصطلح "مركبات".

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة السابعة:

التقديم:

تتعلق مقتضيات هذه المادة بتاريخ دخول مشروع القانون قيد المناقشة حيز التنفيذ، مع التنصيص على أن أحكامه لا تطبق على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

المادة الثامنة:

تتضمن هذه المادة أحكاما انتقالية، ويتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

-ملحق-

جدول ملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك.

ملخص المناقشة

استأثرت المادة السابعة من مشروع هذا القانون بنقاش قانوني مستفيض، انصب بالخصوص حول محددات ودواعي عدم إخضاع أحكام مشروع هذا القانون على حوادث السير الواقعة قبل تاريخ نشره، وأشار إلى ضرورة إعادة النظر في هذا الاستثناء، لأنه يمس بمبدأ الوحدة التأسيسية للنص، ويكرس نوعا من التمايز بين ملفات هي في الأصل جارية، وما يستتبع ذلك من تباين على مستوى التعويضات المستحقة.

كما تقدم السيدات والسادة المستشارون بالاقتراحات التالية:

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

- المطالبة بتحسين جدول الرسملة بصفة دورية كل ثلاث سنوات على الأقل؛
- وضع ضوابط دقيقة لتشطير المسؤولية الوارد في أحكام المادة الأولى مكررة مرتين من المادة الثالثة، وذلك للحد من تأويله ضد الضحايا؛
- تقوية منظومة الخبرة الطبية وضمان حيادها واستقلاليتها؛
- المطالبة بتوضيح بعض المقتضيات بما يحقق التوازن بين جميع الأطراف المعنية بالتأمين.

علاوة على ذلك، تم التساؤل عن مصاريف الجنازة، هل هي موحدة أم تبقى خاضعة للسلطة التقديرية للقضاء، وعن العربات التي تدخل في نطاق هذا القانون.

الجواب

أبرز السيد الوزير أن مشروع هذا القانون يندرج ضمن الإصلاحات التشريعية الكبرى التي طال انتظارها، من أجل تحديث وتطوير الترسنة القانونية المؤطرة للتعويض عن حوادث السير، ومواكبة التحولات القانونية، والمتغيرات السوسيو-اقتصادية الحاصلة وطنيا، في إطار الموازنة بين حقوق ومصالح الضحية وذوي حقوقهم، من أجل الحصول على تعويضات منصفة وعادلة، وبين شركات التأمين، التي تقوم بأدوار إستراتيجية، ويتعين الحفاظ على توازنها المالية، وذلك في إطار مرجع موحد يتم التعاقد عليه في العقد المبرم بين مختلف الأطراف، مع ضمان عدم المساس بالقدرة الشرائية للمواطنين، والحفاظ على المصلحة العامة للمجتمع، مؤكدا أن الوزارة اعتمدت، في سياق إعدادها لأحكام مشروع هذا القانون، على الخبرة التقنية، والتفاوض مع وزارة المالية وشركات التأمين.

وأفاد بخصوص مصاريف الجنازة، أن حدها الأدنى سيحدد بموجب نص تنظيمي، كما سيعين المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا بعين

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن، مشيراً إلى أن جميع العربات ذات المحرك تعتبر معنية بالمقتضيات الجديدة التي يتضمنها المشروع.

وأكد السيد الوزير انفتاحه على تدارس الاقتراحات المدلى بها من خلال التعديلات التي سيتقدم بها السيدات والسادة المستشارون.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

تعديلات أعضاء الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس خير المنتسبين

†.XIIΛΞ† | IIΓYOΞΘ

•ΘQII•Γ•I

•ΘZVΞΓ | ΞΓϙϙΞII•Q



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

فرق ومجموعة الأغلبية

تعديلات فرق ومجموعة الأغلبية على مشروع القانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في

حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

(كما وافق عليه مجلس النواب)

فريق التجمع الوطني للأحرار - فريق الأصالة والمعاصرة - الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية - مجموعة
الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

عدد التعديلات 6

التعديلات رقم 1 و 2 و 3

المادة الأولى

النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
<p>المادة الثامن عشرة- . فيما عدا طلبات التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا بالتعويض، من مقاوله أو مقاولات التأمين المعنية من ضرر. ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني-عند الاقتضاء، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفع التالي بيانها : -نسخة.....القضائية ؛ -نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال ؛ -وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛ -نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛ -غير ذلك.....الأضرار. إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار</p>	<p>المادة الثامن عشرة- . فيما عدا طلبات التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا بالتعويض، من مقاوله أو مقاولات التأمين المعنية من ضرر. ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني-عند الاقتضاء، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفع التالي بيانها : -نسخة.....القضائية ؛ -نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال ؛ -وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛ -نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛ -غير ذلك.....الأضرار. إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار</p>	<p>يقضي التعديل بحذف إجبارية الإدلاء بالبريد الإلكتروني للمعني، نظرا لكون العديد من المغاربة لا يتوفرون على بريد إلكتروني، مما يتوجب معه عدم جعل هذا المعطى شرطا من الشروط الشكلية لصحة الطلب.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
<p>-وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛</p> <p>-نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛</p> <p>-غير ذلك.....الأضرار.</p> <p>إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقابلة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقابلة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقابلة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.</p> <p>وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك، يمكن للمقابلة المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب المعالج للمصاب أو الضحية داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>وإذا لم يقدّم الطبيب المعالج للمصاب أو الضحية بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقابلة التأمين، تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه. يعتمد التقرير الطبي المقدم من طرف الطبيب</p>	<p>الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقابلة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقابلة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقابلة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.</p> <p>وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك، يمكن للمقابلة المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب المعالج للمصاب أو الضحية داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>وإذا لم يقدّم الطبيب المعالج للمصاب أو الضحية بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقابلة التأمين، تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه. يعتمد التقرير الطبي المقدم من طرف الطبيب</p>	<p>يهدف التعديل إلى حماية حقوق الضحية الذي يعاني من عجز بدني بتحويله إلى جانب طبيبه المعالج حق اقتراح الطبيب الخبير في حالة عدم الاتفاق مع الخبير الذي عينه المقابلة المؤمنة.</p> <p>وفي حالة استمرار عدم الاتفاق يقترح اعتماد التقرير الطبي الذي يعده الطبيب المعالج.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص الحالي	التعديل المقترح	تعلييل التعديل
<p>خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>وإذا لم يقيم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقابلة التأمين، تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن على أول مقابلة رفع إليها بالقسط الذي يتحمله المدينون الآخرون المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.</p> <p>غير أنه إذا أقيمت حصول اتفاق بين مقابلة التأمين والمعنيين بالأمر وإما طلب التعويض من مقابلة التأمين المعنية بهذا الشأن.</p>	<p>المعالج:</p> <p>وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن على أول مقابلة رفع إليها بالقسط الذي يتحمله المدينون الآخرون المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.</p> <p>غير أنه إذا أقيمت حصول اتفاق بين مقابلة التأمين والمعنيين بالأمر وإما طلب التعويض من مقابلة التأمين المعنية بهذا الشأن.</p>	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

التعديل رقم 4

المادة السابعة

النص الحالي	التعديل المقترح	تعليق التعديل
يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن : - أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛ -الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.	يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن : -أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛ -الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.	يقضي التعديل بأن تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأضرار الناجمة عن حوادث السير الواقعة قبل تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية التي لم يتم معالجتها بعد وذلك التزاماً بمبدأ فورية تطبيق القوانين بمجرد نشرها بالجريدة الرسمية وإقرار نوع من العدل والمساواة بين الضحايا الذين قد يتم البت في ملفاتهم في نفس الوقت رغم تفاوت تواريخ وقوع الحوادث. وهو نفس المنطق الذي تم اعتماده في العديد من النصوص التشريعية.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

التعديلين رقم 5 و6

المادة الثامنة

النص الحالي	التعديل المقترح	تعليق التعديل
تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقاعد وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.	تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقاعد وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول <u>لمدة أقصاها ستة أشهر الموالية لنشر هذا القانون بالجريدة الرسمية</u> . إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.	يبقى الإصلاح الذي جاء به مشروع هذا القانون على أهميته رهينا بإخراج النصوص التنظيمية المنصوص عليها في هذه المادة وقد بينت الممارسة أن العديد من المقتضيات التشريعية المهمة ظلت دون تفعيل بسبب عدم إخراج النصوص التطبيقية المتعلقة بها.
يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.	يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه <u>سنة ستة أشهر</u> ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.	وعلى هذا الأساس يُقترح دخول القانون سريان المفعول بعد ستة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وهي المدة التي يقترح أن يتم إصدار النصوص التنظيمية داخلها.

المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

الفريق الحركي

تعديلات الفريق الحركي

حول مشروع قانون رقم 24.70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177

الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق

بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

امام لجنة العدل والتشريع

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ر. ت	المادة	صيغة المشروع كما صودق عليه من طرف مجلس النواب بتاريخ 02 دجنبر 2025	التعديل المقترح	تبرير التعديل
المادة الأولى				
1		<p>المادة الثانية.- يشمل..... إن اقتضى الحال، «من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية» ومصاريف الاستشفاء والتحليلات، والمصاريف والنفقات «التي يستلزمها استعمال جسم المصاب، أو إصلاح «أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة» إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام «جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك «حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.</p> <p>وتسترجع المصاريف والنفقات المشار إليها في الفقرة أعلاه بعد إثباتها، باعتبارها، إن كانت مسعرة، وإلا فتطبق الأثمان المعمول بها عادة سواء كان العلاج بالمغرب أو بالخارج.</p> <p>(الباقى بدون تغيير).</p>	<p>المادة الثانية.- يشمل..... إن اقتضى الحال، «من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية» ومصاريف الاستشفاء والتحليلات، والمصاريف والنفقات «التي يستلزمها استعمال جسم المصاب، أو إصلاح «أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة» إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام «جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك «حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.</p> <p>وتسترجع المصاريف والنفقات المشار إليها في الفقرة أعلاه بعد إثباتها، باعتبارها، إن كانت مسعرة، وإلا فتطبق الأثمان المعمول بها عادة سواء كان العلاج بالمغرب أو بالخارج.</p> <p>(الباقى بدون تغيير).</p>	<p>يهدف التعديل الى حذف الجملة الأخيرة من الفقرة الثانية لأن الدعوة المدنية الأصلية والتابعة كأساس لحصول المصاب على التعويض يخضع لقانون الالتزامات والعقود التي</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

		(الباقى بدون تغيير.)		
نظمته وسائل الإثبات، وبالتالي لا يمكن مخالفة هذا الأصل. واضافة جملة " سواء كان العلاج بالمغرب أو بالخارج" يهدف حفظ الحق في التعويض في الحالات التي تستدعي علاجات أو تدخلات طبية غير متوفرة داخل المغرب مما يضطر المتضرر الى العلاج خارج ارض الوطن .				
يهدف التعديل الى توسيع دائرة المستفيدين من التعويض عن الضرر المعنوي ليشمل الأخوة والأخوات	المادة الرابعة - . إذا نتج عن الحادثة..... وفاته. «ولزوج المصاب..... من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية» إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولإخوته وأخواته ولكافليه ومكفوليه وحدهم» الحق..... الحدود التالية: -«الزوج : أربعة أضعاف ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى» المشار إليه) -«الأصول والفروع أو الإخوة والأخوات أو الكافلين والمكفولين : ضعف ثلاثة أنصاف » الذكر لكل واحد منهم. وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم «تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل . مع احتساب مصاريف التنقل أحدا يعين الاعتبار المكان	المادة الرابعة - . إذا نتج عن الحادثة..... وفاته. «ولزوج المصاب..... من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية» إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم» الحق..... الحدود التالية: -«الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى « المشار إليه) : -«الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف» الذكر لكل واحد منهم. وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم «تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف	2 3 4 6	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

		والعادة الجاري بهما العمل.	<u>الذي سيدفن فيه.</u>	لا يمكن أن تحدد المصاريف بنص تنظيحي لأنه ليس الإطار القانوني لوضع المعايير للحصول على الحقوق.
		يحدد بنص تنظيحي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير» المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا» بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.	يحدد بنص تنظيحي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير» المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا» بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.	
7		المادة السادسة - يجب يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني،» ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت» المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه» المهني يساوي الخامسة أعلاه.	المادة السادسة - يجب يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني،» ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت» المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه» المهني يساوي الخامسة أعلاه.	إضافة فقرة جديدة لأنه لا يمكن في القطاع غير المهيكل ان يثبت المصاب عمله دون أجره مما يجب في هذه الحالة اللجوء الى الحد الأدنى للأجور.
		«المادة السابعة - إذا كان المصاب «وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك أمواله، وجب تقدير «الأجر أو الكسب المهني المصاب، باعتبار الأجر أو الكسب المهني يقوم به ».	<u>إذا أتت المصاب عمله ولم يستطع ان يثبت أجره أعتد الحد الأدنى للأجور المعمول به قانونا حسب طبيعة عمله.</u> «المادة السابعة - إذا كان المصاب «وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك أمواله، وجب تقدير «الأجر أو الكسب المهني المعتمد بالنسبة» إلى المصاب، باعتبار الأجر أو الكسب المهني يقوم به ».	
		المادة الثامنة - إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني يدر عليه أجرا أو كسبا	المادة الثامنة - إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني يدر عليه أجرا أو كسبا	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

8	يدر عليه أجرا أو كسبا مهنيا» يفوق المبلغمنح تعويضا وفقا للأسس التالية :	مهنيا» يفوق المبلغ منح تعويضا وفقا للأسس التالية : -« <u>ضعف ثلاثة أنصاف</u> الأجر أو الكسب المهنيتأهيلا» مهنيا قبل حصوله على شهادة البكالوريا، أو أنهى دراسته» أو تأهيله في هذه المرحلة ؛ - <u>ثلاثة أضعاف ضعف المبلغ الأدنى</u> سلك الإجازة من» الدراسات العليا أو كان يلحق تأهيلا مهنيا بعد حصوله على» شهادة البكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة ؛ - <u>أربعة أضعاف ثلاثة أمثال</u> المصاب في سلك الماستر أو» الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.»	يهدف التعديل تحقيق التوازن بين مقدار الأجر أو الكسب المهني المعتمد لأن النسب المحددة يترتب عنه تعويض ضعيف وبالتالي لا يجب الضرر للمصاب الذي هو أساس التعويض.
9	-« <u>ضعف المبلغ الأدنى</u> سلك الإجازة من» الدراسات العليا أو كان يلحق تأهيلا مهنيا بعد حصوله على» شهادة البكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة ؛ -« <u>ثلاثة أمثال</u> المصاب في سلك الماستر أو» الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.»		
10			
11	المادة العاشرة -تضاف تعويضات تكميلية تحدد استنادا» إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه،» وذلك بضرب النسب التالية <u>حسب الحالة، إما</u> بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد «المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين الأدنى المبين» المعتمد بالنسبة إلى المصاب: -أ) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة	المادة العاشرة -تضاف تعويضات تكميلية تحدد استنادا» إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه،» وذلك بضرب النسب التالية <u>حسب الحالة، إما</u> بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد «المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين الأدنى المبين» المعتمد بالنسبة إلى المصاب: -أ) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة	يهدف التعديل الى حذف هذه الجمل

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

12	<p>«أ) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى الاستعانة على وجه الدوام بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر» أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه</p> <p>ب) الألم الجسماني 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر الأدنى المنصوص عليه في البند (أ) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و 7% - 10% إذا كان مهما و 15% - 40% إذا كان مهما جدا ؛</p> <p>ج) تشويه الخلقة.....بدني:</p> <p>-إذا لم تكن كان مهما جدا ؛</p> <p>-« إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية :</p> <p>«يساوي 10% أو يقل عنها، وإذا تجاوزت نسبة العجز البدني» الدائم 10% ، يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتماد» النسب المنصوص عليها في هذا المقطع ؛</p> <p>(الباقى بدون تغيير).</p>	<p>على وجه الدوام بشخص آخر للقيام بأعمال الحياة العادية: 50% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر» أو الكسب المهني الأدنى المبين في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه ؛</p> <p>ب) الألم الجسماني 5% من رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب ولمبلغ الأجر الأدنى المنصوص عليه في البند (أ) أعلاه إذا كان الألم على جانب من الأهمية و 7% - 10% إذا كان مهما و 15% - 40% إذا كان مهما جدا ؛</p> <p>ج) تشويه الخلقة بشرط أن يكون على جانب من الأهمية أو مهما أو مهما جدا وينشأ عنه عيب بدني:</p> <p>-إذا لم تكن آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 5% - 15% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا تشويه على جانب من الأهمية و 40% - 20% إذا كان مهما و 45% - 25% إذا كان مهما جدا ؛</p> <p>- إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية: 25% - 35% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب إذا كان التشويه على جانب من الأهمية و 30% - 40% إذا كان مهما و 35% - 45% إذا كان مهما جدا ، ولا يجمع بين هذا التعويض الأخير والتعويض المنصوص عليه في البند (د) بعده إلا إذا أذى الضرر اللاحق بالمصاب إلى عجز دائم يساوي 10% أو يقل عنها؛</p> <p>يهدف التعديل الرفع من النسب لأن النسب المحددة يترتب عنه تعويض ضعيف وبالتالي لا يجب الضرر للمصاب الذي هو أساس التعويض.</p>
----	--	--

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

		<p>(د) العجز البدني الدائم الذي يضطر المصاب إلى تغيير مهنته او تكون له آثار سيئة على حياته المهنية</p> <p>- تعجيل الإحالة إلى التقاعد 20% - 50% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب</p> <p>- فقدان أهلية الترقى: 15% - 40% من رأس المال المعتمد بالنسبة الى المصاب</p> <p>- الحرمان من القيام بأعمال إضافية مهنية وغير ذلك من العواقب المتعلقة بالحياة المهنية: 10% - 20% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب</p> <p>هـ- العجز البدني الدائم الذي يؤدي إلى انقطاع المصاب عن الدراسة</p> <p>- انقطاعا نهائيا 25% - 50% من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب</p> <p>- انقطاعا شبه نهائي: 15% - 30% من راس المال بالنسبة إلى المصاب.</p>		
13	<p>المادة الرابعة عشرة - يجب أن يغير المبلغان</p> <p>«الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون» رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في « 4 جمادى الأولى 6 - 1435 مارس 2014 ».</p>	<p>المادة الرابعة عشرة - يجب أن يغير المبلغان</p> <p>«الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون» رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في « 4 جمادى الأولى 6 - 1435 مارس 2014 ».</p>	<p>تم حذف هذه الفقرة</p> <p>لأن إقرار المبدأ الوارد في المادة يجب أن يكون بقوة القانون دون أن يرتبط برأي جهة أخرى .</p>	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

14	المادة السادسة عشرة - يجب كلما تعين «الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الأنف الذكر. ويحتسب الإيراد» المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي في ظهير 1.77.216 المتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد «وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر».	المادة السادسة عشرة - يجب كلما تعين «الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الأنف الذكر. ويحتسب الإيراد» المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي. «وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر».	لا يمكن أن تحدد المصاريف بنص تنظيمي لأنه ليس الإطار القانوني لوضع المعايير للحصول على الحقوق.
15	المادة الثامنة عشرة - فيما عدا طلبات..... «التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن» للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء» أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا..... «بالتعويض، من مقاوله أو مقاولات التأمين المعنيةمن ضرر. «ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني «بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني ، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل،» ويجب أن يشفع..... التالي بيانها: -«نسخة القضائية؛ -«نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج» من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال ؛	المادة الثامنة عشرة - فيما عدا طلبات..... «التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن» للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء» أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا..... «بالتعويض، من مقاوله أو مقاولات التأمين المعنيةمن ضرر. «ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني «بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل،» ويجب أن يشفع..... التالي بيانها: -«نسخة القضائية؛	يهدف التعديل الى حذف بريده الإلكتروني لأن أغلب المواطنين لا يملكون البريد الإلكتروني وبالتالي لا يمكن فرض معطيات قد لا

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

16	<p>-«نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج» من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال ؛</p> <p>-«وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛</p> <p>-«نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛</p> <p>-«غير ذلك.....الأضرار.</p>	<p>-«وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛</p> <p>-«نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛</p> <p>-«غير ذلك.....الأضرار.</p>	<p>يتوفر عليها الجميع خاصة في ظل تفاوت الولوج الى الوسائل الرقمية .</p>
17	<p>«إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل</p> <p>«الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج» والطبيب المنتدب من قبل المقابلة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير» الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار» المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه «خمس عشرة يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج <u>أو المختار</u> من لدن مقابلة» التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به .يجب على» مقابلة» التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من» تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.</p>	<p>«إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل</p> <p>«الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج» والطبيب المنتدب من قبل المقابلة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير» الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار» المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه «خمس عشرة يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج <u>أو المختار</u> من لدن مقابلة» التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به .يجب على» مقابلة» التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من» تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.</p>	<p>يهدف التعديل الى إضافة الطبيب المختار الى جانب الطبيب المعالج من اجل توسيع الدائرة ، كما ان الطبيب المختار يضطلع بدور محلي أساسي في التبليغ وإثبات الوقائع بما يعزز اليقين القانوني ويضمن استمرارية المسطرة دون تعطيل .</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

	<p>«خمسـة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>«وإذا لم يـقم الطـبيب المعالج أو المختار للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل» خمسـة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقـاولـة التأمين،» تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسـة أيام الذي يلي» الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين «على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسـة عشر» يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>«وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن على أول «مقـاولـة رفع إليها بالقسط الذي يتحمله المدينون الآخرون «المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.</p> <p>«غير أنه إذا أقيمت حصول اتفاق بين مقـاولـة التأمين» والمعنيين بالأمر وإما طلب التعويض من مقـاولـة التأمين» المعنية بهذا الشأن».</p>	<p>«وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك، يمكن للمقـاولـة» المؤمـنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب» المعالج للمصاب داخل أجل خمسـة أيام الذي يلي أجل خمسـة عشر» يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب» على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه «خمسـة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>«وإذا لم يـقم الطـبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل» خمسـة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقـاولـة التأمين،» تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسـة أيام الذي يلي» الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين «على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسـة عشر» يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>«وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن على أول «مقـاولـة رفع إليها بالقسط الذي يتحمله المدينون الآخرون» المعنيون بمن فيهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.</p> <p>«غير أنه إذا أقيمت حصول اتفاق بين</p>	
--	--	--	--

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

		مقابلة التأمين» والمعنيين بالأمر وإما طلب التعويض من مقابلة التأمين» المعنية بهذا الشأن».		
المادة الثانية				
18	المادة السابعة عشرة - يزداد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملاً» بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات» بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.	المادة السابعة عشرة - يزداد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملاً» بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات» بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.		حذف الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى بهدف التعديل إلى تبسيط مسطرة مراجعة مجموع الإيرادات وتفاذي تعدد المتدخلين بما قد يترتب عنه إطالة غير مبررة في آجال اتخاذ القرار التنظيمي .
	«وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها» الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها» في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين» تتناسب مع حصة كل مقابلة من مجموع الأقساط أو الاشتراكات» الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1 % من مبلغ الأقساط» أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم».	«وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها» الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها» في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين» تتناسب مع حصة كل مقابلة من مجموع الأقساط أو الاشتراكات» الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1 % من مبلغ الأقساط» أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم».		
المادة الثالثة				

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

19	<p>المادة الأولى مكررة -يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون:</p> <p>«الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من «مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة» لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى» المحدد في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد؛</p> <p>«الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من «الضريبة، مقابل مزاويلته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا «الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في» المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله» حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.</p> <p>«غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر» أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط هذا تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة الأجور المماثلة أو الحد الأدنى المنصوص عليه قانونا.</p> <p>«إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المهني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر» أو</p>	<p>المادة الأولى مكررة -يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون:</p> <p>«الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من «مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة» لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى» المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد؛</p> <p>«الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من «الضريبة، مقابل مزاويلته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا «الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في» المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله» حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.</p> <p>«غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر» أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط هذا تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة الأجور المماثلة أو الحد الأدنى المنصوص عليه قانونا.</p> <p>لأن اعتماد الأجور المماثلة أو الحد الأدنى للأجر المنصوص عليه قانونا يحقق</p>
----	--	--

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

		هذه المدة.	«إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر» أو الكسب المني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضى أجره الجديد» خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة».	الكسب المني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضى أجره الجديد «خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة».	توحيد المعايير ويعزز الأمن القانوني والمساواة بين المعنيين مع ضمان حد أدنى من الحماية الاجتماعية.
20		المادة الأولى مكرر مرتين يراعى عند تحديد التعويض طبقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن مصاريف الجنابة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب ، لا تخضع لتشطير المسؤولية.	المادة الأولى مكرر مرتين يراعى عند تحديد التعويض طبقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن مصاريف الجنابة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب ، والعجز المؤقت لا تخضع لتشطير المسؤولية.	المادة الأولى مكرر مرتين يراعى عند تحديد التعويض طبقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن مصاريف الجنابة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب ، لا تخضع لتشطير المسؤولية.	يهدف التعديل توسيع التعويضات الغير المشمولة بقسط المسؤولية.
21		المادة الرابعة مكررة -يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:	المادة الرابعة مكررة -يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:	المادة الرابعة مكررة -يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:	
		1 - «شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة بالنتائج المترتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة» المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة ؛	1 - «شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المترتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة» المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة ؛	1 - «شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المترتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة» المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة ؛	
		2 - «شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب،» إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية» الأولية ؛	2 - «شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب،» إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية» الأولية ؛	2 - «شهادة طبية لتمديد العجز لمرة واحدة أو أكثر لمدة الأولى للعجز بطلب من المصاب،» إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية» الأولية ؛	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

22	<p>3 - «شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن» الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني» دائم أو بدونه ؛</p> <p>4 - «شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.</p> <p>«في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة» للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة» في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه.</p> <p>«تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي».</p> <p>المادة الخامسة</p> <p>ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للسنوات الأربع السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ،</p> <p>تحدد كالاتي:</p>	<p>3 - «شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن» الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني» دائم أو بدونه ؛</p> <p>4 - «شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.</p> <p>«في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة» للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة» في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه.</p> <p>«تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي».</p> <p>المادة الخامسة</p> <p>ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للسنوات الأربع السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ،</p> <p>تحدد كالاتي:</p>	حذف الفقرة الأخيرة
----	--	---	--------------------



الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية
†.O.ΘΘ† †.ΘOC†† - †:ЖH† | H‡††‡‡.A
X :ΘZ‡‡C | ‡IΘΘH.‡‡‡
بمجلس المستشارين

تعديلات الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية

على مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177

الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق

بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: نسخ عنوان التعديل: المادة-الأولى الفقرة 1	المادة الأولى المادة-الأولى	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 1
التعليل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الضرر البدني يقصد به كل أذى جسدي يلحق بجسم الإنسان، ويشمل الإصابات، والأمراض، والعجز، أو الوفاة، وهو ما يجعل من جهة أولى الضرر النفسي خارج التعويض، ومن جهة ثانية الضرر اللاحق بممتلكات الغير، كإتلاف مركبته مثلا، خارج التعويض أيضا، بالإضافة إلى ما تضمنته المواد اللاحقة من تغيير للمهنة والاستعانة بشخص....؛ مما يقترح معه أن يتم حذف كلمة "البدني".	«المادة الأولى.- بالرغم من المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ومع مراعاة الاتفاقيات «الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض الأضرار البدنية التي تسبب فيها للغير «مركبة برية ذات محرك الإجباري بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف «رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، أو التي تسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.»	«المادة الأولى.- بالرغم من المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ومع مراعاة الاتفاقيات «الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض الأضرار البدنية التي تسبب فيها للغير «مركبة برية ذات محرك الإجباري بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف «رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، أو التي تسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.»

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة-الأولى الفقرة 1	المادة الأولى المادة-الأولى	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 2
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
توسيع التعويض عن الأضرار التي تسبب فيها مركبات، لتشمل حتى المركبات ذات محرك كهربائي، في أفق إجبارية تأمين هذا النوع من المركبات.	«المادة الأولى.- بالرغم من المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ومع مراعاة الاتفاقيات «الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض..... فيها للغير «مركبة برية ذات محرك الإجباري بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف «رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، أو التي تسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.» أو التي تسببت فيها مركبة برية بمحرك كهربائي.	«المادة الأولى.- بالرغم من المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ومع مراعاة الاتفاقيات «الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض..... فيها للغير «مركبة برية ذات محرك الإجباري بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف «رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002)، أو التي تسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.»

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة-الثانية الفقرة 1	المادة الأولى المادة-الثانية	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 3
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
<p>حماية لضحايا حوادث السير، يتعين استرجاع مصاريف النقل إلى المؤسسة الصحية، وكذا مصاريف النقل من المؤسسة الصحية إلى مكان الإقامة، لأن الأمر يتعلق بمصاريف ناجمة عن الحادثة.</p>	<p>«المادة الثانية.- يشمل..... إن اقتضى الحال، من و إلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية» «ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات، والمصاريف والنفقات التي يستلزمها استعمال جسم المصاب، أو إصلاح» أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام «جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك تدريبه على استرجاع حركاته العادية. (الباقى بدون تغيير.)</p>	<p>«المادة الثانية.- يشمل..... إن اقتضى الحال، إلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية» «ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات، والمصاريف والنفقات التي يستلزمها استعمال جسم المصاب، أو إصلاح» أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام «جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك تدريبه على استرجاع حركاته العادية. (الباقى بدون تغيير.)</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة-الثالثة الفقرة 1	المادة الأولى المادة-الثالثة	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 4
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
مقتضى مستقل عن الفقرة الأولى، مما يتعين معه الرجوع إلى بداية السطر، وجعله فقرة مستقلة.	<p>«المادة الثالثة- زيادة للمصاب :</p> <p>«أ) في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن العجز.</p> <p>لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن «المنظمة في حالة عجز مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها.</p> <p>«يحتسب التعويض المذكور بضرب الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية، «وقسمة الناتج على عدد أيام السنة ؛</p> <p>«ب) في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن ...</p> <p>..... هذا المعتبر بمثابة قانون.»</p>	<p>«المادة الثالثة- زيادة للمصاب :</p> <p>«أ) في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن العجز. لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن «المنظمة في حالة عجز مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها.</p> <p>«يحتسب التعويض المذكور بضرب الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية، «وقسمة الناتج على عدد أيام السنة ؛</p> <p>«ب) في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن ...</p> <p>..... هذا المعتبر بمثابة قانون.»</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24.70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة-الرابعة الفقرة 1	المادة الأولى المادة-الرابعة	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 5
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
أحيانا يكون الجد معيلا لأحفاده بسبب وفاة أحد أبويهما، وبعد وفاته (أي الجد) يتضرر الأحفاد ويصبحون عرضة للضياع، مما يتطلب توسيع المستفيدين في هذه الحالة مع اشتراط أن يكون الفرع الرابط بين الحفيد والمتوفى غير موجود، أي توفي في وقت سابق لفقدان الجد.	«المادة الرابعة - : إذا نتج عن الحادثةوفاته. «ولزوج المصاب.....من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق الحدود التالية : «- «- «- «وترجع «.....الدفن.»	«المادة الرابعة - : إذا نتج عن الحادثةوفاته. «ولزوج المصاب.....من الدرجة الأولى ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق ... الحدود التالية : «- «- «وترجع «.....الدفن.»

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة- الثامنة الفقرة 1	المادة الأولى المادة- الثامنة	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 6
التعديل	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
تغيرت المفاهيم المعتمدة في النظام الجامعي، وأصبحت تسمى بسلك الإجازة أو سلك الماستر، أو سلك الدكتوراه.	<p>«المادة الثامنة.- إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني يدر عليه أجرا أو كسبا «مهنيًا يفوق المبلغ منح تعويضًا وفقًا للأسس التالية :</p> <p>«- ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني تأهيلا مهنيًا قبل حصوله على شهادة البكالوريا، أو أنهى دراسته «أوتأهيله في هذه المرحلة ؛</p> <p>«- ضعف المبلغ الأدنى إذا كان المصاب في السلك الأول أو الثاني سلك الإجازة أو الماستر من الدراسات العليا أو كان يلحق تأهيلا مهنيًا بعد حصوله على شهادة البكالوريا أو «ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة ؛</p> <p>«- ثلاثة أمثال من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.»</p>	<p>«المادة الثامنة.- إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني يدر عليه أجرا أو كسبا «مهنيًا يفوق المبلغ منح تعويضًا وفقًا للأسس التالية :</p> <p>«- ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني تأهيلا مهنيًا قبل حصوله على شهادة البكالوريا، أو أنهى دراسته «أوتأهيله في هذه المرحلة ؛</p> <p>«- ضعف المبلغ الأدنى الدراسات العليا أو كان يلحق تأهيلا مهنيًا بعد حصوله على شهادة البكالوريا أو «ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة ؛</p> <p>«- ثلاثة أمثال من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.»</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة-الثامنة الفقرة 3	المادة الأولى المادة-الثامنة	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 7
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
نفس التعليق السابق.	<p>«المادة الثامنة- إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني يدر عليه أجرا أو كسبا «مهنيًا فوق المبلغ منح تعويضًا وفقًا للأسس التالية : «- ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني تأهيلًا مهنيًا قبل حصوله على شهادة البكالوريا، أو أنهى دراسته «أوتأهيله في هذه المرحلة ؛ «- ضعف المبلغ الأدنى الدراسات العليا أو كان يلقن تأهيلًا مهنيًا بعد حصوله على شهادة البكالوريا أو «ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة ؛ «- ثلاثة أمثال المصاب بالمسلك الثالث سلك الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.»</p>	<p>«المادة الثامنة- إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني يدر عليه أجرا أو كسبا «مهنيًا فوق المبلغ منح تعويضًا وفقًا للأسس التالية : «- ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني تأهيلًا مهنيًا قبل حصوله على شهادة البكالوريا، أو أنهى دراسته «أوتأهيله في هذه المرحلة ؛ «- ضعف المبلغ الأدنى الدراسات العليا أو كان يلقن تأهيلًا مهنيًا بعد حصوله على شهادة البكالوريا أو «ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة ؛ «- ثلاثة أمثال من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.»</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة-الحادية-عشرة الفقرة 1	المادة الأولى المادة-الحادية-عشرة	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 8
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الرفع من التعويض المخول للأصول إذا كان أحدهما أو هما معا في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية، تجعلهما لا يستطيعان معها القيام بسد حاجياتهما.	«المادة الحادية عشرة.- التعويض إلى المصاب : «1- الزوج. 25 % ، وإذا تعددت الأرمالالتعويضات الممنوحة إلى جميع الأرمال 40 % والذي يقسم «عليهن بالتساوي ؛ «2- الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم : «أ) ؛»	«المادة الحادية عشرة.- التعويض إلى المصاب : «1- الزوج. 25 % ، وإذا تعددت الأرمالالتعويضات الممنوحة إلى جميع الأرمال 40 % والذي يقسم «عليهن بالتساوي ؛ «2- الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم : «أ) ؛»

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«د) من السنة السابعة عشرة فأكثر..... 10 % ؛	«د) من السنة السابعة عشرة فأكثر..... 10 % ؛	
«هـ) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان حاجتهما «وذلك دون اعتبار السن 30 % ؛	«هـ) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان حاجتهما «وذلك دون اعتبار السن 30 % ؛	
«3- الأصول: 10 % ؛	«3- الأصول: 10 % ؛	
«4- المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، الذين كان 10 % ؛	إذا كان أحد الأصول مصابا بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته 30%، وإذا كانا مصابان معا 25% لكل واحد منهما.	
«5- الأشخاص الذين بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك: 15 % للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب.	«4- المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، الذين كان 10 % ؛	
«ويشترط منح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في د) من البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات «إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.»	«5- الأشخاص الذين بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك: 15 % للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب.	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
	«ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في د) من البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات «إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزماً بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.»	

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 9	المادة الأولى المادة-الحادية-عشرة	نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة-الحادية-عشرة الفقرة 1
--	--------------------------------------	---

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الحادية عشرة- التعويض إلى المصاب : «1- الزوج 25 % ، وإذا تعددت الأراملالتعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل 40 % والذي يقسم «عليهن بالتساوي ؛ «2- الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم : «أ) ؛»	«المادة الحادية عشرة- التعويض إلى المصاب : «1- الزوج 25 % ، وإذا تعددت الأراملالتعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل 40 % والذي يقسم «عليهن بالتساوي ؛ «2- الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم : «أ) ؛»	إقرار تعويض عن فقدان الجنين إسوة بالأنظمة المقارنة.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«د) من السنة السابعة عشرة فأكثر..... 10 % ؛ «هـ) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان حاجتهما» وذلك دون اعتبار السن 30 % ؛ «3- الأصول: 10 % ؛ «4- المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، الذين كان 10 % ؛ «5- الأشخاص الذين بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك: 15 % للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب. «ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في د) من البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات «إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.»	«د) من السنة السابعة عشرة فأكثر..... 10 % ؛ «هـ) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان حاجتهما» وذلك دون اعتبار السن 30 % ؛ «3- الأصول: 10 % ؛ - فقدان الجنين، لكل واحد من الأب والأم 25%؛ «4- المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، الذين كان 10 % ؛ «5- الأشخاص الذين بالنفقة عليهم، والزوج العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك: 15 % للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب. «ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في د) من البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات «إنفاق المصاب عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.»	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 10	المادة الأولى المادة-الرابعة-عشرة	نوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة-الرابعة-عشرة الفقرة 1
---	--------------------------------------	---

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الرابعة عشرة- يغير المبلغان الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع «رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثه بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 «المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)».	«المادة الرابعة عشرة- يجب أن يغير المبلغان الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع «رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثه بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 «المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)».	الاحتفاظ بالصيغة الموجودة حاليا بالنص القانوني، والتي تفيد الوجوب.

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 11	المادة الأولى المادة-الرابعة-عشرة	نوع التعديل: نسخ عنوان التعديل: المادة-الرابعة-عشرة الفقرة 1
---	--------------------------------------	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الرابعة عشرة- يغير المبلغان الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع «رأي هيئة	«المادة الرابعة عشرة- يغير المبلغان الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع «رأي هيئة	الاحتفاظ بالصيغة الموجودة حاليا بالنص القانوني، والتي تفيد الوجوب، مع القيام بذلك دون

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثه بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 «المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)».	مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثه بالقانون رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 «المؤرخ في 4 جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014)».	استطلاع رأي أية جهة كانت، عامة أو خاصة.

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 12	المادة الأولى المادة-السادسة-عشرة	نوع التعديل: نسخ عنوان التعديل: المادة-السادسة-عشرة الفقرة 1
---	--------------------------------------	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
«المادة السادسة عشرة-. يجب كلما تعين..... ... الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الأنف الذكر. ويحتسب «الإيراد المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي. «وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.»	«المادة السادسة عشرة-. يجب كلما تعين..... ... الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الأنف الذكر. ويحتسب «الإيراد المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي. «وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.»	الأسس التي يتعين أن يحتسب بها الإيراد يجب أن يحددها القانون وليس التنظيم.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة-الثامنة-عشرة الفقرة 4	المادة الأولى المادة-الثامنة-عشرة	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 13
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
توحيد المصطلح باعتماد المستحقين من ذويه، بدل ذوي الحقوق.	<p>«المادة الثامنة عشرة.- فيما عدا طلبات..... من ضرر.</p> <p>.....»</p> <p>.....»</p> <p>«وفي حالة.....» تاريخ تعيينه.</p> <p>«وإذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، «تقوم مقاوله التأمين، تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو ذوي حقوقه المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>.....</p>	<p>«المادة الثامنة عشرة.- فيما عدا طلبات..... من ضرر.</p> <p>.....»</p> <p>.....»</p> <p>«وفي حالة.....» تاريخ تعيينه.</p> <p>«وإذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل خمسة أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، «تقوم مقاوله التأمين، تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو ذوي حقوقه بذلك. ويتعين على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما يبتدئ من تاريخ تعيينه.</p> <p>.....</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة التاسعة-عشرة الفقرة 3	المادة الأولى المادة-التاسعة-عشرة	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم: 14
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
الهدف من مسطرة الصلح هو التخفيف من عدد القضايا الراجعة أمام المحاكم، وتبسيط الإجراءات، وتمكين الضحايا من مستحقاتهم في أقل وقت ممكن، وبالتالي يتعين أن تكون هذه المستحقات وفق ما هو مخول لهم قانونا، لا أن يكونوا ضحايا مرتين، الأولى بفعل الإصابة، والثانية بسبب التلاعب بمستحقاتهم من طرف المقاولات المؤمنة.	«المادة التاسعة-عشرة- يجب على مقاوله التأمين أن تقوم،، بإعلام الطالب، بواسطة وسائل التبليغ المنصوص «عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه بمثابة قانون أو برفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم «مقاوله التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض للتعويض. «ويجب الطالب مقاوله التأمين خلال التالية لتوصله بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض «المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل. «وفي حالة القبول يجب على مقاوله التأمين دفع يوما «التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح. «ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده» وغير قابل لأي طعن أمام المحكمة الابتدائية	«المادة التاسعة-عشرة- يجب على مقاوله التأمين أن تقوم،، بإعلام الطالب، بواسطة وسائل التبليغ المنصوص «عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه بمثابة قانون أو برفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم «مقاوله التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض للتعويض. «ويجب الطالب مقاوله التأمين خلال التالية لتوصله بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض «المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل. «وفي حالة القبول يجب على مقاوله التأمين دفع يوما «التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح. «ويعد هذا التعويض نهائيا مع مراعاة الأحكام الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده»

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
	المختصة ما عدا إذا كانت المصاريف والتعويضات الممنوحة للمصاب أو للمستحقين من ذويه أو مبلغها يقل عن تلك المضمنة في هذا القانون.	

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 15	المادة الأولى المادة-الحادية-والعشرون	نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة-الحادية-والعشرون الفقرة 1
---	--	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الحادية والعشرون.- إذا لم تدفع مقابلة التأمين مصطفى، بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي «نهائي، استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30 % ولا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.»	«المادة الحادية والعشرون.- إذا لم تدفع مقابلة التأمين مصطفى، بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي «نهائي، استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30 % ولا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.» عن كل سنة تأخير أو جزء منها.	يتعين أن يكون التعويض عن التأخر في التنفيذ دوريا، على رأس كل سنة، واعتبار الجزء من السنة كالسنة.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 16	المادة الأولى المادة-الحادية-والعشرون	نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة-الحادية-والعشرون الفقرة 2
---	--	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الحادية والعشرون.- إذا لم تدفع مقاوله التأمين مصطفى، بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي «نهائي، استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30 % ولا يتجاوز 50% من المبالغ المحجوزة بغير موجب.»	«المادة الحادية والعشرون.- إذا لم تدفع مقاوله التأمين مصطفى، بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي «نهائي، استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30% ولا يتجاوز قدره 50 % من المبالغ المحجوزة بغير موجب.»	يتعين أن يكون التعويض عن التأخر في التنفيذ محدد بدقة.

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 17	المادة الأولى المادة-الخامسة-والعشرون	نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة-الخامسة-والعشرون الفقرة 1
---	--	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الخامسة والعشرون.- يوجه ضباط وأعوان حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية، نسخة «بالحادثة	«المادة الخامسة والعشرون.- يوجه ضباط وأعوان حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية، نسخة «بالحادثة	في إطار المساواة أمام القانون بشأن المقاوله المؤمنة والمصاب والمسؤول

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
إلى مقابلة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، «يمكن تمديده إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية. وتسلم أو توجه إذا طلبوا ذلك.»	إلى مقابلة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، «يمكن تمديده إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية. وتسلم أو توجه المسؤول المدني أو المصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.»	المدني، يتعين أن توجه إليهم نسخا من محاضر الضابطة القضائية، دون توقف ذلك على شرط تقديم الطلب.

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 18	المادة الأولى المادة-السابعة-والعشرون	نوع التعديل: نسخ عنوان التعديل: المادة-السابعة-والعشرون الفقرة 1
---	--	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة السابعة والعشرون.- لا تطبق اللاحقة بالمركبة أو غيرها أو خارجها.»	«المادة السابعة والعشرون.- لا تطبق اللاحقة بالمركبة أو غيرها أو خارجها.»	الأضرار اللاحقة بمركبة الغير أو ممتلكاته يتعين بدورها أن تكون موضوع تعويض.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة-السابعة-عشرة الفقرة 2	المادة الثانية المادة-السابعة-عشرة	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 19
--	---------------------------------------	---

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة السابعة عشرة.- يمكن الزيادة في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب بنص «تنظيبي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. «وتمولوالرسوم.»	«المادة السابعة عشرة.- يمكن الزيادة يزداد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب بنص «تنظيبي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي. «وتمولوالرسوم.»	الرجوع إلى الصيغة المعتمدة في القانون حاليا، حيث كلمة "يزاد" تفيد الوجوب وليس الإمكان، وأن هذا المشروع يتعين أن يكون ايجابيا للضحايا لا تراجعيا.

نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة-العشرون الفقرة 1	المادة الثانية المادة-العشرون	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 20
---	----------------------------------	---

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة العشرون.- يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته، في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا «طلبا مرفقا بما يثبت وفاته، في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا «طلبا	«المادة العشرون.- يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته، في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا «طلبا مرفقا بما يثبت	الفقرة الأخيرة من المادة 18 تنص على ""غير أنه إذا أقيمت دعوى عمومية قبل تقديم الطلب المشار إليه في الفقرة الأولى

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
مرفقا بما يثبت التفاقم إلى مقابلة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة «عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة»	التفاقم إلى مقابلة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه. وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة المادتين الثامنة «عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة» منها والمادة و التاسعة عشرة أعلاه.»	من هذه المادة أو قبل حصول اتفاق بين مقابلة التأمين والمعنيين بالأمر جاز للمصاب أو المستحقين من ذويه إما إقامة دعوى مدنية تابعة للدعوى العمومية وإما طلب التعويض من «مقابلة التأمين المعنية أو مواصلة المفاوضات الجارية بهذا الشأن».
		والتنصيب على الاستثناء المشار إليه، يجعل المصاب أو المستحقين حال وفاته، نتيجة تفاقم الضرر مجبرين باللجوء إلى الصلح، ولو كانت هناك دعوى عمومية جارية، مما يتعين معه حذف هذا الاستثناء.

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم: 21	المادة الثانية المادة-الثانية-والعشرون	نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة-الثانية-والعشرون الفقرة 1
--	---	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
«المادة الثانية والعشرون.- تطبق أحكام المادة 1-279 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقابلة تأمين لم تقم «بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المضروب سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء	«المادة الثانية والعشرون.- تطبق أحكام المادة 1-279 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقابلة تأمين لم تقم «بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل- المضروب المحدد سواء أثبت ذلك في	تغيير مصطلح المضروب بالمحدد.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
مراقبة أو فحص تقوم به «هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو ذوي حقوقه موجهة إلى الهيئة المذكورة.»	نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به «هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو ذوي حقوقه موجهة إلى الهيئة المذكورة.»	

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 22	المادة الثانية المادة-الثانية-والعشرون	نوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة-الثانية-والعشرون الفقرة 1
---	---	---

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الثانية والعشرون.- تطبق أحكام المادة 1-279 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقاوله تأمين لم تقم «بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المضروب سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به «هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو ذوي حقوقه موجهة إلى الهيئة المذكورة.»	«المادة الثانية والعشرون.- تطبق أحكام المادة 1-279 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقاوله تأمين لم تقم «بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المضروب سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به «هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو ذوي حقوقه المستحقين من ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة.»	توحيد المصطلح باعتماد المستحقين من ذويه، بدل ذوي الحقوق.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة-الثانية-والعشرون الفقرة 2	المادة الثانية المادة-الثانية-والعشرون	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 23
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
المادة 279 – 1 من القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات ينص على غرامة تعطى عن كل مبلغ أو تعويض لم يتم تسديده، وذلك بعد إنذار المؤمن وتمكينه من أجل 15 يوما، لذا فالمطلوب هو استحقاق الضحية لتعويض واضح تحدد نسبته قانونا.	«المادة الثانية والعشرون.- تطبق أحكام المذكورة.» إن كل تأخير غير مبرر في أداء التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد، يخول الدائن، ابتداء من اليوم الأول من الشهر الذي يلي تاريخ حلول أجله، الحق في المطالبة بغرامة شهرية تعادل عشرة في المائة من مجموع المبالغ غير المؤداة.	«المادة الثانية والعشرون.- تطبق أحكام المادة 1-279 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقاوله تأمين لم تقم «بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المضروب سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به «هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاحب أو ذوي حقوقه موجهة إلى الهيئة المذكورة.»

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة-الثالثة-والعشرون الفقرة 2	المادة الثانية المادة-الثالثة-والعشرون	الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 24
التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
توحيد المصطلح باعتماد المستحقين من ذويه، بدل ذوي الحقوق.	«المادة الثالثة والعشرون.- مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقدم كل طلب تعويض لم يقدمه «المصاب أوالمستحقون من ذويه إلى مقاوله التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ «الشهادة الطبية المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه «بالوفاة والمتسبب فيها. «وتتقدم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب «أو ذوي حقوقه المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقاوله التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب «الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاوله التأمين أو بعد «انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.	«المادة الثالثة والعشرون.- مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقدم كل طلب تعويض لم يقدمه «المصاب أوالمستحقون من ذويه إلى مقاوله التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ «الشهادة الطبية المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه «بالوفاة والمتسبب فيها. «وتتقدم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب «أو ذوي حقوقه بما يفيد امتناع مقاوله التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب «الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقاوله التأمين أو بعد «انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية «طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.»	«يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية «طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.»	

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 25	المادة الثانية المادة-الثالثة-والعشرون	نوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة-الثالثة-والعشرون الفقرة 2
---	---	---

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الثالثة والعشرون.- مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه «المصاب أو المستحقون من ذويه إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ «الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه «بالوفاة والمتسبب فيها.	«المادة الثالثة والعشرون.- مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقادم كل طلب تعويض لم يقدمه «المصاب أو المستحقون من ذويه إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ «الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه «بالوفاة والمتسبب فيها.	توحيد الأجل بجعلها ثلاثين يوما في الحالتين معا.
«وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب «أو ذوي حقوقه بما يفيد امتناع	«وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب «أو ذوي حقوقه بما يفيد امتناع	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
	<p>التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل مستين ثلاثين يوما على تاريخ توصلها بطلب «الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقابلة التأمين أو بعد «انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.</p> <p>«يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية «طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.»</p>	<p>مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب «الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقابلة التأمين أو بعد «انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.</p> <p>«يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية «طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.»</p>

نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة-الرابعة-والعشرون الفقرة 2	المادة الثانية المادة-الرابعة-والعشرون	<u>الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية</u> التعديل رقم : 26
--	---	--

التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع
توحيد المصطلح باعتماد المستحقين من ذويه، بدل ذوي الحقوق.	«المادة الرابعة والعشرون.- تتقدم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل «الخمس سنوات الذي يلي،	«المادة الرابعة والعشرون.- تتقدم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل «الخمس سنوات الذي يلي،

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي «المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.	حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي «المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.	
«وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي «يلي تاريخ توصل المصاب أو ذوي حقوقه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على «تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل «المقابلة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوماً على تاريخ توصل التعويض دون الرد عليه.»	«وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي «يلي تاريخ توصل المصاب أو ذوي حقوقه-المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على «تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل «المقابلة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوماً على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.»	

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم: 27	المادة الثانية المادة الرابعة-والعشرون	نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة الرابعة-والعشرون الفقرة 2
--	---	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
«المادة الرابعة والعشرون.- تتقادم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل «الخمس سنوات الذي يلي،	«المادة الرابعة والعشرون.- تتقادم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل «الخمس سنوات الذي يلي،	توحيد الأجل بجعلها ثلاثين يوماً في الحالتين معا.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي «المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.	حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي «المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.	
«وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي «يلي تاريخ توصل المصاب أو ذوي حقوقه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على «تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل «المقابلة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوماً على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.»	«وتتقادم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي «يلي تاريخ توصل المصاب أو ذوي حقوقه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين ثلاثين يوماً على «تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل «المقابلة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوماً على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.»	

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم: 28	المادة الثالثة المادة الأولى - مكررة	نوع التعديل: تغيير أو تميم عنوان التعديل: المادة الأولى - مكررة الفقرة 5
--	---	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليل
«المادة الأولى مكررة. - يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون : -»	«المادة الأولى مكررة. - يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون : -»	تحديد مفهوم الضرر البدني مع توسيعه ليشمل الضرر النفسي.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«-»	«-»	
».....	».....	
«إذا استفاد المصاب.....	«إذا استفاد المصاب.....	
الحادثة.»	الحادثة.»	
	الضرر البدني: كل إصابة جسدية أو نفسية تسببت فيها الحادثة للمصاب، وأسفرت عن عجز جزئي أو كلي، مؤقت أو دائم، أو وفاته.	

الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 29	المادة الثالثة المادة الأولى-مكررة-مرتين	نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة الأولى-مكررة-مرتين الفقرة 1
---	---	---

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الأولى مكررة مرتين.- يراعى عند تحديد التعويض طبقاً لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط «المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية.»	«المادة الأولى مكررة مرتين.- يراعى عند تحديد التعويض طبقاً لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط «المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن المصاريف الطبية والجراحية والصيدلانية والاستشفاء والتحاليل ومصاريف النقل من وإلى المؤسسة الصحية مصاريف الجنازة ونقل الجثمان	مقتضى مستقل عن الفقرة الأولى، مما يتعين معه الرجوع إلى بداية السطر، وجعله فقرة مستقلة.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
	والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية.»	جعل المصاريف الطبية والجراحية والصيدلية والاستشفاء والتحليل غير معنية بتشطير المسؤولية.

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 30	المادة الثالثة المادة-العشرون-مكررة	نوع التعديل: تغيير أو تكميم عنوان التعديل: المادة-العشرون-مكررة الفقرة 1
---	--	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة العشرون مكررة.- لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو ذوي حقوقه دون «حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة : «- ذوي الحقوق غير المشمولين بالصلح أو المقرر، بأنصبتهم ؛ «- الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو ذوي حقوقه.»	«المادة العشرون مكررة.- لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو ذوي حقوقه المستحقين من ذويه دون «حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة : «- ذوي الحقوق غير المشمولين بالصلح أو المقرر، بأنصبتهم ؛ «- الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو ذوي حقوقه.»	توحيد المصطلح باعتماد المستحقين من ذويه، بدل ذوي الحقوق.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 31	المادة الثالثة المادة-العشرون-مكررة	نوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة-العشرون-مكررة الفقرة 2
---	--	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة العشرون مكررة.- لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو ذوي حقوقه دون «حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة : «- ذوي الحقوق غير المشمولين بالصلح أو المقرر، بأنصبتهم ؛ «- الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو ذوي حقوقه.»	«المادة العشرون مكررة.- لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو ذوي حقوقه دون «حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة : «- ذوي الحقوق المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر، بأنصبتهم ؛ «- الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو ذوي حقوقه.»	توحيد المصطلح باعتماد المستحقين من ذويه، بدل ذوي الحقوق.

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 32	المادة الثالثة المادة-العشرون-مكررة	نوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة-العشرون-مكررة الفقرة 3
---	--	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة العشرون مكررة.- لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو ذوي حقوقه دون «حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة :	«المادة العشرون مكررة.- لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو ذوي حقوقه دون «حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة :	توحيد المصطلح باعتماد المستحقين من ذويه، بدل ذوي الحقوق.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«- ذوي الحقوق غير المشمولين بالصلح أو المقرر، بأنصبتهم ؛ -الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو ذوي حقوقه.»	«- ذوي الحقوق غير المشمولين بالصلح أو المقرر، بأنصبتهم ؛ -الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو ذوي حقوقه المستحقين من ذويه. »	

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 33	المادة الرابعة «قسم تمهيدي: «الشواهد الطبية المادة-الرابعة-مكررة	نوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة-الرابعة-مكررة الفقرة 1
---	--	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«المادة الرابعة مكررة.- يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية : «1- شهادة طبية بدقة ؛ «2- «3- «4-	«المادة الرابعة مكررة.- يحرر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية: في نظريين على الأقل : «1- شهادة طبية بدقة ؛ «2- «3-	لتمكين الضحية من نظريين من الشواهد الطبية التي يتسلمها.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
«.....» «تحدد بنص تنظيحي.»	«4-.....» «.....» «تحدد بنص تنظيحي.»	

الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية التعديل رقم : 34	المادة الخامسة	نوع التعديل: تغيير أو تتميم عنوان التعديل: المادة الخامسة الفقرة 2
---	----------------	--

النص كما جاء في المشروع	نص التعديل	التعليق
ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للسنوات الأربع السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالاتي:	ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للسنوات الأربع السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالاتي: (التعديل على مستوى الجدول الملحق بالمشروع)	(التعدي ل على مستوى الجدول الملحق بالمشروع)

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

التعليق	نص التعديل	النص كما جاء في المشروع												
وذلك بجعل زيادة الحد الأدنى المعتمد في احتساب التعويضات بنسبة 100% تمتد تدريجيا على عشر مراحل متتالية، ليرتفع من 9270 درهما حاليا إلى 14270 درهما بعد خمس سنوات من التطبيق، ثم إلى 18540 خلال خمس سنوات الموالية.	وذلك بجعل زيادة الحد الأدنى المعتمد في احتساب التعويضات بنسبة 100% تمتد تدريجيا على عشر مراحل متتالية، ليرتفع من 9270 درهما حاليا إلى 14270 درهما بعد خمس سنوات من التطبيق، ثم إلى 18540 خلال خمس سنوات الموالية.	(الوصف)	الأجر المكتسب المقي إلى غاية 18 سنة	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
	ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	1027 0	15731 0	15581 2	15431 3	15281 3	15131 5	14981 7	14831 9	14682 0	14532 2	14382 4	14265 0	14153 4
	ابتداء من فاتح يناير من السنة المالية الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	1127 0	16956 0	16794 5	16633 0	16471 3	16309 8	16148 3	15986 9	15825 4	15663 9	15502 4	15379 2	15258 4
	ابتداء من فاتح يناير من السنة المالية الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	1227 0	18291 3	18117 1	17942 8	17768 4	17594 2	17420 0	17246 7	17071 7	16897 5	16723 2	16592 6	16461 9

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

نص التعديل														النص كما جاء في المشروع														
إلى 18540 خلال خمس سنوات المالية.	16461 9	16592 6	16723 2	16897 5	17071 7	17246 7	17420 0	17594 2	17768 4	17942 8	18117 1	18291 3	1227 0	ابتداء من فاتح يناير من السنة المالية الثالثة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	17931 9	18074 2	18216 5	18406 6	18596 3	18790 2	18975 7	19165 4	19355 1	19545 0	19734 9	19924 7	1327 0	ابتداء من فاتح يناير من السنة الرابعة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ
	17931 9	18074 2	18216 5	18406 6	18596 3	18790 2	18975 7	19165 4	19355 1	19545 0	19734 9	19924 7	1327 0	ابتداء من فاتح يناير من السنة الرابعة الموالية لتاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ	41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30	الأجر المكتسب المهي السنوي	
	124049	125846	127644	129442	131239	133037	134835	135952	137068	138184	139301	140417	10270	الأجر المكتسب المهي السنوي	124049	125846	127644	129442	131239	133037	134835	135952	137068	138184	139301	140417	10270	الأجر المكتسب المهي السنوي
	133708	135646	137584	139522	141459	143397	145335	146543	147751	148959	150167	151675	11270	الأجر المكتسب المهي السنوي	133708	135646	137584	139522	141459	143397	145335	146543	147751	148959	150167	151675	11270	الأجر المكتسب المهي السنوي
	144238	146328	148418	150509	152599	154690	156780	158087	159393	160700	162006	163313	12270	الأجر المكتسب المهي السنوي	144238	146328	148418	150509	152599	154690	156780	158087	159393	160700	162006	163313	12270	الأجر المكتسب المهي السنوي
	157118	159395	161672	163949	166226	168503	170780	172203	173626	175050	176473	177896	13270	الأجر المكتسب المهي السنوي	157118	159395	161672	163949	166226	168503	170780	172203	173626	175050	176473	177896	13270	الأجر المكتسب المهي السنوي
	41	40	39	38	37	36	35	34	33	32	31	30	الأجر المكتسب المهي السنوي	53	52	51	50	49	48	47	46	45	44	43	42	الأجر المكتسب المهي السنوي		
	124049	125846	127644	129442	131239	133037	134835	135952	137068	138184	139301	140417	10270	الأجر المكتسب المهي السنوي	98879	101126	103374	105621	107868	110115	112362	114610	116857	118597	120453	122250	10270	الأجر المكتسب المهي السنوي
	133708	135646	137584	139522	141459	143397	145335	146543	147751	148959	150167	151675	11270	الأجر المكتسب المهي السنوي	106579	109001	111424	113846	116268	118690	121113	123535	125957	127871	129837	131770	11270	الأجر المكتسب المهي السنوي
	144238	146328	148418	150509	152599	154690	156780	158087	159393	160700	162006	163313	12270	الأجر المكتسب المهي السنوي	114972	117585	120198	122811	125424	128037	130650	133263	135876	137966	140057	142147	12270	الأجر المكتسب المهي السنوي
	157118	159395	161672	163949	166226	168503	170780	172203	173626	175050	176473	177896	13270	الأجر المكتسب المهي السنوي	125239	128085	130931	133778	136624	139470	142317	145163	148009	150286	152563	154841	13270	الأجر المكتسب المهي السنوي

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

التعليل	نص التعديل												النص كما جاء في المشروع												
	53	52	51	50	49	48	47	46	45	44	43	42	الأجر المكتسب المادي السنوي	63 أو أكثر	62	61	60	59	58	57	56	55	54	الأجر المكتسب المادي السنوي	
	98879	101126	103374	105621	107868	110115	112362	114610	116857	118597	120453	122250	10270	76409	78656	80903	83150	85397	87644	89891	92138	94385	96632	10270	
	106579	109001	111424	113846	116268	118690	121113	123535	125957	127871	129837	131770	11270	82359	84781	87203	89625	92047	94469	96891	99313	101735	104157	11270	
	114972	117585	120198	122811	125424	128037	130650	133263	135876	137966	140057	142147	12270	88845	91458	94071	96683	99296	101909	104521	107134	109746	112359	12270	
	125239	128085	130931	133778	136624	139470	142317	145163	148009	150286	152563	154841	13270	96779	99625	102471	105317	108163	111009	113855	116701	119546	122392	13270	
	63 أو أكثر	62	61	60	59	58	57	56	55	54	الأجر المكتسب المادي السنوي														
	76409	78656	80903	83150	85397	87644	89891	92138	94385	96632	10270														
	82359	84781	87203	89625	92047	94469	96891	99313	101735	104157	11270														
	88845	91458	94071	96683	99296	101909	104521	107134	109746	112359	12270														
	96779	99625	102471	105317	108163	111009	113855	116701	119546	122392	13270														

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك



تعديلات فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على

مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 2 أكتوبر 1984 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	رقم المادة	النص الأصلي	التعديل	تبرير التعديل
1	المادة الرابعة	<p>إذا نتج عن الحادثة.....وفاته.</p> <p>«ولزوج المصاب.....من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:</p> <p>-«الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى «.....المشار إليه) ؛</p> <p>-«الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف «.....الذكر لكل واحد منهم.</p> <p>«وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم «تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.</p> <p>«يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير» المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا» بعين الاعتبار المكان الذي</p>	<p>المادة الرابعة</p> <p>إذا نتج عن الحادثة.....وفاته.</p> <p>«ولزوج المصاب.....من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم الحق في التعويض عما أصابهم من ألم من جراء وفاته، وذلك ضمن الحدود التالية:</p> <p>-«الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى «.....المشار إليه) ؛</p> <p>-«الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف «.....الذكر لكل واحد منهم.</p> <p>«وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم «تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.</p> <p>«يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير» المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا» بعين الاعتبار المكان الذي</p>	<p>من الأفضل استعمال مصطلح "الضرر المعنوي" بدل "الألم"، وهو المصطلح القانوني الجاري به العمل في مجموعة من التشريعات المقارنة، حيث يستعمل عند تقدير التعويض لجبر الضرر المعنوي الذي يلحق المتضرر من وفاة الشخص المصاب.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	رقم المادة	النص الأصلي	التعديل	تبرير التعديل
		سيتم فيه الدفن».	سيتم فيه الدفن».	
2	المادة الثامنة عشرة	<p>المادة الثامنة عشرة</p> <p>فيما عدا طلبات.....، التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء» أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا قبل إقامة أي دعوى بالتعويض، من مقاول أو مقاولات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.</p> <p>«ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل،» ويجب أن يشفع..... التالي بيانها :</p> <p>-نسخة القضائية ؛</p> <p>-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال ؛</p> <p>-وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛</p>	<p>المادة الثامنة عشرة</p> <p>فيما عدا طلبات.....، التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء» أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، من مقاول أو مقاولات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر.</p> <p>«ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل،» ويجب أن يشفع..... التالي بيانها :</p> <p>-نسخة القضائية ؛</p> <p>-نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال ؛</p> <p>-وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛</p>	<p>حيث تم ترك نفس الصيغة التي تستوجب على المصاب أو ذويه تقديم طلب التعويض عن الضرر قبل رفع دعوى التعويض، وهو ما لا ينسجم مع الصيغة التي اعتمدها المشروع، التي تفيد الاختيار بدل الوجوب.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	رقم المادة	النص الأصلي	التعديل	تبرير التعديل
		«نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛ -«غير ذلك.....الأضرار.	«نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛ -«غير ذلك.....الأضرار.	
3	المادة الثامنة عشرة	المادة الثامنة عشرة فيما عدا طلبات.....، التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء» أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، من مقاول أو مقاولات التأمين المعنية تعويض ما لحق بهم من ضرر. «ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل،» ويجب أن يشفع..... التالي بيانها : -«نسخة القضائية ؛ -«نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو	المادة الثامنة عشرة فيما عدا طلبات.....، التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء» أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا قبل إقامة أي دعوى قضائية بالتعويض، من مقاول أو مقاولات التأمين المعنية تعويض عن ما لحق بهم من ضرر. «ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل،» ويجب أن يشفع..... التالي بيانها : -«نسخة القضائية ؛	تجويد الصياغة القانونية - بالرجوع الى الصيغة التي ستصبح عليها هذه الفقرة من المادة 18 بعد التعديل الذي أدخله المشروع، يتضح أن الإبقاء عليها سيحدث نوعا من الخلل في الصياغة القانونية، يجب إصلاحه.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	رقم المادة	النص الأصلي	التعديل	تبرير التعديل
		<p>مستخرج» من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال ؛</p> <p>-«وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛</p> <p>-«نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛</p> <p>-«غير ذلك.....الأضرار.</p> <p>.....</p>	<p>-«نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج» من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال ؛</p> <p>-«وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛</p> <p>-«نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛</p> <p>-«غير ذلك.....الأضرار.</p> <p>.....</p>	
4	المادة الأولى مكررة	<p>المادة الأولى مكررة</p> <p>يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا» المعتبر بمثابة قانون:</p> <p>-الأجر : الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من « مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة» لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى» المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في « مفهوم الأجر معاش التقاعد ؛</p>	<p>المادة الأولى مكررة</p> <p>يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا» المعتبر بمثابة قانون:</p> <p>-الأجر : الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من « مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة» لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى» المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في « مفهوم الأجر معاش التقاعد ؛</p>	<p>باعتبار أن الجزء المقطع لفائدة الضريبة هو ملك للعامل وجزء لا يتجزأ من الأجرة التي يتقاضاها مقابل العمل الذي يؤديه، فلا يمكن أن يتحمل هذا الأخير الضرر مرتين، مرة من جراء النقص الذي يلحق أجرته بسبب أداء واجبه الضريبي وأخرى بعدم احتساب أجره كاملا عند احتساب تقدير التعويض الممنوح له.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	رقم المادة	النص الأصلي	التعديل	تبرير التعديل
		<p>-الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من الضريبة، مقابل مزاويلته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.</p> <p>غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر» أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان» سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.</p> <p>.....</p>	<p>-الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من الضريبة، مقابل مزاويلته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.</p> <p>غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر» أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان» سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.</p> <p>.....</p>	
5	المادة الأولى مكررة	<p>المادة الأولى مكررة</p> <p>يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا» المعتبر بمثابة قانون:</p> <p>-الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من» مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر</p>	<p>المادة الأولى مكررة</p> <p>يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا» المعتبر بمثابة قانون:</p> <p>-الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من» مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال</p>	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	رقم المادة	النص الأصلي	التعديل	تبرير التعديل
		<p>شهرها السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى» المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد؛</p> <p>-الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من الضريبة، مقابل مزاويلته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخول الذي يحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.</p> <p>غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.</p> <p>.....</p>	<p>الإثني عشر شهرا السابقة» لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى» المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد؛</p> <p>-الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من الضريبة، مقابل مزاويلته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخول الذي يحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.</p> <p>غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر» أو الكسب المهني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.</p> <p>.....</p>	نفس التعليل أعلاه

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS
Groupe Union Marocaine du Travail



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
فريق الاتحاد المغربي للشغل

تعديلات فريق الاتحاد المغربي للشغل حول:

مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177

الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)

المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

(كما وافق عليه مجلس النواب في 2 دجنبر 2025)

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة كما وردت في المشروع	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الأولى</p> <p>تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد والحادية عشرة</p> <p>المصاب إلى التعويض -عشرة الحادية المادة</p> <p>..... التعويضات الأرامل تعددت وإذا، 25% - 40% الزوج - 1</p> <p>؛ بالتساوي عليهن يقسم والذي 40 % الأرامل جميع إلى الممنوحة</p> <p>: منهم واحد لكل المكفولون، والأطفال الفروع - 2»</p> <p>أ.....؛</p> <p>.....</p> <p>الشخصية أحواله نظام بموجب أجريت المعتمد، لم إذا -عشرة الثالثة المادة</p> <p>منهم واحد كل»</p> <p>.....</p>	<p>المادة الأولى</p> <p>تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد والحادية عشرة</p> <p>المصاب إلى التعويض -عشرة الحادية المادة</p> <p>..... التعويضات الأرامل تعددت وإذا، 25% - 40% الزوج - 1</p> <p>؛ بالتساوي عليهن يقسم والذي 40 % الأرامل جميع إلى الممنوحة</p> <p>: منهم واحد لكل المكفولون، والأطفال الفروع - 2»</p> <p>أ.....؛</p> <p>.....</p> <p>الشخصية أحواله نظام بموجب أجريت المعتمد، لم إذا -عشرة الثالثة المادة</p> <p>منهم واحد كل»</p> <p>.....</p>	<p>رفع نسبة تعويض الزوج أو الزوجة بما يتلاءم مع الواقع المعيشي، حيث يكون الزوج أو الزوجة غالبا المعيل الرئيسي للأسرة.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة كما وردت في المشروع	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الأولى</p> <p>تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد والحادية عشرة و.....</p> <p>.....</p> <p>: المصاب إلى التعويض -عشرة الحادية المادة</p> <p>..... بالتساوي؛ الأرملة تعددت وإذا، 25% - الزوج 1</p> <p>: منهم واحد لكل المكفولون، والأطفال الفروع 2-</p> <p>.....</p> <p>3- الأصول لكل من الأب والأم 10% ؛</p> <p>إذا كان أحد الأصول مصاباً بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته 30% ، وإذا كانا مصابين معا 25% لكل واحد منهما.</p> <p>4- الشخصية أحواله نظام بموجب كل أجريت المعتمد، لم إذا -عشرة الثالثة المادة</p> <p>منهم واحد</p> <p>.....</p>	<p>المادة الأولى</p> <p>تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد والحادية عشرة و.....</p> <p>.....</p> <p>: المصاب إلى التعويض -عشرة الحادية المادة</p> <p>..... بالتساوي؛ الأرملة تعددت وإذا، 25% - الزوج 1</p> <p>: منهم واحد لكل المكفولون، والأطفال الفروع 2-</p> <p>.....</p> <p>3- الأصول لكل من الأب والأم 10% ؛</p> <p>إذا كان أحد الأصول مصاباً بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته 30% ، وإذا كانا مصابين معا 25% لكل واحد منهما.</p> <p>4- الشخصية أحواله نظام بموجب واحد كل أجريت المعتمد، لم إذا -عشرة الثالثة المادة</p> <p>منهم واحد</p> <p>.....</p>	<p>رفع تعويض الوالدين دعماً للأسر التي غالباً ما تعتمد على أبنائها في إعالتها، خصوصاً مع ارتفاع تكاليف العيش والعلاج.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة كما وردت في المشروع	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الأولى</p> <p>تغير وتتمم على النحو التالي أحكام والثامنة عشرة</p> <p>المادة الثامنة عشرة - فيما عدا طلبات من ضرر.</p> <p>ويقدم الطلب الأنف الذكر،</p> <p>.....</p> <p>-غير ذلك.....الأضرار.</p> <p>إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقابلة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما <u>ثلاثون (30) يوما</u> من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقابلة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقابلة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.</p> <p>وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك،</p> <p>غير أنه إذا أقيمت</p>	<p>المادة الأولى</p> <p>تغير وتتمم على النحو التالي أحكام والثامنة عشرة</p> <p>المادة الثامنة عشرة - فيما عدا طلبات من ضرر.</p> <p>ويقدم الطلب الأنف الذكر،</p> <p>.....</p> <p>-غير ذلك.....الأضرار.</p> <p>إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج والطبيب المنتدب من قبل المقابلة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه خمسة عشر يوما <u>ثلاثون (30) يوما</u> من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقابلة التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على مقابلة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه.</p> <p>وفي حالة عدم توصل الطبيبين إلى اتفاق مشترك،</p> <p>غير أنه إذا أقيمت</p>	<p>تمديد آجال إنجاز الخبرة لتتلاءم مع الواقع الطبي ببلادنا، حيث أن آجال 15 يوما غير واقعي بالنظر إلى الضغط الموجود على الأطر الطبية وصعوبة البرمجة.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة كما وردت في المشروع	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الأولى</p> <p>تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد والتاسعة عشرة</p> <p>المادة التاسعة عشرة - يجب على مقاوله التأمين أن تقوم، ، بإعلام الطالب، بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه.....</p> <p>ويجب الطالب مقاوله التأمين خلال التالية لتوصله لمقترحه بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل .</p> <p>وفي حالة القبول يجب على مقاوله التأمين دفع يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.</p> <p>ويعد هذا التعويض الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده.</p>	<p>المادة الأولى</p> <p>تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد والتاسعة عشرة</p> <p>المادة التاسعة عشرة - يجب على مقاوله التأمين أن تقوم، ، بإعلام الطالب، بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه.....</p> <p>ويجب الطالب مقاوله التأمين خلال التالية لتوصله بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل .</p> <p>وفي حالة القبول يجب على مقاوله التأمين دفع يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.</p> <p><u>كل تأخير غير مبرر في أداء مبلغ التعويض داخل الأجل المنصوص عليه قبله، يرتب غرامة مالية لفائدة المتضررين نسبة 1% عن كل شهر تأخير، تحتسب على مجموع مبلغ التعويض.</u></p> <p>ويعد هذا التعويض الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده.</p>	<p>إلزام شركات التأمين بغرامة مالية عند التأخير للحد من المماطلة المتكررة لشركات التأمين ومنح الضحايا ضمانات عملية، على غرار التشريعات المقارنة</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة كما وردت في المشروع	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الثانية</p> <p>تنسخ أحكام المواد والثالثة والعشرون</p> <p>المادة الثالثة والعشرون - مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقدم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل خمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.</p> <p>وتتقدم كل دعوى متعلقة بالتعويض دون الرد عليه.</p> <p>يتوقف وينقطع التقادم القضاء الجزري.</p>	<p>المادة الثانية</p> <p>تنسخ أحكام المواد والثالثة والعشرون</p> <p>المادة الثالثة والعشرون - مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقدم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل خمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها: <u>تاريخ تبليغ شهادة الشفاء أو شهادة الوفاة أو شهادة تفاقم الضرر.</u></p> <p>وتتقدم كل دعوى متعلقة بالتعويض دون الرد عليه.</p> <p>يتوقف وينقطع التقادم القضاء الجزري.</p>	<p>توحيد نقطة بداية احتساب التقادم</p> <p>تفاديا للتباين والاجتهادات القضائية</p> <p>ضمان الوضوح لكل الأطراف</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة كما وردت في المشروع	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الثانية</p> <p>تنسخ أحكام المواد والثالثة والعشرون</p> <p>المادة الثالثة والعشرون - مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، والمتسبب فيها.</p> <p>وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض دون الرد عليه،</p> <p>أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين دون الرد عليه.</p> <p>يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.</p>	<p>المادة الثانية</p> <p>تنسخ أحكام المواد والثالثة والعشرون</p> <p>المادة الثالثة والعشرون - مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، والمتسبب فيها.</p> <p>وتتقادم كل دعوى متعلقة بالتعويض دون الرد عليه،</p> <p>أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين دون الرد عليه.</p> <p>يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.</p> <p><u>كما يعتبر عدم جواب شركة التأمين على الطلب الموجه إليها داخل أجل 60 يوما سببا لقطع التقادم.</u></p>	<p>اعتبار عدم الرد على الطلب قاطعاً للتقادم حماية للضحايا من ضياع حقوقهم بسبب تأخر أو صمت شركات التأمين</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة كما وردت في المشروع	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الثالثة</p> <p>تتمم أحكام الظهير الشريف كما يلي:</p> <p>المادة الأولى مكررة -يراد بما يلي بمثابة قانون:</p> <p>-الأجر: الأجر الصافي معاش التقاعد ؛</p> <p>-الكسب المهني : الكسب المادة السابعة أدناه.</p> <p>غير أنه إذا اشتغل سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.</p> <p>إذا استفاد المصاب لتاريخ وقوع الحادثة.</p> <p>المادة الأولى مكررة مرتين -يراعى عند تحديد التعويض طبقاً لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني .غير أن مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية.</p> <p>المادة العشرون مكررة الضرر أو مطالبة:</p> <p>.....</p> <p>.....</p>	<p>المادة الثالثة</p> <p>تتمم أحكام الظهير الشريف كما يلي:</p> <p>المادة الأولى مكررة -يراد بما يلي بمثابة قانون:</p> <p>-الأجر: الأجر الصافي معاش التقاعد ؛</p> <p>-الكسب المهني : الكسب المادة السابعة أدناه.</p> <p>غير أنه إذا اشتغل سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.</p> <p>إذا استفاد المصاب لتاريخ وقوع الحادثة.</p> <p>المادة الأولى مكررة مرتين -يراعى عند تحديد التعويض طبقاً لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني .غير أن مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية.</p> <p><u>لا يجوز تشطير المسؤولية في الحالات التي يتعذر فيها تحديد الخطأ المرتكب بدقة، ويحتسب التعويض على أساس الحد الأقصى لفائدة الضحية.</u></p> <p>المادة العشرون مكررة الضرر أو مطالبة:</p> <p>.....</p> <p>.....</p>	<p>إضافة فقرة لمنع التعسف في استعمال تشطير المسؤولية من طرف شركات التأمين، ومعالجة الحالات التي تستعمل فيها الشركات غموض محاضر الحوادث لتخفيض التعويضات بشكل غير عادل.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة كما وردت في المشروع	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الرابعة</p> <p>يتمم الباب الثالث من الظهير كما يلي:</p> <p>قسم تمهيدي</p> <p>الشواهد الطبية</p> <p>المادة الرابعة مكررة - يحزر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:</p> <p>5. شهادة طبية أولية غير محددة بدقة؛</p> <p>6. شهادة طبية لتمديد المدة في الشهادة الطبية الأولية؛</p> <p>7. شهادة طبية للشفاء دائم أو بدونه؛</p> <p>8. شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.</p> <p>في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه.</p> <p>تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.</p>	<p>المادة الرابعة</p> <p>يتمم الباب الثالث من الظهير كما يلي:</p> <p>قسم تمهيدي</p> <p>الشواهد الطبية</p> <p>المادة الرابعة مكررة - يحزر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية:</p> <p>1. شهادة طبية أولية غير محددة بدقة؛</p> <p>2. شهادة طبية لتمديد المدة في الشهادة الطبية الأولية؛</p> <p>3. شهادة طبية للشفاء دائم أو بدونه؛</p> <p>4. شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية.</p> <p>في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة في البنود 1 و 2 و 3 أعلاه.</p> <p><u>يعتد بشهادة الطبيب المعالج في تحديد نسبة العجز،</u></p> <p><u>ويجب على الخبير الطبي تعليل أي مخالفة له بشكل صريح.</u></p> <p>تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.</p>	<p>اعتماد رأي الطبيب المعالج في نسبة العجز اعتبارا لكونه الأكثر دراية بالحالة الصحية للضحية وتطورها، وتجاهل رأيه يُضعف الإنصاف.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة كما وردت في المشروع	التعديل المقترح	التعليل																																																																																																																																															
<p>المادة الخامسة</p> <p>ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للأربع السنوات السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالآتي:</p> <table><tr><th>المرحلة من سنة 18 إلى سنة 19</th><th>المرحلة من سنة 19 إلى سنة 20</th><th>المرحلة من سنة 20 إلى سنة 21</th><th>المرحلة من سنة 21 إلى سنة 22</th><th>المرحلة من سنة 22 إلى سنة 23</th><th>المرحلة من سنة 23 إلى سنة 24</th><th>المرحلة من سنة 24 إلى سنة 25</th><th>المرحلة من سنة 25 إلى سنة 26</th><th>المرحلة من سنة 26 إلى سنة 27</th><th>المرحلة من سنة 27 إلى سنة 28</th><th>المرحلة من سنة 28 إلى سنة 29</th></tr><tr><td>10270</td><td>10730</td><td>11190</td><td>11650</td><td>12110</td><td>12570</td><td>13030</td><td>13490</td><td>13950</td><td>14410</td><td>14870</td></tr><tr><td>151334</td><td>142680</td><td>143824</td><td>145322</td><td>146820</td><td>148318</td><td>149816</td><td>151314</td><td>152812</td><td>154310</td><td>155808</td></tr><tr><td>152284</td><td>153782</td><td>155280</td><td>156778</td><td>158276</td><td>159774</td><td>161272</td><td>162770</td><td>164268</td><td>165766</td><td>167264</td></tr><tr><td>164616</td><td>165926</td><td>167232</td><td>168538</td><td>169844</td><td>171150</td><td>172456</td><td>173762</td><td>175068</td><td>176374</td><td>177680</td></tr><tr><td>179318</td><td>180742</td><td>182166</td><td>183590</td><td>185014</td><td>186438</td><td>187862</td><td>189286</td><td>190710</td><td>192134</td><td>193558</td></tr></table>	المرحلة من سنة 18 إلى سنة 19	المرحلة من سنة 19 إلى سنة 20	المرحلة من سنة 20 إلى سنة 21	المرحلة من سنة 21 إلى سنة 22	المرحلة من سنة 22 إلى سنة 23	المرحلة من سنة 23 إلى سنة 24	المرحلة من سنة 24 إلى سنة 25	المرحلة من سنة 25 إلى سنة 26	المرحلة من سنة 26 إلى سنة 27	المرحلة من سنة 27 إلى سنة 28	المرحلة من سنة 28 إلى سنة 29	10270	10730	11190	11650	12110	12570	13030	13490	13950	14410	14870	151334	142680	143824	145322	146820	148318	149816	151314	152812	154310	155808	152284	153782	155280	156778	158276	159774	161272	162770	164268	165766	167264	164616	165926	167232	168538	169844	171150	172456	173762	175068	176374	177680	179318	180742	182166	183590	185014	186438	187862	189286	190710	192134	193558	<p>المادة الخامسة</p> <p>ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، ويحدد الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني المعتمد في احتساب التعويض في مبلغ 13.270 درهماً سنوياً ابتداءً من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المهني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للأربع السنوات السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالآتي:</p> <table><tr><th>المرحلة من سنة 18 إلى سنة 19</th><th>المرحلة من سنة 19 إلى سنة 20</th><th>المرحلة من سنة 20 إلى سنة 21</th><th>المرحلة من سنة 21 إلى سنة 22</th><th>المرحلة من سنة 22 إلى سنة 23</th><th>المرحلة من سنة 23 إلى سنة 24</th><th>المرحلة من سنة 24 إلى سنة 25</th><th>المرحلة من سنة 25 إلى سنة 26</th><th>المرحلة من سنة 26 إلى سنة 27</th><th>المرحلة من سنة 27 إلى سنة 28</th><th>المرحلة من سنة 28 إلى سنة 29</th></tr><tr><td>10270</td><td>10730</td><td>11190</td><td>11650</td><td>12110</td><td>12570</td><td>13030</td><td>13490</td><td>13950</td><td>14410</td><td>14870</td></tr><tr><td>151334</td><td>142680</td><td>143824</td><td>145322</td><td>146820</td><td>148318</td><td>149816</td><td>151314</td><td>152812</td><td>154310</td><td>155808</td></tr><tr><td>152284</td><td>153782</td><td>155024</td><td>156638</td><td>158254</td><td>159868</td><td>161482</td><td>163096</td><td>164712</td><td>166326</td><td>167940</td></tr><tr><td>168540</td><td>170154</td><td>171768</td><td>173382</td><td>174996</td><td>176610</td><td>178224</td><td>179838</td><td>181452</td><td>183066</td><td>184680</td></tr><tr><td>186294</td><td>187908</td><td>189522</td><td>191136</td><td>192750</td><td>194364</td><td>195978</td><td>197592</td><td>199206</td><td>200820</td><td>202434</td></tr><tr><td>204038</td><td>205652</td><td>207266</td><td>208880</td><td>210494</td><td>212108</td><td>213722</td><td>215336</td><td>216950</td><td>218564</td><td>220178</td></tr></table>	المرحلة من سنة 18 إلى سنة 19	المرحلة من سنة 19 إلى سنة 20	المرحلة من سنة 20 إلى سنة 21	المرحلة من سنة 21 إلى سنة 22	المرحلة من سنة 22 إلى سنة 23	المرحلة من سنة 23 إلى سنة 24	المرحلة من سنة 24 إلى سنة 25	المرحلة من سنة 25 إلى سنة 26	المرحلة من سنة 26 إلى سنة 27	المرحلة من سنة 27 إلى سنة 28	المرحلة من سنة 28 إلى سنة 29	10270	10730	11190	11650	12110	12570	13030	13490	13950	14410	14870	151334	142680	143824	145322	146820	148318	149816	151314	152812	154310	155808	152284	153782	155024	156638	158254	159868	161482	163096	164712	166326	167940	168540	170154	171768	173382	174996	176610	178224	179838	181452	183066	184680	186294	187908	189522	191136	192750	194364	195978	197592	199206	200820	202434	204038	205652	207266	208880	210494	212108	213722	215336	216950	218564	220178	<p>تفادي الحيف والتمييز بين ضحايا السنوات الأولى من تطبيق القانون وضحايا السنوات اللاحقة، وضمان المساواة في التعويضات وتكافؤ الفرص دون تدرج زمني غير مبرر اجتماعيا.</p>
المرحلة من سنة 18 إلى سنة 19	المرحلة من سنة 19 إلى سنة 20	المرحلة من سنة 20 إلى سنة 21	المرحلة من سنة 21 إلى سنة 22	المرحلة من سنة 22 إلى سنة 23	المرحلة من سنة 23 إلى سنة 24	المرحلة من سنة 24 إلى سنة 25	المرحلة من سنة 25 إلى سنة 26	المرحلة من سنة 26 إلى سنة 27	المرحلة من سنة 27 إلى سنة 28	المرحلة من سنة 28 إلى سنة 29																																																																																																																																							
10270	10730	11190	11650	12110	12570	13030	13490	13950	14410	14870																																																																																																																																							
151334	142680	143824	145322	146820	148318	149816	151314	152812	154310	155808																																																																																																																																							
152284	153782	155280	156778	158276	159774	161272	162770	164268	165766	167264																																																																																																																																							
164616	165926	167232	168538	169844	171150	172456	173762	175068	176374	177680																																																																																																																																							
179318	180742	182166	183590	185014	186438	187862	189286	190710	192134	193558																																																																																																																																							
المرحلة من سنة 18 إلى سنة 19	المرحلة من سنة 19 إلى سنة 20	المرحلة من سنة 20 إلى سنة 21	المرحلة من سنة 21 إلى سنة 22	المرحلة من سنة 22 إلى سنة 23	المرحلة من سنة 23 إلى سنة 24	المرحلة من سنة 24 إلى سنة 25	المرحلة من سنة 25 إلى سنة 26	المرحلة من سنة 26 إلى سنة 27	المرحلة من سنة 27 إلى سنة 28	المرحلة من سنة 28 إلى سنة 29																																																																																																																																							
10270	10730	11190	11650	12110	12570	13030	13490	13950	14410	14870																																																																																																																																							
151334	142680	143824	145322	146820	148318	149816	151314	152812	154310	155808																																																																																																																																							
152284	153782	155024	156638	158254	159868	161482	163096	164712	166326	167940																																																																																																																																							
168540	170154	171768	173382	174996	176610	178224	179838	181452	183066	184680																																																																																																																																							
186294	187908	189522	191136	192750	194364	195978	197592	199206	200820	202434																																																																																																																																							
204038	205652	207266	208880	210494	212108	213722	215336	216950	218564	220178																																																																																																																																							

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الرقم الترتيب المتولي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
124049	125046	125944	126842	127740	128638	129536	130434	131332	132230	133128	134026	134924
133708	134606	135504	136402	137300	138198	139096	139994	140892	141790	142688	143586	144484
144238	145136	146034	146932	147830	148728	149626	150524	151422	152320	153218	154116	155014
157118	158016	158914	159812	160710	161608	162506	163404	164302	165200	166098	166996	167894

الرقم الترتيب المتولي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
86879	101126	103374	105621	107868	110115	112362	114610	116857	119104	121351	123598	125845
106579	108826	111073	113320	115567	117814	120061	122308	124555	126802	129049	131296	133543
114972	117219	119466	121713	123960	126207	128454	130701	132948	135195	137442	139689	141936
123239	125486	127733	129980	132227	134474	136721	138968	141215	143462	145709	147956	150203

الرقم الترتيب المتولي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63
76409	78656	80903	83150	85397	87644	89891	92138	94385	96632	98879
82359	84606	86853	89100	91347	93594	95841	98088	100335	102582	104829
88845	91092	93339	95586	97833	100080	102327	104574	106821	109068	111315
96779	99026	101273	103520	105767	108014	110261	112508	114755	117002	119249

الرقم الترتيب المتولي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
124049	125046	125944	126842	127740	128638	129536	130434	131332	132230	133128	134026	134924
133708	134606	135504	136402	137300	138198	139096	139994	140892	141790	142688	143586	144484
144238	145136	146034	146932	147830	148728	149626	150524	151422	152320	153218	154116	155014
157118	158016	158914	159812	160710	161608	162506	163404	164302	165200	166098	166996	167894

الرقم الترتيب المتولي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
86879	101126	103374	105621	107868	110115	112362	114610	116857	119104	121351	123598	125845
106579	108826	111073	113320	115567	117814	120061	122308	124555	126802	129049	131296	133543
114972	117219	119466	121713	123960	126207	128454	130701	132948	135195	137442	139689	141936
123239	125486	127733	129980	132227	134474	136721	138968	141215	143462	145709	147956	150203

الرقم الترتيب المتولي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63
76409	78656	80903	83150	85397	87644	89891	92138	94385	96632	98879
82359	84606	86853	89100	91347	93594	95841	98088	100335	102582	104829
88845	91092	93339	95586	97833	100080	102327	104574	106821	109068	111315
96779	99026	101273	103520	105767	108014	110261	112508	114755	117002	119249

التعلييل

التعديل المقترح

المادة كما وردت في المشروع

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

السابعة المادة	السابعة المادة	السابعة المادة
<p>بالجريدة نشره تاريخ من ابتداء التنفيذ حيز القانون هذا يدخل الواقعة الحوادث عن الناجمة الأضرار على أحكامه تطبق ولا الرسمية أن: غير التاريخ، هذا قبل</p> <p>إلغاء التدرج في تطبيق مقتضيات المتعلقة بالشواهد الطبية وتلك المتعلقة بالجدول الملحق، تفاديا للفراغ القانوني الذي قد يطيل مدة حرمان الضحايا من الاستفادة من مقتضيات هذا القانون وتماشيا مع التعديل رقم 9 أعلاه.</p>	<p>أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية</p> <p><u>تدخل حيز التنفيذ إلا بعد تحديد نماذج الشواهد الطبية المعنية بقرار للسلطة الحكومية المكلفة بالصحة في أجل أقصاه 3 أشهر؛</u></p> <p>الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.</p>	<p>أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية؛</p> <p>الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.</p>



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

**تعديلات مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
على مشروع قانون رقم 70.24
بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177
الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)
المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين
في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك**

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
1. 1	مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك	مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك الصادر بواسطة الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)	المشروع يملك سلطة تغيير القانون فقط، ولا يغير الظهير
2.	المادة الأولى.- بالرغم من المخالفة لما هو منصوص عليه «في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة «الرسمية، تعويض.....الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير «مركبة برية ذات محرك الإجماري بموجب القانون «رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف «رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما تم تغييره وتتميمه، أو التي تتسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.	المادة الأولى.- بالرغم من المخالفة لما هو منصوص عليه «في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة «الرسمية، تعويض.....الأضرار البدنية التي تتسبب فيها للغير «مركبة برية ذات محرك الإجماري بموجب القانون «رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف «رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما تم تغييره وتتميمه، أو التي تتسبب فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.	إدماج الأضرار النفسية في نطاق التعويض، بالنظر الى الضرر المتحقق في ما يتعلق بالصحة النفسية
3.	«المادة الثانية.- يشمل..... إن اقتضى الحال، «من وإلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية «ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات، والمصاريف والنفقات «التي يستلزمها استعمال جسم المصاب، أو إصلاح «أو استبدال الأجهزة التي فرضت	«المادة الثانية.- يشمل..... إن اقتضى الحال، «من وإلى مؤسسة صحية عمومية أو خاصة في المغرب أو الخارج للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية «ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات	إدراج مختلف أشكال المصاريف العلاجية التي تقتضيها

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
	استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة «إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام «جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك «حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية. (الباقي بدون تغيير).	والكشوفات الطبية، والمصاريف والنفقات «التي يستلزمها استعمال جسم المصاب، أو إصلاح «أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عاهة سابقة عن الحادثة «إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام «جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك «حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية. (الباقي بدون تغيير).	الوضعيات الطبية للضحايا
4.	«المادة الرابعة -. إذا نتج عن الحادثةوفاته. «ولزوج المصاب.....من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية «إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهمالحدود التالية: -«الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى «المشار إليه) ؛ -«الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف «الذكر لكل واحد منهم. «وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم «تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل. «يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير «المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا «بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن».	«المادة الرابعة -. إذا نتج عن الحادثةوفاته. «ولزوج المصاب.....من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية «إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهمالحدود التالية: -«الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى «المشار إليه) ؛ -«الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف «الذكر لكل واحد منهم. «وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم «تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل. «يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير «المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في	تدقيق العنصر المؤثر في تكلفة الدفن والمرتبط بالمسافة بين مكان الوفاة ومكان الدفن وأسعار نقل الجثامين.

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	النص الحالي	التعديل المقترح	تعليق التعديل
		حالة الوفاة أخذاً «بعين الاعتبار المسافة بين مكان الوفاة والمكان الذي سيتم فيه الدفن.»	
5.	<p>«المادة الحادية عشرة.- التعويض إلى المصاب:</p> <p>1-«الزوج 25 % ، وإذا تعددت الأرمال»التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرمال 40 % والذي يقسم عليهن «بالتساوي ؛</p> <p>2-«الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم : «أ) ؛ «د) من السنة السابعة عشرة فأكثر 10 % ؛ «هـ) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية «أو ذهنية التي لا يستطيعان حاجتهما وذلك دون «اعتبار السن 30 % ؛ 3-«الأصول : 10 % ؛ إذا كان أحد الأصول مصاباً بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع القيام بسد حاجاته 30 % ، وإذا كانا مصابين معا 25 % لكل منهما.</p>	<p>«المادة الحادية عشرة.- التعويض إلى المصاب:</p> <p>1-«الزوج 25 % ، وإذا تعددت الأرمال»التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرمال 40 % والذي يقسم عليهن «بالتساوي ؛</p> <p>2-«الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم : «أ) ؛ «د) من السنة السابعة عشرة فأكثر 10 % ؛ «هـ) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية «أو ذهنية التي لا يستطيعان حاجتهما وذلك دون «اعتبار السن 30 % ؛ 3-«الأصول : 10 % ؛ إذا كان أحد الأصول مصاباً بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع القيام بسد حاجاته 30 % ، وإذا كانا مصابين معا 25 % لكل واحد منهما.</p>	<p>اعتماد مصطلح الأحوال الشخصية يرتبط بمنظومة قانونية تم تجاوزها باعتماد مدونة الأسرة التي يخضع لها المواطنون، في حين يقتصر مصطلح الأحوال الشخصية على فئة المغاربة اليهود.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
	<p>4-«المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، «الذين كان % 10 ؛</p> <p>5-«الأشخاص الذين بالنفقة عليهم، والزوج «العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك : % 15 «لجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل المعتمد «بالنسبة إلى المصاب.</p> <p>«ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في د) من البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب «عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.»</p>	<p>4-«المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، «الذين كان % 10 ؛</p> <p>5-«الأشخاص الذين بالنفقة عليهم، والزوج «العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك : % 15 «لجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد «بالنسبة إلى المصاب.</p> <p>«ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في د) من البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب «عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله الشخصية.»</p> <p>نظام أحواله الشخصية.» النظام القانوني الذي تخضع له علاقته الأسرية.</p>	
6.	<p>المادة الثانية</p> <p>تنسخ أحكام المواد السابعة عشرة والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون والرابعة والعشرون من الظهير الشريف رقم 1.84.177</p> <p>المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر وتعوض كما يلي:</p> <p>«المادة السابعة عشرة.- يزداد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا «بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات «بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاجتماعي.</p>	<p>المادة الثانية</p> <p>تنسخ أحكام المواد السابعة عشرة والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون والرابعة والعشرون من الظهير الشريف رقم 1.84.177</p> <p>المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر وتعوض كما يلي:</p> <p>«المادة السابعة عشرة.- يزداد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا «بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات «بنص تنظيمي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات</p>	<p>التأطير القانوني لحالة تعذر صدور النصوص التنظيمية، بما يحفظ حقوق الضحايا.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
		والاحتياط «الاجتماعي». إذا تعذر إصدار هذا النص يزداد تلقائياً بنسبة العشر 10%	
7.	<p>«المادة الثالثة والعشرون.- مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقدم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب «أو المستحقين من ذويه إلى مقالة التأمين المعنية داخل أجل الخمس «سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء «المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم «المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.</p> <p>«وتتقدم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة «داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين «من ذويه بما يفيد امتناع مقالة التأمين عن منح التعويض أو انصرام «أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه،</p> <p>«أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من «قبل مقالة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوماً على تاريخ توصل المعني «بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.</p> <p>«يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع «الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان «إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.»</p>	<p>«المادة الثالثة والعشرون.- مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض بالتعويض «عن حوادث الشغل، يتقدم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب يقدمه المصاب «أو المستحقين من ذويه إلى مقالة التأمين المعنية داخل أجل الخمس «سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء «المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالمتسبب في الضرر، وإما تاريخ علم «المستحقين من ذويه بالوفاة والمتسبب فيها.</p> <p>«وتتقدم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة «داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين «من ذويه بما يفيد امتناع مقالة التأمين عن منح التعويض أو انصرام «أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه،</p> <p>«أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من «قبل مقالة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوماً على تاريخ توصل المعني «بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.</p> <p>«يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع «الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان «إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.»</p>	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
8.	<p>«المادة الرابعة والعشرون.- تتقدم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقالة التأمين المعنية داخل أجل خمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة «لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة «لتفاقم الأضرار.</p> <p>«وتتقدم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا «لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل خمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل «المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقالة التأمين عن «منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب «الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه «التعويض المقترح من قبل المقالة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوماً «على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.»</p>	<p>«المادة الرابعة والعشرون.- تتقدم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقالة التأمين المعنية داخل أجل خمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة «لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة «لتفاقم الأضرار.</p> <p>«وتتقدم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا «لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل لخمس عشر سنوات الذي يلي تاريخ توصل «المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقالة التأمين عن «منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوماً على تاريخ توصلها بطلب «الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه «التعويض المقترح من قبل المقالة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوماً «على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.»</p>	
9.	<p>المادة الثالثة</p> <p>تتم أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر بالمادة الأولى مكررة والمادة الأولى مكررة والعشرون مكررة كما يلي:</p> <p>«المادة الأولى مكررة.- يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا «المعتبر بمثابة قانون:</p> <p>«- الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من «مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهراً السابقة</p>	<p>المادة الثالثة</p> <p>تتم أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر بالمادة الأولى مكررة والمادة الأولى مكررة مرتين والعشرون مكررة كما يلي:</p> <p>«المادة الأولى مكررة.- يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا «المعتبر بمثابة قانون:</p>	اعتماد الاجر الصافي دون احتساب الاقتطاعات الضريبية واقتطاعات الحماية الاجتماعية

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
	«لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد؛	«- الأجر: الأجر الصافي من الضريبة كل اقتطاع ضريبي أو اجتماعي -الذي تقاضاه المصاب من «مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة «لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى «المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في «مفهوم الأجر معاش التقاعد؛	
10.	المادة السابعة يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن : -أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ النشر التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من المذكور بالجريدة الرسمية ؛ -الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.	المادة السابعة يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن : أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛ الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.	نفاذ القانون ابتداء من نفس التاريخ على جميع القضايا الرأجة اعمالا لقاعدة النص الأفضل للطرف الضعيف

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

رقم التعديل	النص الحالي	التعديل المقترح	تعليل التعديل
11.	<p>المادة الثامنة</p> <p>تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقاعد وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.</p> <p>يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.</p>	<p>المادة الثامنة</p> <p>تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقاعد وبنسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.</p> <p>يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه <u>سنة ابتداء من تاريخ ستة أشهر</u> نشره بالجريدة الرسمية.</p> <p>يتم تصحيح مبالغ التعويضات والمصاريف بناء على هذا القانون بمجرد صدور النصوص التنظيمية لصالح الضحايا وذوي الحقوق الذين تم تعويضهم على أساس المقتضيات المغيرة والمتممة.</p>	<p>تجنب تعطيل انفاذ القانون بتعطيل نصوصه التنظيمية، وضمان حق المعنيين بالاستفادة على أسس القانون المنشور في الجريدة الرسمية رغم تأخر صدور النصوص التنظيمية.</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتنظيم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

†.XIIΛξ† | IICTOξΘ



•ΘQII•C•I



•OZZξC | ξCξξII•Q



المملكة المغربية



البرلمان



مجلس المستشارين



تعديلات المستشاران البرلمانين خالد السطي ولبنى علوي

على مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتنظيم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)

المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

(كما وافق عليه مجلس النواب)

مجلس المستشارين

الولاية التشريعية 2021-2027

السنة التشريعية 2025-2026

التعديل رقم 1

المادة الأولى

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	التعليق
المادة الثالثة -زيادة للمصاب: «أ (في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج» عن العجز. « لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز» مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة» لها . «يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب» المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية،» وقسمة الناتج على عدد أيام السنة ؛ «ب (في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج» عن هذا المعتبر بمثابة قانون».	المادة الثالثة -زيادة للمصاب: «أ (في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج» عن العجز. « لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز» مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة» لها . «يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب» المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية،» وقسمة الناتج على عدد أيام السنة ؛ «ب (في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج» عن هذا المعتبر بمثابة قانون».	لأن العجز يكون مثبتا بشهادة طبية تعرض على خبير قضائي لتحديد العجز المؤقت الحقيقي دون حاجة لإثبات التوقف لأنه في عدد من الحالات يكون توقفا مؤقتا كليا ولكن آثار الحداث تؤثر بشكل فعلي على كسب أو أجر المصاب.

التعديل رقم 2

المادة الأولى

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الرابعة - إذا نتج عن الحادثة..... وفاته.</p> <p>«ولزوج المصاب..... من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية» إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفولييه وحدهم «الحق..... الحدود التالية:</p> <p>-«الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المنفي الأدنى « الذي يعادل الكسب المنفي الحقيقي خلال تاريخ وقوع الحادث المشار إليه ؛</p> <p>-«الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف « الذكر لكل واحد منهم.</p> <p>«وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم «تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.</p> <p>«يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير» المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا» بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن».</p>	<p>المادة الرابعة - إذا نتج عن الحادثة..... وفاته.</p> <p>«ولزوج المصاب..... من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية» إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفولييه وحدهم «الحق..... الحدود التالية:</p> <p>-«الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المنفي الأدنى « الذي يعادل الكسب المنفي الحقيقي خلال تاريخ وقوع الحادث المشار إليه ؛</p> <p>-«الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف « الذكر لكل واحد منهم.</p> <p>«وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم «تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.</p> <p>«يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير» المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذا» بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن».</p>	<p>من أجل ضمان حقوق المصابين.</p>

التعديل رقم 3

المادة الأولى

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	التعليق
المادة الرابعة عشرة - يجب أن يغير المبلغان «الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع» رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثه بالقانون» رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في» 4 جمادى الأولى (6 1435 مارس «). 2014	المادة الرابعة عشرة - يجب أن يغير <u>المبلغان المبلغ الأقصى</u> «الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع» رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثه بالقانون» رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في» 4 جمادى الأولى (6 1435 مارس «). 2014	لأن المبلغ الأدنى يراجع تلقائيا من طرف الحكومة.

التعديل رقم 4

المادة الأولى

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	التعليق
<p>المادة الثامنة عشرة - فيما عدا طلبات.....، «التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن «للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء «أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا..... «بالتعويض، من مقاوله أو مقاولات التأمين المعنية من ضرر.</p> <p>«ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني «بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل،» ويجب أن يشفع..... التالي بيانها : -«نسخة القضائية ؛ -« -«وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛ -«نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛ (الباقى لا تغيير فيه)</p>	<p>المادة الثامنة عشرة - فيما عدا طلبات.....، «التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن «للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء «أو على المستحقين من ذويه أن يطلبوا..... «بالتعويض، من مقاوله أو مقاولات التأمين المعنية من ضرر.</p> <p>«ويقدم الطلب الأنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني «بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل،» ويجب أن يشفع..... التالي بيانها : -«نسخة القضائية ؛ -« -«وسائل إثبات الأجر أو الكسب المهني ؛ -«نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية ؛ (الباقى لا تغيير فيه)</p>	<p>يضرِب هذا المقتضى في المبدأ الدستوري المتعلق بالمساواة. ولأنه لا يمكن تقدير ضرر بعض الشرائح مثل ربات البيوت مثلاً.</p>

التعديل رقم 5

المادة الثالثة

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	التعليل
المادة الأولى مكررة -يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا» المعتبر بمثابة قانون: -«الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من» مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة» لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى» المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد؛ (الباقى لا تغيير فيه)	المادة الأولى مكررة -يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا» المعتبر بمثابة قانون: -«الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من» مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة» لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى» للأجر المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه . ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد؛ (الباقى لا تغيير فيه)	لأن الضريبة التي يؤديها الأجير هي حق له ويؤديها مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة. وبالتالي، لا يحق لشركات التأمين أن تستثنيها من رأس المال الذي يحتسب على أساسه التعويض. ولأن الحد الأدنى للأجر يجب أن يكون موحدًا.

التعديل رقم 6

المادة الثالثة

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	التعليل
«المادة الأولى مكررة -يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا» المعتبر بمثابة قانون: -«الأجر: الأجر الصافي معاش التقاعد ؛ -«الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا «الضريبة، مقابل مزاولته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا» الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في «المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله» حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.	«المادة الأولى مكررة -يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا» المعتبر بمثابة قانون: -«الأجر: الأجر الصافي معاش التقاعد ؛ -«الكسب المهني : الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا «الضريبة، مقابل مزاولته لنشاط أو مهنة حرة، خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا» الكسب عن الحد الأدنى للأجر المحدد في الجدول المشار إليه في «المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المهني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله» حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.	لأن الضريبة التي يؤديها الأجير هي حق له ويؤديها مساهمة منه في تحمل الأعباء العامة. وبالتالي، لا يحق لشركات التأمين أن تستثنيها من رأس المال الذي يحتسب على أساسه التعويض. ولأن الحد الأدنى للأجر يجب أن يكون موحدا.

التعديل رقم 7

المادة السابعة

النص كما وافق عليه مجلس النواب	التعديل المقترح	التعليق
<p>يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن :</p> <p>-أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛</p> <p>-الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.</p>	<p>يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ ويطبق على جميع الحوادث التي لم يتم تسويتها ، غير أن :</p> <p>-أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛</p> <p>-الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.</p>	<p>الرجوع للصيغة الأصلية من أجل حماية حقوق المصابين.</p>

جدول التصويت

نتيجة التصويت على المادة			نتيجة التصويت على التعديل			موقف أصحاب التعديل	موقف الحكومة	مقدم التعديل	المادة	
الموافقون	المعارضون	المتنعون	الموافقون	المعارضون	المتنعون					
الإجماع			-			السحب	غير مقبول	ورد بشأنه تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	العنوان	
الإجماع كما عدلت			لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	<u>ورد بشأنه 3 تعديلات:</u>	المادة الأولى	المادة الأولى
			الإجماع			مقبول		تعديلان مقدمان من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية		
			-			السحب	غير مقبول	تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل		
الإجماع			لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	<u>ورد بشأنها 3 تعديلات:</u>	المادة الثانية	
			الإجماع			مقبول (كما ورد)		تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية		

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

		تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	غير مقبول	السحب	-
المادة الثالثة	الإجماع	<u>ورد بشأنه تعديلات:</u> تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	مقبول (كما ورد)		الإجماع
		تعديل مقدم من السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي	غير مقبول	السحب	-

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الإجماع	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	ورد بشأنها 8 تعديلات: 4 تعديلات مقدمة من الفريق الحركي التعديل 1	المادة الرابعة
				-	غير مقبول	التعديل 2	
				-	غير مقبول	التعديل 3	
				-	غير مقبول	التعديل 4	
	الإجماع			مقبول (كما ورد)		تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	
	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	تعديل مقدم من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

	تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل				غير مقبول	السحب	-
	تعديل مقدم من السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي				غير مقبول	السحب	-
الإجماع	لم يرد بشأنها أي تعديل						المادة الخامسة
الأجماع	ورد بشأنها 4 تعديلات مقدمة من الفريق الحركي	غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد	المادة السادسة
الإجماع	لم يرد بشأنها أي تعديل						المادة السابعة
الإجماع	ورد بشأنها <u>تعديلات</u> مقدمان من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	مقبولان (كما وردا)	الإجماع				المادة الثامنة

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة التاسعة	لم يرد بشأنها أي تعديل						الإجماع
المادة العاشرة	ورد بشأنها تعديلات مقدمان من الفريق الحركي		غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد
المادة الحادية عشرة	ورد بشأنها 5 تعديلات		مقبول (كما ورد)		الإجماع		
	تعديلات مقدمان من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية		غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد
	تعديلات مقدمان من فريق الاتحاد المغربي للشغل		غير مقبول	السحب	-		
	تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل		غير مقبول	السحب	-		
المادة الثالثة عشرة	لم يرد بشأنها أي تعديل						الإجماع

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الإجماع	ورد بشأنها 4 تعديلات					تعديل مقدم من الفريق الحركي	المادة الرابعة عشرة
	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول		
	الإجماع			مقبول (كما ورد)		تعديلان مقدمان من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	
	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول		
	-			السحب	غير مقبول	تعديل مقدم من السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي	
الإجماع	لم يرد بشأنها أي تعديل						المادة الخامسة عشرة
الإجماع	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	ورد بشأنها تعديلات تعديل مقدم من الفريق الحركي	المادة السادسة عشرة

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

		لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	
الإجماع كما عدلت	الإجماع			مقبول		ورد بشأنها 11 تعديلا		
	-			السحب	غير مقبول	3 تعديلات مقدمة من فرق ومجموعة الأغلبية		
					غير مقبول			
	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	3 تعديلات مقدمة من الفريق الحركي		
	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول			
	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول			
	الإجماع			مقبول		تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية		

المادة الثامنة
عشرة

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

	تعديلان مقدمان من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد
	تعديل مقدم من فريق الاتحاد المغربي للشغل	غير مقبول	السحب	-		
	تعديل مقدم من السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي	غير مقبول	السحب	-		
المادة التاسعة عشرة	<u>ورد بشأنها تعديلات</u>	غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد
	<u>تعديل</u> مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية					
	تعديل مقدم من فريق الاتحاد المغربي للشغل	غير مقبول	-			
الإجماع						

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة الحادية والعشرون	ورد بشأنها <u>تعديلان</u> مقدمان من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد	الإجماع
المادة الخامسة والعشرون	ورد بشأنها <u>تعديل</u> مقدم من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	مقبول (كما ورد)	الإجماع			الإجماع	
المادة السادسة والعشرون	لم يرد بشأنها أي تعديل						الإجماع
المادة السابعة والعشرون	ورد بشأنها <u>تعديل</u> مقدم من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد	الإجماع
التصويت على المادة الأولى برمتها							
المادة الثانية	المادة السابعة عشرة	ورد بشأنها <u>3 تعديلات</u> تعديل مقدم من الفريق الحركي	غير مقبول	-	لا أحد	8	الإجماع

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

		تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية		مقبول (كما ورد)		الإجماع		
		تعديل مقدم من مجموعة الكونغرس الديمقراطية الديمقراطية للشغل		غير مقبول	السحب	-		
المادة الثانية	المادة العشرون	ورد بشأنها تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية		غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد
	المادة الثانية والعشرون	ورد بشأنها 3 تعديلات مقدمة من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية		مقبول (كما ورد)		الإجماع		
				مقبول (كما ورد)				
				غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد
	المادة الثالثة والعشرون	ورد بشأنها 5 تعديلات تعديلان مقدمان من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية		مقبول (كما ورد)		الإجماع		
				غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

									تعديلان مقدمان من فريق الاتحاد المغربي للشغل	غير مقبول	السحب	
									تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	غير مقبول	السحب	
المادة الرابعة والعشرون	ورد بشأنها 3 تعديلات	مقبول (كما ورد)	غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد	الإجماع				
												تعديلان مقدمان من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية
												تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
التصويت على المادة الثانية برمتها												
المادة الثالثة	المادة الأولى مكررة	ورد بشأنها 7 تعديلات	غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد	الإجماع	6	2	لا أحد	
		تعديل مقدم من الفريق الحركي	غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد	الإجماع				

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

			لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	
			لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	تعديلان مقدمان من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
			لا أحد	6	2	التشبت	غير مقبول	تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
			لا أحد	6	2	التشبت	غير مقبول	تعديلان مقدمان من السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي	
الإجماع			لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	<u>ورد بشأنها 3 تعديلات</u> تعديل مقدم من الفريق الحركي	المادة الأولى مكررة
			لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	مرتين

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

		تعديل مقدم من فريق الاتحاد المغربي للشغل	غير مقبول	-	لا أحد	8	لا أحد		
	المادة العشرون مكررة	ورد بشأنها 3 تعديلات مقدمة من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية	مقبولين (كما ورد)	الإجماع				الإجماع	
	المادة السابعة والعشرون مكررة	لم يرد بشأنها أي تعديل							
	التصويت على المادة الثالثة برمتها								
	المادة الرابعة	عنوان القسم التمهيدي	لم يرد بشأنها أي تعديل						الإجماع

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الإجماع	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	ورد بشأنها 4 تعديلات تعديلان مقدمان من الفريق الحركي	المادة الرابعة مكررة
	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	
	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	تعديل مقدم من فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الإجماع	التصويت على المادة الرابعة برمتها						
الإجماع	لا أحد	8	لا أحد	-	غير مقبول	ورد بشأنها تعديلات: تعديل مقدم من الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	المادة الخامسة
	-			السحب	غير مقبول	تعديل مقدم من فريق الاتحاد المغربي للشغل	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الإجماع			لم يرد بشأنها أي تعديل					المادة السادسة	
1	1	6	-			السحب	غير مقبول	ورد بشأنها 4 تعديلات: تعديل مقدم من فرق ومجموعة الأغلبية	المادة السابعة
						السحب	غير مقبول	تعديل مقدم من فريق الاتحاد المغربي للشغل	
			1	6	1	التشبت	غير مقبول	تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
			1	6	1	التشبت	غير مقبول	تعديل مقدم من السيد المستشار خالد السطي والسيدة المستشارة لبنى علوي	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الإجماع	-	السحب	غير مقبول	ورد بشأنها 3 تعديلات: تعديلان مقدمان من فرق ومجموعة الأغلبية	المادة الثامنة
	-	السحب	غير مقبول	تعديل مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	

التصويت على مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك برمته:

الموافقون: 6

المعارضون: لا أحد

المتنعون: 2

**مشروع القانون كما وافقته عليه اللجنة
معدلاً**

**مشروع قانون رقم 70.24
بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177
الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)
المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين
في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك**

(كما وافقت عليه اللجنة المختصة بمجلس المستشارين في 05 يناير 2026)

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

مشروع قانون رقم 70.24
بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177
الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984)
المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين
في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

المادة الأولى

تغير وتتمم على النحو التالي أحكام المواد الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشرة والثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة والسادسة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة والحادية والعشرون والخامسة والعشرون والسادسة والعشرون والسابعة والعشرون من الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك :

«المادة الأولى.- بالرغم من المخالفة لما هو منصوص عليه في ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون ومع مراعاة الاتفاقيات الدولية المصادق عليها من لدن المملكة المغربية والمنشورة بالجريدة الرسمية، تعوض فيها للغير مركبة برية ذات محرك الإجباري بموجب القانون رقم 17.99 المتعلق بمدونة التأمينات الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.02.238 المؤرخ في 25 من رجب 1423 (3 أكتوبر 2002) كما تم تغييره وتتميمه، أو التي تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية، أو التي تسببت فيها مركبة برية بمحرك كهربائي.»

«المادة الثانية.- يشمل إن اقتضى الحال، من و إلى مؤسسة صحية للاستشفاء والعلاج، والمصاريف الطبية ومصاريف الاستشفاء ومصاريف التحليلات، والمصاريف والنفقات التي يستلزمها استعمال جسم المصاب، أو إصلاح أو استبدال الأجهزة التي فرضت استعمالها عامة سابقة عن الحادثة إذا أصبحت غير صالحة للاستعمال بسبب الحادثة، وبوجه عام جميع المصاريف التي يستوجبها علاج المصاب في الحادثة بما في ذلك «حصص الترويض التي أجراها لاسترجاع حركاته العادية.

(الباقى بدون تغيير.)

«المادة الثالثة.- زيادة للمصاب :

«أ) في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن العجز.

«لا يعتبر المصاب الذي يزاول إحدى المهن المنظمة في حالة عجز مؤقت عن العمل نتيجة الحادثة إلا إذا تم احترام المساطر المتعلقة بالتوقف المؤقت عن مزاولة المهنة المنصوص عليها في القوانين المنظمة لها.»

«يحتسب مبلغ التعويض المذكور بضرب مبلغ الأجر أو الكسب المهني السنوي للمصاب في عدد أيام العجز المثبتة في الشهادة الطبية، وقسمة الناتج على عدد أيام السنة :

«ب) في حالة عجز عن فقد الأجر أو الكسب المهني الناتج عن هذا المعتبر بمثابة قانون.»

«المادة الرابعة.- إذا نتج عن الحادثة وفاته.

«ولزوج المصاب من الدرجة الأولى وفروعه من الدرجة الثانية إذا توفي سلفا الفرع الرابط بينهما، ولكافليه ومكفوليه وحدهم «الحق الحدود التالية :

«- الزوج : ضعف مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى «المشار إليه) :

«-الأصول والفروع أو الكافلين والمكفولين : ثلاثة أنصاف الذكر لكل واحد منهم.

«وترجع مصاريف الجنازة ونقل الجثمان إلى من قام بأدائها، ويتم تقدير مصاريف الجنازة وفقا للعرف والعادة الجاري بهما العمل.

«يحدد بنص تنظيمي، المبلغ الأدنى لمصاريف الجنازة وكذا المعايير المعتمدة لاحتساب مصاريف نقل جثمان المصاب في حالة الوفاة أخذًا بعين الاعتبار المكان الذي سيتم فيه الدفن.»

«المادة الخامسة.- يشمل التالية :

«1 - رأس المال المعتمد سن المصاب في تاريخ الحادثة وأجره أو كسبه المهني والذي يشار إليه أدناه ب «رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب». وإذا كان الأجر أو الكسب المهني للمصاب غير وارد في الجدول السالف الذكر، يتم تحديد رأس المال المعتمد الموافق لهذا الأجر أو الكسب المهني، باعتبار سن المصاب في تاريخ الحادثة، وفقا للصيغة الحسابية التالية :

«رأس المال المعتمد = رأس المال 1 + [(أجر المصاب - الأجر 1) / (الأجر 2 - الأجر 1)] × (رأس المال 2 - رأس المال 1)

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتعلق بميثاق قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-2-

<p>«المادة العاشرة- تضاف تعويضات تكميلية تحدد استنادا إلى جدول تقدير نسب العجز المنصوص عليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك بضرب النسب التالية حسب الحالة، إما في رأس المال المعتمد المطابق لسن المصاب وبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المبين المعتمد بالنسبة إلى المصاب :</p> <p>«أ) العجز البدني الدائم لسن المصاب وبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى المادة الخامسة أعلاه :</p> <p>«ب) :</p> <p>«ج) تشويه الخلقة بدني :</p> <p>«- إذا لم تكن كان مهما جدا :</p> <p>«- إذا كانت له آثار سيئة على حياة المصاب المهنية : «يساوي 10 % أو يقل عنها، وإذا تجاوزت نسبة العجز البدني الدائم 10 %، يحتسب التعويض الممنوح للمصاب باعتماد النسب المنصوص عليها في هذا المقطع :</p> <p>(الباقى بدون تغيير.)</p> <p>«المادة الحادية عشرة- التعويض إلى المصاب :</p> <p>«1 - الزوج 25 %، وإذا تعددت الأرامل «التعويضات الممنوحة إلى جميع الأرامل 40 % والذي يقسم عليهن بالتساوي :</p> <p>«2 - الفروع والأطفال المكفولون، لكل واحد منهم :</p> <p>«أ) :</p> <p>..... :</p> <p>«د) من السنة السابعة عشرة فأكثر 10 % :</p> <p>«هـ) الفرع والطفل المكفول الموجودان في وضعية إعاقة بدنية أو ذهنية التي لا يستطيعان حاجتهما وذلك دون اعتبار السن 30 % :</p> <p>«3 - الأصول : 10 % :</p> <p>إذا كان أحد الأصول مصابا بعاهة بدنية أو عقلية لا يستطيع معها القيام بسد حاجاته 30 %، وإذا كانا مصابين معا 25 % لكل واحد منهما.</p> <p>«4 - المستحقون الآخرون، غير المشار إليهم في البنود 1 و2 و3 أعلاه، الذين كان 10 % :</p>	<p>«بحيث يكون :</p> <p>«الأجر 1: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يقل مباشرة عن أجر المصاب.</p> <p>«الأجر 2: هو الأجر المحدد في الجدول الذي يفوق مباشرة أجر المصاب.</p> <p>«رأس المال 1: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 1 وسن المصاب.</p> <p>«رأس المال 2: هو رأس المال المعتمد الموافق للأجر 2 وسن المصاب :</p> <p>«2 - نسبة عجز المصاب المحددة استنادا إلى، أقل من خمس (1/5) مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى في البند 1 أعلاه.»</p> <p>«المادة السادسة- يجب يثبت مبلغ أجره أو كسبه المهني، ويمكن إثبات ذلك بأي وسيلة من وسائل الإثبات. وإذا لم يثبت المصاب أن له أجرا أو كسبا مهنيا، اعتبر كما لو كان أجره أو كسبه المهني يساوي الخامسة أعلاه.»</p> <p>«المادة السابعة- إذا كان المصاب «وتعذر التمييز في كسبه المهني من ذلك أمواله، وجب تقدير الأجر أو الكسب المهني المعتمد بالنسبة إلى المصاب، باعتبار الأجر أو الكسب المهني يقوم به.»</p> <p>«المادة الثامنة- إذا لم يكن للمصاب حين وقوع الحادثة أجر أو كسب مهني يدر عليه أجرا أو كسبا مهنيا يفوق المبلغ منح تعويضا وفقا للأسس التالية :</p> <p>«- ثلاثة أنصاف الأجر أو الكسب المهني تأهيلا مهنيا قبل حصوله على شهادة البكالوريا، أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة :</p> <p>«- ضعف المبلغ الأدنى سلك الإجازة من الدراسات العليا أو كان يلقن تأهيلا مهنيا بعد حصوله على «شهادة البكالوريا أو ما يعادلها أو أنهى دراسته أو تأهيله في هذه المرحلة :</p> <p>«- ثلاثة أمثال المصاب في سلك الماستر أو الدكتوراه من الدراسات العليا أو أنهى دراسته في هذه المرحلة.»</p> <p>«المادة التاسعة- لتحديد رأس المال المعتمد بالنسبة إلى المصاب في نسبة العجز البدني الدائم اللاحق به.»</p>
--	---

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتعلق بمشاة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-3-

<p>«المادة الثامنة عشرة.- فيما عدا طلبات.....، «التي يجوز للمعني بالأمر أن يقدمها متى شاء ، يمكن «للمصاب فور استقرار جراحه المثبت بشهادة طبية للشفاء «أو المستحقين من ذويه أن يطلبوا «بالتعويض، من مقالة أو مقاولات التأمين المعنية..... من ضرر. «ويقدم الطلب الآنف الذكر، الذي يجب أن يتضمن عنوان المعني «بالأمر ورقم هاتفه وبريده الإلكتروني - عند الإقتضاء، بكل وسيلة تثبت تاريخ التوصل، ويجب أن يشفعالتالي بيانه : «- نسخة القضائية : «- نسخة من البطاقة الوطنية للتعريف الإلكترونية أو مستخرج «من شهادة ميلاد المصاب والمستحقين من ذويه إن اقتضى الحال : «- وسائل إثبات الأجر أو الكسب المتي : «- نسخة من الشواهد الطبية أو تقارير الخبرة الطبية : «- غير ذلك.....الأضرار. «إذا نتج عن الحادثة عجز بدني دائم وعند الاقتضاء أحد أو كل «الأضرار الواردة في المادة العاشرة أعلاه، يحدد الطبيب المعالج «والطبيب المنتدب من قبل المقابلة المؤمنة، باتفاق مشترك، في تقرير «الخبرة الطبية، نسبة العجز البدني الدائم وطبيعة ودرجة الأضرار «المشار إليها في المادة العاشرة المذكورة استنادا إلى جدول تقدير نسب «العجز المشار إليه في المادة الخامسة أعلاه، وذلك داخل أجل أقصاه «خمس عشرة يوما من تاريخ إشعار الطبيب المعالج من لدن مقابلة «التأمين باسم الطبيب الذي عينته والمعلومات المتعلقة به. يجب على «مقابلة التأمين أن تعين الطبيب المذكور داخل أجل خمسة أيام من «تاريخ توصلها بالمستندات المشار إليها في الفقرة الثانية أعلاه. «وفي حالة عدم توصل الطبيب إلى اتفاق مشترك، يمكن للمقابلة «المؤمنة تعيين طبيب خبير مختص على نفقتها، يقترحه الطبيب «المعالج للمصاب داخل أجل خمسة أيام الذي يلي أجل خمسة عشر «يوما المنصوص عليه في الفقرة الثالثة أعلاه. وفي هذه الحالة، يجب «على الطبيب الخبير المختص تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه «خمس عشرة يوما يبتدى من تاريخ تعيينه. «وإذا لم يقم الطبيب المعالج للمصاب بتقديم أي اقتراح داخل أجل «خمس أيام المنصوص عليه في الفقرة الرابعة أعلاه، تقوم مقابلة التأمين، «تلقائيا، بتعيين طبيب خبير مختص داخل أجل خمسة أيام الذي يلي «الأجل المذكور مع إشعار المصاب أو المستحقين من ذويه بذلك. ويتعين «على الطبيب المعين تقديم تقرير طبي داخل أجل أقصاه خمسة عشر «يوما يبتدى من تاريخ تعيينه.</p>	<p>«5- الأشخاص الذين بالنفقة عليهم، والزوج «العاجز عن الإنفاق شريطة أن يقدموا طلبا بذلك : 15 % «للجميع، تقسم بينهم بالتساوي ولا تستنزل من رأس المال المعتمد «بالنسبة إلى المصاب. «ويشترط لمنح التعويض للأشخاص المنصوص عليهم في د) من «البند 2 والبنود 3 و4 و5 من الفقرة الأولى أعلاه إثبات إنفاق المصاب «عليهم، ما عدا إذا كان هذا الأخير ملزما بذلك بموجب نظام أحواله «الشخصية.» «المادة الثالثة عشرة.- إذا لم المعتمد، أجريت «كل واحد منهم.» «المادة الرابعة عشرة.- يجب أن يغير المبلغان «الخامسة أعلاه، كل خمس سنوات بموجب نص تنظيمي بعد استطلاع «رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي المحدثة بالقانون «رقم 64.12 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.10 المؤرخ في 4 «جمادى الأولى 1435 (6 مارس 2014).» «المادة الخامسة عشرة.- يدفع، غير أنه : «أ) يدفع المصاب القاصرين إلى «حين بلوغهم سن الرشد القانوني؛ «ب) ويدفع بدني دائم. ويجب «أن يساوي قسط التعويض، المدفوع في شكل إيراد، ثلث (1/3) مبلغ «التعويض المستحق للمصاب، ويرسم رصيده مبلغ التعويض الباقي «إلى أن يدفع إلى مستحقه عند بلوغ سن الرشد القانوني. «وتتم الرسملة الوطني للتقاعد «والتأمين المحدث بالظهير الشريف (27 أكتوبر 1959)، «كما وقع تغييره وتتميمه، بعد خصم مصاريف إدارة خدمة الإيراد «المحددة ضمن الأسس المشار إليها في المادة السادسة عشرة بعده. «وإذا كان مبلغ الإيراد السنوي المحسوب وفقا من ربع (1/4) «مبلغ الأجر أو الكسب المهني الأدنى بكامله في شكل رأس مال.» «المادة السادسة عشرة.- يجب كلما تعين «الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين الآنف الذكر. ويحتسب الإيراد «المذكور وفق الأسس المحددة بنص تنظيمي. «وتدفع جميع الإيرادات في متم كل شهر.»</p>
---	--

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-4-

<p>«3 - على تسببت فيها مركبات متصلة بسكة حديدية.»</p> <p>«المادة السابعة والعشرون- لا تطبق»</p> <p>«اللاحقة بالمركبة أو غيرها أو خارجها.»</p>	<p>«وفي حالة تعدد مقاولات التأمين التي تضمن على أول مقابلة رفع إليها بالقسط الذي يتحمله المدينون الآخرون المعنيون بمن فهم صندوق ضمان حوادث السير إن اقتضى الحال.»</p>
<p>المادة الثانية</p>	<p>«غير أنه إذا أقيمت حصول اتفاق بين مقابلة التأمين والمعنيين بالأمر وإما طلب التعويض من مقابلة التأمين المعنية بهذا الشأن.»</p>
<p>تنسخ أحكام المواد السابعة عشرة والعشرون والثانية والعشرون والثالثة والعشرون والرابعة والعشرون من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المتبر بمثابة قانون السالف الذكر وتعوض كما يلي :</p>	<p>«المادة التاسعة عشرة- يجب على مقابلة التأمين أن تقوم،»</p> <p>«.....، بإعلام الطالب، بواسطة وسائل التبليغ المنصوص عليها في قانون المسطرة المدنية، بمبلغ التعويض الذي تقترحه»</p> <p>«بمثابة قانون أو برفض التعويض. ويعتبر عدم تقديم مقابلة التأمين المعنية لأي اقتراح تعويض داخل الأجل المذكور بمثابة رفض للتعويض.»</p>
<p>«المادة السابعة عشرة- يزداد في مجموع الإيرادات الممنوحة عملا بما هو منصوص عليه في هذا الباب مرة واحدة كل خمس سنوات»</p> <p>«بنص تنظيبي بعد استطلاع رأي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي.»</p>	<p>«يجب الطالب مقابلة التأمين خلال التالية لتوصله بمقترح التعويض بقبوله أو رفضه لمبلغ التعويض المقترح بأي وسيلة تثبت تاريخ التوصل.»</p>
<p>«وتمول تكاليف الزيادة المذكورة من العائدات التي يحصل عليها الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين من إدارة الإيرادات المنصوص عليها في هذا الباب، ومن مساهمة تدفعها مقاولات التأمين وإعادة التأمين تتناسب مع حصة كل مقابلة من مجموع الأقساط أو الاشتراكات»</p> <p>«الصادرة بالمغرب برسم السنة المالية المنصرمة والمتعلقة بتأمين المركبات البرية ذات محرك، دون أن تتعدى 1 % من مبلغ الأقساط أو الاشتراكات المذكورة خالصة من الإلغاءات والرسوم.»</p>	<p>«وفي حالة القبول يجب على مقابلة التأمين دفع يوما التالية لتوصلها بقبوله لمبلغ التعويض المقترح.»</p> <p>«ويعد هذا التعويض الواردة في المادة الثانية أعلاه والمادة العشرين بعده.»</p>
<p>«المادة العشرون- يجوز للمصاب أو للمستحقين من ذويه إثر وفاته، في حالة تفاقم الضرر نتيجة الحادثة، أن يقدموا طلبا مرفقا بشهادة طبية تثبت التفاقم إلى مقابلة التأمين المعنية من أجل التعويض عنه، وتطبق في هذه الحالة أحكام المادة الثامنة عشرة أعلاه باستثناء الفقرة الأخيرة منها والمادة التاسعة عشرة أعلاه.»</p>	<p>«المادة الحادية والعشرون- إذا لم تدفع مقابلة التأمين مصفى، بمقتضى صلح بين الطرفين أو مقرر قضائي نهائي، استحق المستفيدون تعويضا لا يقل عن 30 % ولا يتجاوز 50 % من المبالغ المحجوزة بغير موجب.»</p>
<p>«المادة الثانية والعشرون- تطبق أحكام المادة 1-279 من القانون رقم 17.99 السالف الذكر على كل مقابلة تأمين لم تقم بدفع التعويض المستحق كلا أو بعضا داخل الأجل المحدد سواء أثبت ذلك في نطاق إجراء مراقبة أو فحص تقوم به هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي أو بناء على شكاية للمصاب أو المستحقين من ذويه موجهة إلى الهيئة المذكورة.»</p>	<p>«المادة الخامسة والعشرون- يوجه ضباط وأعوان حادثة سير ترتبت عليها أضرار بدنية، نسخة بالحادثة إلى مقابلة التأمين المعنية أو صندوق ضمان حوادث السير داخل أجل أقصاه شهر من تاريخ وقوع الحادثة، يمكن تمديده لخمسة عشر (15) يوما إذا اقتضت ذلك ظروف استثنائية. وتسلم أو توجه المسؤول المدني والمصاب أو المستحقين من ذويه إذا طلبوا ذلك.»</p>
<p>«المادة الثالثة والعشرون- مع مراعاة التشريع المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل، يتقدم كل طلب تعويض لم يقدمه المصاب أو المستحقين من ذويه إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية للشفاء المثبتة لاستقرار جراح المصاب وعلمه بالتنسبب في الضرر، وإما تاريخ علم «المستحقين من ذويه بالوفاة والتنسبب فيها.»</p>	<p>«المادة السادسة والعشرون- تطبق والمستحقين من ذويههم :</p> <p>«1 - من قبل صندوق ضمان حوادث السير في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم 17.99 السالف الذكر :</p> <p>«2 - من قبل المسؤول المدني إذا لم تكن مقابلة التأمين وصندوق ضمان حوادث السير ملزمين بالتعويض :</p>

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-5-

«الكسب عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الكسب المني الدخل الذي يتحصل عليه المصاب الذي يتولى بنفسه إدارة أو استغلال أمواله حسب الشروط المحددة في المادة السابعة أدناه.

«غير أنه إذا اشتغل المصاب لأقل من اثني عشر شهرا، فإن الأجر أو الكسب المني السنوي يقدر على أساس متوسط ما تقاضاه وما كان سيتقاضاه لإتمام هذه المدة.

«إذا استفاد المصاب من زيادة في الأجر أو الكسب المني خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، فيقدر الأجر أو الكسب المني السنوي باعتبار أن المصاب قد تقاضى أجره الجديد خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة.»

«المادة الأولى مكررة مرتين.- يراعى عند تحديد التعويض طبقا لأحكام ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون قسط المسؤولية التي يتحملها المتسبب في الحادثة أو المسؤول المدني. غير أن مصاريف الجنازة ونقل الجثمان والتعويض عن الألم المعنوي الناتج عن وفاة المصاب، لا تخضع لتشطير المسؤولية.»

«المادة العشرون مكررة.- لا يحول الصلح أو المقرر القضائي النهائي الذي تم بموجبه تعويض المصاب أو المستحقين من ذويه دون حقهم في المطالبة بالتعويض عن تفاقم الضرر أو مطالبة:

«- المستحقون من ذويه غير المشمولين بالصلح أو المقرر القضائي، بأنصبتهم؛

«- الغير المؤدي باسترجاع ما أداه لفائدة المصاب أو المستحقين من ذويه.»

«المادة السابعة والعشرون مكررة.- يحدد الإيراد، بصفة انتقالية، إلى حين نشر النص التنظيمي المشار إليه في المادة السادسة عشرة أعلاه بالجريدة الرسمية، بتطبيق التعريفات المستعملة في تقدير الاحتياطي الحسابي الملزم به النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد المحدث بالظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) المعتبر بمثابة قانون، كما تم تغييره وتتميمه.»

المادة الرابعة

يتمم الباب الثالث من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر بالقسم التمهيدي كما يلي:

«قسم تمهيدي

«الشواهد الطبية»

«وتتقدم كل دعوى متعلقة بالتعويض إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل مقابلة التأمين أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.

«يتوقف وينقطع التقادم بالأسباب المنصوص عليها في التشريع الجاري به العمل. كما يتوقف بخصوص الدعوى المدنية طيلة سريان إجراءات الدعوى العمومية أمام القضاء الجزري.»

«المادة الرابعة والعشرون.- تتقدم طلبات التعويض عن تفاقم الضرر إذا لم تقدم إلى مقابلة التأمين المعنية داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي، حسب الحالة، إما تاريخ الشهادة الطبية المثبتة لتفاقم الأضرار البدنية وإما تاريخ علم ذوي المصاب بالوفاة نتيجة لتفاقم الأضرار.

«وتتقدم جميع الدعاوى المتعلقة بالتعويض عن تفاقم الضرر إذا لم ترفع إلى المحكمة داخل أجل الخمس سنوات الذي يلي تاريخ توصل المصاب أو المستحقين من ذويه بما يفيد امتناع مقابلة التأمين عن منح التعويض أو انصرام أجل ستين يوما على تاريخ توصلها بطلب الصلح دون الرد عليه، أو تاريخ رفض المصاب أو المستحقين من ذويه التعويض المقترح من قبل المقابلة المذكورة، أو بعد انصرام ثلاثين يوما على تاريخ توصل المعني بالأمر بمقترح التعويض دون الرد عليه.»

المادة الثالثة

تتمم أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر بالمادة الأولى مكررة والمادة الأولى مكررة مرتين والمادة العشرون مكررة والمادة السابعة والعشرون مكررة كما يلي:

«المادة الأولى مكررة.- يراد بما يلي في مدلول ظهيرنا الشريف هذا المعتبر بمثابة قانون:

«- الأجر: الأجر الصافي من الضريبة الذي تقاضاه المصاب من مشغله مقابل ما يقوم به من عمل خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا الأجر عن الحد الأدنى المحدد في الجدول المشار إليه في المادة الخامسة أدناه. ويدخل في مفهوم الأجر معاش التقاعد:

«- الكسب المني: الكسب الذي تحصل عليه المصاب، صافيا من الضريبة، مقابل مزاويلته لنشاط أو مهنة حرة. خلال الإثني عشر شهرا السابقة لتاريخ وقوع الحادثة، شريطة ألا يقل هذا

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-6-

<p>«4 - شهادة طبية تثبت تفاقم الأضرار البدنية. «في حالة تفاقم الأضرار، يمكن أن تحرر الشهادة الطبية المثبتة «للتفاقم من لدن طبيب آخر غير الطبيب الذي سلم الشواهد الواردة «في البنود 1 و2 «و3 أعلاه. «تحدد نماذج الشواهد الطبية السالفة الذكر بنص تنظيمي.»</p>	<p>«المادة الرابعة مكررة- يحزر الطبيب المعالج الشواهد الطبية التالية :</p>
<p>المادة الخامسة ينسخ الجدول الملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 المتبر بمثابة قانون السالف الذكر ويعوض بالجدول الملحق بهذا القانون، غير أن الحد الأدنى للأجر أو الكسب المني السنوي والرساميل المعتمدة المطابقة له ولسن المصاب بالنسبة للسنوات الأربع السارية ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، تحدد كالآتي :</p>	<p>«1 - شهادة طبية أولية تتضمن حالة المصاب بالحادثة والنتائج المرتتبة عنها، وكذا المضاعفات المحتملة لها وعلى الخصوص المدة المحتملة للعجز المؤقت عن العمل إذا كانت النتائج غير محددة بدقة ؛ «2 - شهادة طبية لتمديد المدة الأولى للعجز بطلب من المصاب، «إذا لم يتم شفاؤه بعد انصرام مدة العجز المحددة في الشهادة الطبية «الأولية ؛ «3 - شهادة طبية للشفاء تتضمن النتائج النهائية المترتبة عن «الحادثة، وكذا تاريخ الشفاء مع الإشارة إلى أن الشفاء تم مع عجز بدني «دائم أو بدونه :</p>

المرتب الذي يستحقه المصاب	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30
ليصل من تاريخ محوها هذا القفص، حيز التقيد	167318	166812	164212	162213	161215	149817	148319	146820	145322	143824	142326	141834
ليصل من تاريخ يغير من السنة الفرق الأولية الفرق دخول هذا القفص، حيز التقيد	162945	162220	164713	162098	161453	159863	158254	156639	155024	153792	152384	151270
ليصل من تاريخ يغير من السنة الثانية الأولية الفرق دخول هذا القفص، حيز التقيد	182913	181171	179428	177684	175942	174200	172457	170717	168976	167232	165486	164619
ليصل من تاريخ يغير من السنة الثالثة الأولية الفرق دخول هذا القفص، حيز التقيد	199247	197249	195480	193661	191854	189767	187902	185963	184056	182155	180442	179319

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70. 24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-7-

الأجر أو الكسب المهني السنوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
10270	140417	139301	138184	137068	135952	134835	133037	131239	129442	127644	125846	124049
11270	151375	150167	148959	147751	146543	145335	143397	141459	139522	137584	135646	133708
12270	163313	162006	160700	159393	158087	156780	154690	152599	150509	148418	146328	144238
13270	177896	176473	175050	173626	172203	170780	168503	166226	163949	161672	159395	157118

الأجر أو الكسب المهني السنوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
10270	122250	120453	118597	116857	114610	112363	110115	107868	105621	103374	101126	98879
11270	131770	129833	127871	125957	123535	121113	118690	116268	113846	111424	109001	106579
12270	142147	140057	137966	135876	133263	130650	128037	125424	122811	120198	117585	114972
13270	154841	152563	150286	148009	145163	142317	139470	136624	133778	130931	128085	125239

الأجر أو الكسب المهني السنوي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
10270	96632	94385	92138	89891	87644	85397	83150	80903	78656	76409
11270	104157	101735	99313	96891	94469	92047	89625	87203	84781	82359
12270	112359	109746	107134	104521	101909	99296	96683	94071	91458	88845
13270	122392	119546	116701	113855	111009	108163	105317	102471	99625	96779

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-8-

المادة السادسة

يغير عنوان الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر كما يلي :

«ظهير شريف رقم 1.84.177 صادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) معتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك».

المادة السابعة

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ولا تطبق أحكامه على الأضرار الناجمة عن الحوادث الواقعة قبل هذا التاريخ، غير أن :

- أحكام القسم التمهيدي كما تمت إضافته بموجب المادة الرابعة من هذا القانون، لا تدخل حيز التنفيذ إلا ابتداء من تاريخ نشر النص التنظيمي المنصوص عليه في المادة الرابعة المكررة من القسم المذكور بالجريدة الرسمية ؛

- الأجل المنصوص عليه في المادة الرابعة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر لا يسري إلا ابتداء من تاريخ دخول الجدول الملحق به، كما وقع نسخه وتعويضه بموجب هذا القانون، حيز التنفيذ.

المادة الثامنة

تظل أحكام الظهير الشريف رقم 1.84.177 المعتبر بمثابة قانون السالف الذكر الجاري بها العمل قبل نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، والمتعلقة بطلبات التعويض والتقاعد ونسبة المصاريف الواجب خصمها مقابل إدارة خدمة الإيراد، سارية المفعول إلى حين صدور النصين التنظيميين المشار إليهما، على التوالي، في المادة الرابعة المكررة والمادة السادسة عشرة من الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون.

يتعين إصدار النصوص التنظيمية المشار إليها في مواد الظهير الشريف رقم 1.84.177 المذكور كما تم تغييره وتتميمه بموجب هذا القانون داخل أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

*
*

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-9-

ملحق

جدول ملحق بالظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها مركبات برية ذات محرك

الأجر أو المكسب المهني السنوي	إلى غاية سنة 18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
14270	215580	213527	211473	209417	207365	205314	203267	201210	199158	197099	195059	193019
15000	227504	225336	223169	221000	218835	216670	214505	212340	210175	208000	205875	203750
18000	242945	240631	238316	236000	233670	231340	229000	226660	224350	222000	219650	217300
21000	262505	260004	257503	255000	252500	250000	247500	245000	242500	240000	237500	235000
24000	280005	277337	274670	272000	269330	266660	264000	261320	258650	256000	253350	250700
27000	297505	294671	291836	289000	286170	283340	280510	277680	274850	272000	269175	266350
30000	315005	312004	309003	306000	303000	300000	297000	294000	291000	288000	285000	282000
33000	332506	329338	326170	323000	319835	316670	313505	310340	307175	304000	300825	297650
36000	350006	346671	343337	340000	336670	333340	330010	326680	323350	320000	316650	313300
39000	367506	364005	360504	357000	353500	350000	346500	343000	339500	336000	332500	329000
42000	385007	381339	377671	374000	370335	366670	363005	359340	355675	352000	348325	344650
45000	402507	398672	394837	391000	387170	383340	379510	375680	371850	368000	364175	360350
48000	420007	416006	412004	408000	404000	400000	396000	392000	388000	384000	380000	376000
51000	426570	422506	418442	414375	410315	406255	402185	398125	394075	390000	385925	381850
54000	433132	429006	424879	420750	416625	412500	408375	404250	400125	396000	391875	387750
57000	439695	435506	431317	427125	422935	418745	414555	410365	406175	402000	397825	393650
60000	444945	440706	436467	432225	427985	423745	419505	415265	411025	406780	402540	398300
63000	450195	445906	441617	437325	433035	428745	424455	420165	415875	411580	407290	403000
66000	455445	451106	446767	442425	438085	433745	429405	425065	420725	416380	412040	407700
69000	460695	456306	451817	447325	442835	438345	433855	429365	424875	420380	415890	411400
72000	465945	461506	457067	452625	448185	443745	439305	434865	430425	425980	421540	417100
75000	471196	466706	462217	457725	453235	448745	444255	439765	435275	430780	426290	421800
78000	476446	471907	467367	462825	458285	453745	449205	444665	440125	435580	431040	426500
81000	480821	476240	471659	467075	462495	457915	453335	448755	444175	439590	435010	430430
84000	485196	480573	475951	471325	466705	462085	457465	452845	448225	443600	438975	434350
87000	489571	484907	480243	475575	470915	466255	461595	456935	452275	447610	442945	438280
90000	493946	489240	484534	479825	475120	470415	465710	461005	456300	451590	446880	442170
93000	498321	493574	488826	484075	479330	474585	469840	465095	460350	455600	450850	446100
96000	502696	497907	493118	488325	483525	478725	473925	469125	464325	459520	454720	449920
99000	507071	502240	497409	492575	487727	482897	478067	473237	468407	463570	458730	453890
102000	510571	505707	500843	495975	491115	486255	481395	476535	471675	466810	461945	457080
105000	514071	509174	504276	499375	494480	489585	484690	479795	474900	470000	465100	460200
108000	517571	512640	507710	502775	497845	492915	487985	483055	478125	473190	468260	463330
111000	521071	516107	511143	506175	501215	496255	491295	486335	481375	476410	471450	466490
114000	524572	519574	514576	509575	504580	499585	494590	489595	484600	479600	474600	469600
117000	528072	523041	518010	512975	507945	502915	497885	492855	487825	482790	477750	472710

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-10-

478420	482210	488000	491075	496135	501185	506255	511315	516375	521445	526507	531572	120000
501820	505810	510800	515875	520935	525985	531055	536115	541175	546245	551308	557822	150000
525220	529810	534800	539875	544935	550005	555065	560125	565185	570245	575308	584073	180000
548820	553310	558300	563375	568435	573485	578555	583615	588675	593745	598808	610323	210000
572020	577010	582000	587075	592135	597185	602255	607315	612375	617445	622508	636573	240000
595420	600410	605400	610475	615535	620585	625655	630715	635775	640845	645908	662824	270000
618820	624410	630000	635075	640135	645185	650255	655315	660375	665445	670508	689074	300000
642220	648110	654000	659075	664135	669185	674255	679315	684375	689445	694508	715273	330000
665820	671810	677800	683875	689935	695985	702055	707115	712175	717245	722308	744573	360000
689420	695410	701400	707475	713535	719585	725655	731715	737775	743845	749908	773824	390000
712820	718810	724800	730875	736935	742985	749055	755115	761175	767245	773308	798824	420000
736420	742410	748400	754475	760535	766585	772655	778715	784775	790845	796908	824573	450000
760020	766010	772000	778075	784135	790185	796255	802315	808375	814445	820508	849824	480000
783620	789610	795600	801675	807735	813785	819855	825915	831975	838045	844108	875824	510000
807220	813210	819200	825275	831335	837385	843455	849515	855575	861645	867708	899824	540000
830820	836810	842800	848875	854935	860985	867055	873115	879175	885245	891308	924824	570000
854420	860410	866400	872475	878535	884585	890655	896715	902775	908845	914908	949824	600000
878020	884010	890000	896075	902135	908185	914255	920315	926375	932445	938508	974824	630000
901620	907610	913600	919675	925735	931785	937855	943915	949975	956045	962108	1000824	660000
925220	931210	937200	943275	949335	955385	961455	967515	973575	979645	985708	1026824	690000
948820	954810	960800	966875	972935	978985	985055	991115	997175	1003245	1009308	1052824	720000
972420	978410	984400	990475	996535	1002585	1008655	1014715	1020775	1026845	1032908	1078824	750000
996020	1002010	1008000	1014075	1020135	1026185	1032255	1038315	1044375	1050445	1056508	1104824	780000
1019620	1025610	1031600	1037675	1043735	1049785	1055855	1061915	1067975	1074045	1080108	1129824	810000
1043220	1049210	1055200	1061275	1067335	1073385	1079455	1085515	1091575	1097645	1103708	1154824	840000
1066820	1072810	1078800	1084875	1090935	1096985	1103055	1109115	1115175	1121245	1127308	1179824	870000
1090420	1096410	1102400	1108475	1114535	1120585	1126655	1132715	1138775	1144845	1150908	1204824	900000
1114020	1120010	1126000	1132075	1138135	1144185	1150255	1156315	1162375	1168445	1174508	1229824	930000
1137620	1143610	1149600	1155675	1161735	1167785	1173855	1179915	1185975	1192045	1198108	1254824	960000
1161220	1167210	1173200	1179275	1185335	1191385	1197455	1203515	1209575	1215645	1221708	1278824	990000
1184820	1190810	1196800	1202875	1208935	1214985	1221055	1227115	1233175	1239245	1245308	1304824	1020000

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتعلق بمشاة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-11-

الأجر أو الكسب المهني الستوي	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41
14270	192479	190939	188400	187880	186320	184780	182318	179853	177389	174925	172461	169996
15000	203125	201500	199075	196625	194100	191500	182400	188300	187200	184600	182100	179400
18000	218750	217000	215250	213500	211750	210000	207200	204400	201600	198800	196000	193200
21000	234375	232500	230625	228750	226875	225000	222000	219000	216000	213000	210000	207000
24000	250000	248000	246000	244000	242000	240000	236800	233600	230400	227200	224000	220800
27000	265625	263500	261375	259250	257125	255000	251800	248200	244600	241000	237400	233800
30000	281250	279000	276750	274500	272250	270000	266400	262800	259200	255600	252000	248400
33000	296875	294500	292125	289750	287375	285000	281200	277400	273600	269800	266000	262200
36000	312500	310000	307500	305000	302500	300000	296000	292000	288000	284000	280000	276000
39000	328125	325500	322875	320250	317625	315000	310800	306800	302400	298200	294000	289800
42000	343750	341000	338250	335500	332750	330000	325800	321200	316800	312400	308000	303600
45000	359375	356500	353625	350750	347875	345000	340400	335800	331200	326600	322000	317400
48000	375000	372000	369000	366000	363000	360000	355200	350400	345600	340800	336000	331200
51000	380665	377820	374975	372130	369285	366440	360750	355875	351000	346125	341250	336375
54000	386730	383640	380550	377460	374370	371250	366300	361350	356400	351450	346500	341550
57000	392580	389440	386300	383160	380020	376875	371850	366825	361800	356775	351750	346725
60000	397260	394080	390900	387720	384540	381375	376290	371205	366120	361035	355950	350865
63000	401955	398740	395525	392310	389095	385875	380730	375585	370440	365295	360150	355005
66000	406650	403400	400150	396900	393650	390375	385170	380065	374760	369555	364350	359145
69000	411330	408040	404750	401460	398170	394875	388610	383445	378080	372815	367550	362285
72000	416010	412680	409350	406020	402690	399375	39250	387725	382300	376875	371450	366025
75000	420705	417340	413975	410610	407245	403875	396490	391105	385720	380335	374950	369565
78000	425400	422000	418600	415200	411800	408375	402830	397485	392040	386595	381150	375705
81000	429295	425860	422425	418990	415555	412125	406630	401135	395640	390145	384650	379155
84000	433205	429740	426275	422810	419345	415878	410330	404785	399240	393695	388150	382605
87000	437115	433620	430125	426630	423135	419625	414030	408435	402840	397245	391650	386055
90000	441010	437480	433950	430420	426890	423375	417730	412085	406440	400795	395150	389505
93000	444920	441360	437800	434240	430680	427128	421430	415735	410040	404345	398650	392955
96000	448740	445120	441500	437880	434260	430675	425130	419385	413640	407895	402150	396405
99000	452740	449120	445500	441880	438260	434625	428830	423035	417240	411445	405650	399855
102000	455865	452220	448575	444930	441285	437625	431780	425955	420120	414285	408450	402615
105000	458990	455320	451650	447980	444310	440625	434750	428875	423000	417125	411250	405375
108000	462115	458420	454725	451030	447335	443625	437710	431785	425860	419935	414010	408085
111000	465240	461520	457800	454080	450360	446625	440670	434715	428760	422805	416850	410895
114000	468365	464620	460875	457130	453385	449625	443670	437715	431760	425805	419850	413895
117000	471490	467720	463950	460180	456410	452625	446580	440555	434520	428485	422450	416415

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-12-

418175	425250	431325	437400	443475	449550	455625	461700	467780	473850	479940	474630	120000
438875	448250	452825	458900	465375	471750	478125	482120	488080	490000	493840	497880	150000
490575	497250	473825	480900	487275	493850	500625	504770	508880	512850	517040	521130	180000
481275	488250	495225	502200	508175	516150	523125	527420	531680	535800	540140	544380	210000
501875	508250	516525	523800	531075	538350	546625	550070	554480	558850	563240	567630	240000
522875	530250	537825	545400	552975	560550	568125	571720	577280	581800	586340	590880	270000
543375	551250	558125	567000	574875	582750	590625	596370	600080	604750	609440	614130	300000
584075	572250	580425	588600	596775	604950	613125	618020	632880	627700	632540	637380	330000
584775	583250	601725	610200	618675	627150	635625	640070	645880	650650	655440	660630	360000
605475	614250	623025	631800	640575	649350	658125	663320	668480	673600	678740	683880	390000
626175	635250	644325	653400	662475	671550	680625	685870	691280	696550	701840	707130	420000
646875	656250	665825	675000	684375	693750	703125	708820	714080	718500	724040	730380	450000
667575	677250	686825	696600	706275	715950	725625	731270	736880	742450	748040	754630	480000
688175	698250	708125	718000	728875	738750	748625	748370	752080	757750	763440	769130	500000
688825	708750	718875	729000	739125	749250	759375	765285	771100	776840	782770	788605	525000
715881	728257	738832	747007	757382	767757	778132	784188	790147	796125	802102	808081	550000
777893	788289	800545	811819	823095	834369	845645	852205	858703	865198	871685	878193	640000
788899	810289	821848	833422	845120	856859	868615	875302	882458	889608	896746	903923	670000
818399	831289	843148	855022	867338	879789	892145	897888	905330	912865	920408	927350	700000
840100	852289	864448	876822	889402	900968	913145	920673	928201	935721	943249	950777	730000
860800	873289	885748	898222	910748	923188	935645	943358	951072	958778	966481	974204	760000
881500	894289	907048	919823	932527	945368	958145	966044	973943	981844	989733	997632	790000
902200	915289	928348	941423	954520	967568	980645	988730	996814	1004890	1012975	1021059	820000
922900	936289	949648	963023	976363	989768	1003145	1011415	1019685	1027947	1036216	1044486	850000
943600	957289	970948	984623	1005716	1011968	1025645	1034101	1042556	1051003	1059458	1067913	880000
964300	978289	992248	1006223	1021778	1034468	1048145	1056786	1065407	1074059	1082700	1091341	910000
985001	999289	1013548	1027823	1045841	1056368	1070045	1079472	1088898	1097115	1105942	1114768	940000
1005701	1020289	1034848	1049423	1071904	1078568	1093145	1102157	1111168	1120172	1129183	1138195	970000
1026401	1041289	1056148	1071023	1093967	1100768	1115645	1124843	1134040	1143238	1152425	1161622	1000000

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتعلق بمشاة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-13-

الأجر أو الكسب المهني السنوي	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53
14270	167534	185670	182908	180143	157083	153883	150804	147824	144744	141665	138585	135505
15000	176800	174200	171800	169000	165750	162500	158250	158000	152750	148500	146250	143000
18000	190400	187800	184800	182000	178500	175000	171500	168000	164500	161000	157500	154000
21000	204000	201000	198000	195000	191250	187500	183750	180000	176250	172500	168750	165000
24000	217600	214400	211200	208000	204000	200000	196000	192000	188000	184000	180000	176000
27000	231200	227800	224400	221000	216750	212500	208250	204000	199750	195500	191250	187000
30000	244800	241200	237800	234000	228500	225000	220500	216000	211500	207000	202500	198000
33000	258400	254800	250800	247000	242250	237500	232750	228000	223250	218500	213750	209000
36000	272000	268000	264000	260000	255000	250000	245000	240000	235000	230000	225000	220000
39000	285600	281400	277200	273000	267750	262500	257250	252000	246750	241500	236250	231000
42000	299200	294800	290400	286000	280500	275000	269500	264000	258500	253000	247500	242000
45000	312800	308200	303800	299000	293250	287500	281750	276000	270250	264500	258750	253000
48000	326400	321800	316800	312000	306000	300000	294000	288000	282000	276000	270000	264000
51000	331500	326825	321750	316875	310745	304985	298805	292515	286425	280335	274245	268155
54000	336600	331850	326700	321750	315585	309380	303185	296910	290725	284490	278265	272070
57000	341700	336875	331850	326825	320345	314085	307785	301505	295225	288945	282685	276385
60000	345780	340885	335810	330525	324170	317815	311480	305105	298750	292385	286040	279685
63000	349860	344715	338570	334425	327985	321585	315135	308705	302275	295845	289415	282985
66000	353940	348735	343530	338325	331820	325315	318810	312305	305800	299285	292770	286255
69000	358020	352755	347480	342225	335845	329385	322945	316505	310025	303545	297065	290585
72000	362100	356775	351450	346125	339670	333115	326680	320250	313850	307445	301040	294635
75000	366180	360785	355410	350025	343285	336585	329835	323105	316375	309645	302915	296185
78000	370260	364815	358370	352825	347120	340315	333510	326705	319900	313085	306270	299455
81000	373660	368185	362570	357175	350310	343445	336580	329715	322850	315985	309120	302255
84000	377000	371515	365870	360425	353485	346585	339635	332705	325775	318845	311915	304985
87000	380460	374885	369270	363875	356885	349885	342705	335715	328725	321735	314745	307755
90000	383860	378215	372570	366825	359870	352815	345780	338705	331650	324585	317540	310485
93000	387260	381685	375870	370175	363080	355945	348830	341715	334600	327485	320370	313255
96000	390660	384815	379170	373425	366245	359085	351885	344705	337525	330345	323185	315985
99000	394060	388285	382470	376675	369435	362185	354955	347715	340475	333235	325995	318755
102000	396780	390845	385110	379275	371935	364685	357405	350115	342825	335535	328245	320955
105000	399500	393825	387750	381875	374535	367185	359855	352515	345175	337835	330495	323155
108000	402220	396305	390380	384475	377085	369685	362305	354915	347525	340135	332745	325355
111000	404940	398885	393030	387075	379635	372185	364755	357315	349875	342435	334995	327555
114000	407780	401745	396710	390675	382145	374685	367205	359715	352225	344735	337245	329755
117000	410380	404345	399310	393275	384735	377185	369655	362115	354575	347035	339495	331925

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-14-

334125	341570	348185	355800	363415	372050	379845	387250	394875	400850	407025	413100	120000
350825	358370	366285	374350	382415	390650	398545	406500	414375	420750	427125	433500	150000
367125	375170	383385	391800	400415	409250	417445	425850	433875	440550	447225	453900	180000
383825	391870	400485	409450	418415	427650	436345	445300	453375	460350	467325	474300	210000
400125	408770	417585	427000	436415	446450	455245	464650	472875	480150	487425	494700	240000
416825	425570	434685	444550	454415	465050	474145	484000	492375	499850	507525	515100	270000
433125	442370	451785	462100	472415	483650	493045	503350	511875	519750	527825	535500	300000
449825	459170	468885	479650	490415	502250	511845	522700	531375	538550	547225	555900	330000
466125	475870	485885	497200	508415	520850	530045	542050	550875	558350	567025	575300	360000
482825	492770	503085	514750	526415	538450	548745	561400	570375	579150	587825	596700	390000
499125	509570	520185	532300	544415	558050	568045	580750	589875	598850	608025	617100	420000
515825	526370	537285	548650	560415	573650	585745	600100	608375	616750	626125	637500	450000
532125	543170	554385	567400	580415	595250	608445	619450	628875	638550	648225	657900	480000
548125	559370	570785	583100	596415	612650	619045	632350	641875	651750	661825	671500	500000
564825	576370	588085	600400	613415	631850	638445	648300	658125	668250	678375	688500	525000
581125	593370	605885	618400	632415	652650	659445	671750	682875	694750	706125	717500	550000
597825	610370	623085	635800	650415	672650	680445	695750	708875	722850	736125	749500	580000
614125	626870	640385	653400	668415	692650	699445	716750	731875	747850	763125	778500	610000
630825	643870	657685	671400	687415	713650	720445	739750	756875	774850	792125	809500	640000
647125	660370	674385	688400	705415	733650	740445	761750	780875	800850	820125	839500	670000
663825	677370	691685	706400	724415	754650	761445	784750	805875	827850	849125	870500	700000
680125	693870	708385	723400	743415	776650	783445	808750	831875	855850	879125	902500	730000
696825	710870	725585	741400	762415	800650	807445	834750	859875	885850	911125	936500	760000
713125	727370	742385	758400	780415	821650	828445	857750	884875	912850	940125	967500	790000
729825	744370	759685	776400	800415	844650	851445	882750	911875	941850	971125	1000500	820000
746125	760870	776385	792400	818415	866650	873445	906750	937875	969850	1001125	1032500	850000
762825	777870	793685	810400	838415	890650	897445	932750	965875	1000850	1036125	1071500	880000
779125	794370	810385	827400	857415	914650	921445	958750	993875	1030850	1067125	1103500	910000
795825	811370	828085	845400	877415	939650	946445	985750	1023875	1063850	1104125	1144500	940000
812125	827870	844685	862400	896415	964650	971445	1012750	1053875	1096850	1140125	1183500	970000
828825	844870	861885	879400	915415	988650	995445	1038750	1082875	1128850	1175125	1221500	1000000

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-15-

الأجر أو المكسب المتغير السنتي	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63 أو أكثر
14270	132428	128348	128287	123188	120108	117630	113850	110871	107782	104712
15000	138750	138600	133251	130002	128752	123502	120253	117003	113754	110504
18000	150500	147000	142285	138025	135355	131885	128415	124945	121474	118004
21000	181250	157500	153751	150002	148252	142503	138753	135004	131254	127505
24000	172000	188000	184001	180002	158002	152003	148003	144004	140004	136005
27000	182750	178500	174252	170002	165753	161503	157254	153004	148755	144505
30000	193500	188000	184502	180002	175903	171003	166504	162004	157505	153005
33000	204250	188500	184752	180002	185253	180503	175754	171005	166255	161506
36000	215000	210000	205002	200002	195003	190004	185004	180005	175005	170006
39000	225750	220500	215252	210003	204753	198504	194254	189005	183756	178506
42000	236500	231000	225502	220003	214503	208004	203505	198005	192506	187007
45000	247250	241500	235752	230003	224253	218504	212755	207006	201256	195507
48000	258000	252000	246002	240003	234004	228004	222005	216006	210007	204007
51000	268850	259875	249848	243753	237800	231587	225474	219381	213288	207195
54000	268085	258900	253880	247503	241318	235128	228943	222756	216569	210382
57000	270105	263825	257534	251253	244873	238882	232412	226131	219851	213570
60000	273330	268875	260608	254253	247888	241542	235187	228831	222476	216120
63000	276555	270125	263884	257253	250823	244382	237982	231531	225101	218670
66000	278780	273275	266758	260253	253748	247242	240737	234231	227726	221220
69000	283005	276425	269834	263253	256873	250082	243512	236831	230351	223770
72000	288230	278675	272808	266253	259588	252842	246287	239831	233376	226821
75000	288455	282725	275884	268253	262523	255782	248882	242331	235801	229271
78000	292880	285475	278058	272253	265448	258642	251837	245032	238226	231421
81000	295380	288525	281821	274753	267885	261017	254150	247282	240414	233546
84000	298055	291125	284184	277253	270323	263383	256482	249532	242601	235671
87000	300785	293775	286748	279753	272780	265788	258775	251782	244789	237796
90000	303430	296375	289308	282253	275188	268143	261087	254032	246976	239921
93000	306140	299025	291871	284753	277838	270518	263400	256282	249164	242046
96000	308805	301625	294434	287253	280073	272883	265712	258532	251352	244171
99000	311515	304275	296898	289753	282511	275288	268025	260782	253539	246296
102000	313665	306375	298048	291754	284481	277188	269875	262582	255289	247996
105000	315815	308475	301088	293754	286411	279088	271725	264382	257039	249696
108000	317965	310575	303148	295754	288381	280888	273575	266182	258789	251396
111000	320115	312675	305188	297754	290311	282888	275425	267982	260539	253096
114000	322265	314775	307248	299754	292281	284788	277275	269782	262289	254797
117000	324415	316875	309288	301754	294211	286688	279125	271582	264039	256747

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24. 70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

-16-

258197	285789	273382	280975	288584	296181	303754	311348	318925	326340	120000
270847	278815	286883	294850	302818	310786	318754	326722	334625	342540	150000
283888	292040	300383	308726	317088	325411	333754	342087	350525	358740	180000
296448	305186	313883	322801	331318	340037	348754	357472	366425	374840	210000
308198	318281	327384	336476	345588	354882	363754	372847	382325	391140	240000
321849	331417	340884	350352	359818	369287	378755	388222	398225	407340	270000
334889	344542	354385	364227	374070	383912	393755	403587	414125	423510	300000
347425	357842	367858	378075	388282	398508	408725	418942	430025	438740	330000
360280	370783	381385	391978	402570	413183	423755	434348	445825	456840	360000
372851	383818	394886	405853	416820	427788	438755	449723	461825	472140	390000
385701	397044	408386	419728	431071	442413	453755	465088	477725	488840	420000
398452	410189	421886	433604	445321	457038	468755	480473	493825	504540	450000
411202	423284	435387	447478	459571	471684	483755	495848	508525	520740	480000
419702	432045	444387	456728	469071	481413	493755	506088	520125	531540	500000
430380	442885	455388	467894	480398	492894	505390	517891	533285	545000	525000
440857	453825	466882	479858	492837	505784	518781	531728	546485	558458	550000
479218	493308	507401	521483	535586	549678	563770	577863	593478	606813	640000
481886	506434	520881	535388	549836	564303	578771	593238	607705	622173	670000
504717	518559	534402	548244	564086	578928	593771	608613	623455	638288	700000
517467	532885	547802	563118	578336	593554	608771	623988	639205	654423	730000
530218	545810	561402	576994	592587	608178	623771	639363	654955	670548	760000
542888	558835	574883	590870	606857	622844	638831	654818	670805	686793	790000
555719	572081	588403	604745	621087	637428	653771	670114	686456	702788	820000
568489	585186	601883	618620	635357	652095	668837	685488	702208	718823	850000
581220	598312	615404	632486	649568	666680	683772	700864	717858	735048	880000
593870	611437	628804	646371	663834	681305	698772	716238	733708	751173	910000
606721	624582	642404	660246	678088	695890	713772	731614	749458	767288	940000
619471	637888	655805	674122	692338	710555	728772	746988	765208	783423	970000
632221	650813	668905	687987	706588	725181	743773	762364	780858	799548	1000000

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70. 24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

الملحق: أوراق إثبات الضرر

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

<p>ROYAUME DU MAROC</p> <p>PARLEMENT</p> <p>CHAMBRE DES CONSEILLERS</p> <p>COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME</p>		<p>المملكة المغربية</p> <p>البرلمان</p> <p>مجلس المستشارين</p> <p>لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان</p>																																				
<p>ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين</p>																																						
<p>موضوع الاجتماع: اجتماع اللجنة لتقديم مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) لمعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك؛ ومشروع قانون رقم 71.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.</p>																																						
<p>تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 09 دجنبر 2025 على الساعة الثانية عشرة والنصف زوايا.</p>																																						
<p>عدد الحاضرين في اللجنة: 10</p> <p>عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 8</p> <p>عدد المعتذرين: 2</p> <p>عدد المتغييبين: 8</p> <p>نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 100%</p> <p>المدة الزمنية: 2 ساعة و 40 دقيقة</p>	<p>الولاية التشريعية: 2021-2027</p> <p>السنة التشريعية: 2024-2025</p> <p>دورة: أكتوبر 2025</p> <p>اجتماع رقم: 12</p> <p>الساعة: من 12.00 إلى 14.00</p>																																					
<p>السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة</p>																																						
<table border="1"> <thead> <tr> <th>المهمة</th> <th>الاسم</th> <th>الفريق أو المجموعة البرلمانية</th> <th>التوقيع</th> </tr> </thead> <tbody> <tr> <td>رئيس اللجنة</td> <td>السيد أبو بكر أعبيد</td> <td>الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية</td> <td></td> </tr> <tr> <td>ال خليفة الأول</td> <td>السيد المصطفى الدحماني</td> <td>فريق التجمع الوطني للأحرار</td> <td></td> </tr> <tr> <td>ال خليفة الثاني</td> <td>السيد لحسن ايت اصحا</td> <td>فريق الأصالة والمعاصرة</td> <td></td> </tr> <tr> <td>ال خليفة الثالث</td> <td>السيد نبيل اليزيدي</td> <td>الفريق الحركي</td> <td></td> </tr> <tr> <td>ال خليفة الرابع</td> <td>السيدة زهرة محسين</td> <td>فريق الاتحاد المغربي للشغل</td> <td></td> </tr> <tr> <td>الأمينة</td> <td>السيدة سليمة الزيداني</td> <td>فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب</td> <td></td> </tr> <tr> <td>مساعد الأمينة</td> <td>السيد لحسن نازهي</td> <td>مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل</td> <td></td> </tr> <tr> <td>المقرر</td> <td>السيد عبد القادر الكيحل</td> <td>الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية</td> <td></td> </tr> </tbody> </table>	المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع	رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية		ال خليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار		ال خليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة		ال خليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي		ال خليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل		الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب		مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل		المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية			
المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع																																			
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية																																				
ال خليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار																																				
ال خليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة																																				
ال خليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي																																				
ال خليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل																																				
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب																																				
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل																																				
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية																																				

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE,
DE LA LÉGISLATION ET DROITS
DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع
وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: اجتماع اللجنة لتقديم مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك؛ ومشروع قانون رقم 71.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.
تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 09 دجنبر 2025 على الساعة الثانية عشرة والنصف زوالاً.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشتن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفطي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

[illegible]

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24.70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصايين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE,
DE LA LÉGISLATION ET DROITS
DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع
وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل، ومشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للقضاة وموظفي السلطة القضائية، ومشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، (في إطار قراءة ثانية)، و مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 71.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمهونة التجارة، ومشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصايين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 22 دجنبر 2025 على الساعة الخامسة مساء.
الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة: أكتوبر 2025
اجتماع رقم: 17
الساعة: من 17h.30 إلى 21h.30

عدد الحاضرين في اللجنة: 13
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 11
عدد المعتذرين:
عدد المتغيبين:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 68,54%
المدة الزمنية: دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
ال خليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
ال خليفة الثاني	السيد لحسن أيت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
ال خليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
ال خليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 24.70 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصايين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

<p>ROYAUME DU MAROC</p> <p>PARLEMENT</p> <p>CHAMBRE DES CONSEILLERS</p> <p>COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME</p>		<p>المملكة المغربية</p> <p>البرلمان</p> <p>مجلس المستشارين</p> <p>لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان</p>
<p>ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين</p>		
<p>موضوع الاجتماع: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 25.25 بتغيير وتتميم القانون رقم 39.09 القاضي بإحداث وتنظيم المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لتضاض وموظفي العدل، ومشروع قانون رقم 28.25 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية للتضاض وموظفي السلطة القضائية، ومشروع قانون رقم 74.24 يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، (في إطار قراءة ثانية)؛ و مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 71.24 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة، ومشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصايين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.</p> <p>تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 22 دجنبر 2025 على الساعة الخامسة مساء.</p>		
<p>السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة</p>		
<p>التوقيع</p>	<p>الفريق أو المجموعة البرلمانية</p>	<p>الاسم</p>
	فريق التجمع الوطني للأحرار	السيدة شيماء الزمزامي
		السيد محمد حنين
		السيد محمد بن فقيه
	فريق الأصالة والمعاصرة	السيد أحمد اخشيشتن
		السيدة فاطمة سعدي
	الفريق الحركي	السيد مبارك السباعي
	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	السيد عبد الإله حفطي
	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	السيد عبد الكريم شهيد

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

[illegible]

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE,
DE LA LÉGISLATION ET DROITS
DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع
وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.
تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 23 دجنبر 2025 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

الولاية التشريعية: 2021-2027
السنة التشريعية: 2024-2025
دورة: أكتوبر 2025
اجتماع رقم: 138
الساعة: من 13h إلى 20h10
عدد الحاضرين في اللجنة: 10
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 7
عدد المعتذرين:
عدد المتغيبين:
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 43,75%
المدة الزمنية: ساعة وعشرون دقيقة

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
الخليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
الخليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
الخليفة الثالث	السيد نبيل اليزيدي	الفريق الحركي	
الخليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمين	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ROYAUME DU MAROC
PARLEMENT
CHAMBRE DES CONSEILLERS
COMMISSION DE LA JUSTICE,
DE LA LÉGISLATION ET DROITS
DE L'HOMME



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة العدل والتشريع
وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: مواصلة دراسة مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك.
تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 23 دجنبر 2025 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزامي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفطي	فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصايين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ROYAUME DU MAROC

PARLEMENT

CHAMBRE DES CONSEILLERS

COMMISSION DE LA JUSTICE,
DE LA LÉGISLATION ET DROITS
DE L'HOMME



المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة العدل والتشريع
وحقوق الإنسان

ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصايين في حوادث تسببت فيها عربات ذات محرك.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 05 يناير 2026 على الساعة السابعة مساء.

عدد الحاضرين في اللجنة: 9

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 8

عدد المعتذرين: 1

عدد المتغيين: 1

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة: 25/25

المدة الزمنية: ساعة وخمسة دقائق

الولاية التشريعية: 2021-2027

السنة التشريعية: 2024-2025

دورة: أكتوبر 2025

اجتماع رقم 19:30 إلى 20:35

السيدات والسادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد أبو بكر أعبيد	الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية	
ال خليفة الأول	السيد المصطفى الدحماني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
ال خليفة الثاني	السيد لحسن ايت اصحا	فريق الأصالة والمعاصرة	
ال خليفة الثالث	السيد نبيل الميزيدي	الفريق الحركي	
ال خليفة الرابع	السيدة زهرة محسين	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الأمينة	السيدة سليمة الزيداني	فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب	
مساعد الأمينة	السيد لحسن نازهي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
المقرر	السيد عبد القادر الكيحل	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	

تقرير لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان حول مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات برية ذات محرك

ROYAUME DU MAROC	المملكة المغربية
PARLEMENT	البرلمان
CHAMBRE DES CONSEILLERS	مجلس المستشارين
COMMISSION DE LA JUSTICE, DE LA LÉGISLATION ET DROITS DE L'HOMME	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان



ورقة إثبات حضور السيدات والسادة المستشارين

موضوع الاجتماع: البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 70.24 بتغيير وتتميم الظهير الشريف رقم 1.84.177 الصادر في 6 محرم 1405 (2 أكتوبر 1984) المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتعويض المصابين في حوادث تسببت فيها عربات ذات محرك.

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 05 يناير 2026 على الساعة السابعة مساءً.

السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيدة شيماء الزمزمي	فريق التجمع الوطني للأحرار	
السيد محمد حنين		
السيد محمد بن فقيه		
السيد أحمد اخشيشتن	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيدة فاطمة سعدي		
السيد مبارك السباعي	الفريق الحركي	
السيد عبد الإله حفطي	فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب	
السيد عبد الكريم شهيد	مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	

[illegible]